

جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

أثر التطورات النقدية على ميزان المدفوعات في سورية
٢٠٠٠ - ٢٠٠٦م

*The impact of monetary developments on Syrian
balance of payments 2000 -2006*

" بحث علمي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد "

إعداد :

الطالب : أيهم محمد حميدي

إشرافه :

الدكتور : مدين علي

The impact of monetary developments on Syrian balance of payments. 2000 -2006

Syria has witnessed a great progress in the area of monetary policy, since the start of implementing the economic reform program .

This research is meant to study the monetary developments and their impact on the Syrian balance of payments from 2000 to 2006 .

I have studied the recent objectives & tools of monetary policy , then I have done a theoretical study about the management of balance and deviation in the balance of payments .

I have studied the recent Syrian balance of payments and the impact of the monetary developments on the accounts of balance of payments in order to reach an insight about the horizons of their developments and reflections on the balance of payments in the future .

مجلد شکر

شکراً لكم رسل العلم جميعاً ، أساتذتي الكرام .
و أخص بالشكر الدكتور مدين علي الذي تفضل بالإشراف على
دراستي ولم يدخر جهداً في إغناء هذا البحث.

الطالب : أيمن حميد

إلى

إلى من تعلمت منهم العطاء و الوفاء ، و زرعتوا في نفسي حب
الوطن و الناس ، و ربوني على الكبرياء بالتواضع ،
إلى من بذلوا من أجلي ما أحجز على وفائه ما حبيت .

إلى

مقدمة:

مما لا شك فيه أن التحولات الراهنة في الاقتصاد السوري و المتمثلة بالانفتاح على منطقة التجارة الحرة العربية ، والشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، وطلب الانضمام إلى WTO والانتقال من الاقتصاد الموجه و المخطط مركبياً إلى اقتصاد السوق الاجتماعي ، كل ذلك يستوجب قيام سياسة نقدية هادفة و أجهزة نقدية مستقلة توجه الائتمان نحو القطاعات ذات الأولوية من جهة ، وتضبط الطلب الكلي و التضخم في الاقتصاد من جهة ثانية .

ومن هنا يمكن فهم التوجهات الجديدة التي تحكم السياسة النقدية في سورية مؤخراً خاصة بعد صدور المرسوم التشريعي رقم /١٤/ تاريخ ٢٠٠٢/٤/٣ القاضي بتشكيل أعضاء مجلس النقد و التسليف الذي أنيط به مسؤولية تقرير السياسة النقدية وتحريك أدواتها ووسائلها تحريكاً مباشراً بما ينعكس إيجاباً على الوضع النقدي والمصرفي ويكفل متطلبات التنمية الاقتصادية وتفعيل النشاط الاقتصادي وإعطاء دور أوسع وحقيقي للمصرف المركزي للتحكم في حركة النشاط الاقتصادي ، وقد خطا المجلس في هذا الصدد متخذاً مجموعة من الإجراءات المهمة ،

و السؤال : هل تدخل هذه الإجراءات ضمن سياق استراتيجية واضحة للوصول إلى سياسة نقدية فعالة ؟

وهل تكفي هذه الإجراءات ؟ وإن لم تكن كافية ما الإجراءات المكملّة لها ؟

وما آثار هذه الإجراءات على الاقتصاد السوري ككل و لاسيما ميزان المدفوعات ؟

وما الأسس السليمة للوصول إلى سياسة نقدية فعالة تتناسب مع واقعنا الاقتصادي ؟

مشكلة البحث:

يتجه الاقتصاد السوري للانتقال من نظام اقتصادي خاضع للتخطيط و التدخل المباشر وغير المباشر إلى نظام اقتصاد السوق الاجتماعي ، الذي ينطلق من قوانين اقتصاد السوق الحر هذا من جهة ، ومن دور تدخل رعي للدولة من جهة ثانية ، تقوم فيه السياسة النقدية بدور محوري و أساسي كأداة ورافعة لعملية التحول ، هذا من جانب و من جانب آخر تعدّ السياسة النقدية أكثر السياسات الاقتصادية تأثيراً في تحقيق التوازنات الاقتصادية الخارجية (توازن ميزان المدفوعات) ، مما يعني أنه سترتب عليها منعكسات مباشرة وغير مباشرة على ميزان المدفوعات السوري لا بد من رصدها وتحليلها واستشراف آفاقها .

أهمية البحث:

يعد هدف توازن ميزان المدفوعات لأي بلد من الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية حيث تؤثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات من خلال التغير في سعر الصرف أو التغير في سعر الفائدة أو كليهما معاً ، أو من خلال أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى بصورة عامة ، ويوفر ميزان المدفوعات مجالاً ليتكيف عرض النقد المحلي مع الطلب عليه ، حيث إن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو العرض النقدي ، الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى الطلب المحلي على السلع و الخدمات (المحلية و الأجنبية) ، الأمر الذي يفضي إلى عجز في ميزان المدفوعات ، وبالتالي انخفاض صافي الموجودات الأجنبية (الاحتياطيات). بالمقابل وخلاف ذلك ، فإن السياسة النقدية الانكماشية تؤدي إلى فائض في ميزان المدفوعات، وبالتالي زيادة في صافي الاحتياطيات الأجنبية لتلبية الطلب على النقود ، أي أن التطورات في القطاع النقدي لا تؤثر على تطورات ميزان المدفوعات بل تعكسها أيضاً . انطلاقاً مما تقدم و للوقوف على واقع منعكسات السياسة النقدية و آفاقها المستقبلية نتبين لنا أهمية هذا البحث ولأسيما أن توجهاً حقيقياً يسيطر على السياسة الاقتصادية يهدف إلى إعادة تفعيل دور السياسة النقدية والمصرف المركزي في التأثير على حركة مجمل المتغيرات الاقتصادية الإجمالية بصورة عامة ، وعلى وضع ميزان المدفوعات و العلاقات مع العالم الخارجي من جهة أخرى .

من هنا فإن أهمية هذا البحث تتولد من :

- ١- دراسة أثر كل من سعر الصرف وسعر الفائدة أو كليهما معاً على ميزان المدفوعات .
- ٢- دراسة العلاقة بين العرض النقدي وميزان المدفوعات .

مهدف البحث:

يهدف البحث إلى الوقوف على واقع التطورات النقدية الحاصلة في سورية وآفاقهما ، وذلك على خلفية التوجهات الآنية و الاستراتيجية للسياسة النقدية المتبعة منذ بداية الانطلاق في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ، والعمل على دراستها بالتفصيل و تحليل آثارها على ميزان المدفوعات السوري خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٦ م .

فروض البحث:

- ١- إن السياسات النقدية و الإجراءات التي تتبعها سورية منذ سنوات عدة كان لها منعكسات مباشرة و غير مباشرة على حسابات ميزان المدفوعات و سترتب عليها منعكسات مستقبلية على وضع ميزان المدفوعات في سورية .
- ٢- ميزان المدفوعات يوفر مجالاً حقيقياً ليتكيف عرض النقد المحلي مع الطلب عليه .

منهجية البحث:

سوف نتبنى في سياق هذا البحث منهج التحليل التاريخي و المعياري و المقارن مع استخدام بعض النماذج الكمية و الأساليب التحليلية الإحصائية ، مع تركيز خاص لتوصيف الواقع النقدي في سورية ، كمقدمة لاستخلاصات استشرافية يمكن البناء عليها و الاستفادة منها .

مكان البحث:

الجمهورية العربية السورية .

الدراسات السابقة :

١- " السياسة النقدية في سورية وأثرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠ م " رسالة دكتوراه ،إعداد : محمد صالح جمعة ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٥م .

حيث تناول تطورات السياسة النقدية و أثرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي وتعرض لأثرها على ميزان المدفوعات بصورة مختصرة جداً و أهم ما توصل إليه : أن ميزان المدفوعات حقق فوائض ملموسة في عقدي السبعينيات والتسعينيات في حين أنه عانى من عجز مستمر في عقد الثمانينيات ، الأمر الذي انعكس سلباً على وضع الاحتياطيات الأجنبية ، و أدى إلى تراكم الالتزامات على السلطات النقدية والجهاز المصرفي ، في حين زادت الموجودات الأجنبية وانخفضت الالتزامات ولاسيما في عقد التسعينيات ،وهذا يظهر التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها لتنمية الموارد المحلية وزيادة الإنتاج وترشيد الإنفاق وتشجيع التصدير بالوسائل كافة باعتباره أحد المرتكزات الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢- " سياسة الصرف كأداة تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات : الاقتصاد الجزائري أنموذجاً " رسالة ماجستير ،إعداد أمين صيد ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٧م و أهم ما توصل إليه كان إلى عدم الاعتماد على تخفيض قيمة العملة المحلية لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات إلا في حالات استثنائية ، و أن الاعتماد على السياسة النقدية و سعر الصرف في معالجة الاختلال الخارجي ، والناتج عن اختلال هيكلي ، يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم و أسعار الفائدة ، وسوء توزيع الدخل .

مخطط البحث

الفصل الأول : السياسة النقدية في سورية خلال ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م

المبحث الأول : القطاع المالي في سورية ٢

أولاً - مؤسسات القطاع المالي في سورية ٢

ثانياً - التشريعات النازمة للقطاع المالي في سورية ١٠

ثالثاً - مناقشة قانون النقد الأساسي ١٣

المبحث الثاني : السياسة النقدية ١٧

أولاً - مفهوم السياسة النقدية ١٧

ثانياً - أدوات السياسة النقدية ١٩

١ - الأدوات الكمية ١٩

أ - عمليات السوق المفتوحة ١٩

ب - سعر الخصم ٢٠

ج - نسبة الاحتياطي النقدي ٢٢

٢ - الأدوات النوعية ٢٣

٣ - الأدوات المباشرة ٢٣

أ - الإقناع الأدبي ٢٤

ب - الأوامر والتعليمات المباشرة ٢٤

ج - إدارة عمليات التسليف ٢٥

ثالثاً - أهداف السياسة النقدية ٢٥

١ - الأهداف النهائية للسياسة النقدية في سورية ٢٥

٢ - الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في سورية ٢٦

١-٢ - التحكم بحجم الكتلة النقدية ٢٦

٢٧	٢-١-١- تطور الكتلة النقدية في سورية
٣٢	٢-١-٢- العوامل المؤثرة على تغيرات الكتلة النقدية
٣٥	٢-٢- تحريك معدلات الفائدة
٣٥	٢-٢-١- تطور معدل (سعر) الفائدة في سورية
٤٤	٢-٣- استقرار سعر الصرف والاتجاه نحو توحيده
٤٥	٢-٣-١- عوامل تحديد سعر الصرف
٤٧	٢-٣-٢- تطور سعر صرف الليرة السورية
٥٣	٢-٣-٣- مزايا توحيد سعر الصرف و منعكساته
٥٥	المبحث الثالث : الجهاز المصرفي في سورية
٥٥	أولاً- هيكلية التسليفات و الودائع للمصارف المتخصصة .
٦٠	ثانياً- دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد السوري
٦١	١- الميزانية المبسطة للمصرف المركزي
٦٤	٢- الميزانية المبسطة للمصارف المحلية
٦٥	٣- حجم المصارف العامة و الخاصة
٦٦	٤- الوساطة المالية
٦٧	٥- المصارف السورية بين الواقع و تحديات المستقبل .

الفصل الثاني : ميزان المدفوعات

المبحث الأول : ماهية ميزان المدفوعات و العوامل المؤثرة فيه

أولاً - مفهوم ميزان المدفوعات و أهميته	٧٦
ثانياً - عناصر ميزان المدفوعات	٧٧
ثالثاً - العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات	٨٠
١- سعر الصرف	٨٠
٢- تغيرات الدخل	٨٢
٣- تغيرات مستويات الأسعار	٨٤
٤- سعر الفائدة	٨٥

المبحث الثاني : إدارة الاختلال (فائض + عجز) في ميزان المدفوعات

أولاً - مفهوم توازن ميزان المدفوعات	٨٦
ثانياً - مفهوم اختلال ميزان المدفوعات و مقاييسه	٨٧
ثالثاً - أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات	٨٨
أ - التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية	٨٨
ب - أسباب هيكلية	٨٩
ج - أسباب دورية	٨٩
د - الظروف الطارئة	٨٩
رابعاً - أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات :	٨٩
١ - الاختلال العارض	٨٩
٢ - الاختلال الموسمي	٩٠
٣ - الاختلال الدوري	٩٠

٩٠	٤ - الاختلال الاتجاهي
٩٠	٥ - الاختلال النقدي
٩١	٦ - الاختلال الهيكلي
٩١	خامساً - طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات :
٩١	١ - التصحيح عن طريق آلية السوق
٩٢	١-١ - التصحيح عن طريق آلية الأسعار
٩٣	١-٢ - التصحيح عن طريق سعر الصرف
٩٤	١-٣ - التصحيح عن طريق الدخول
٩٦	١-٤ - طريقة المرونة : أ - مشكلة المرونة
٩٧	ب - مشكلة الاستيعاب
٩٩	٢ - التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة
٩٩	٢-١ - اتباع مجموعة من السياسات النقدية و المالية الانكماشية
١٠٠	٢-٢ - القيود المباشرة على المعاملات الخارجية
١٠١	٢-٣ - الرقابة على الصرف
١٠١	٢-٣-١ - مفهوم الرقابة على الصرف
١٠٢	٢-٣-٢ - مراقبة الصرف كوسيلة لمواجهة خفض قيمة النقد الوطني
١٠٥	٢-٣-٣ - مراقبة الصرف كوسيلة لمواجهة رفع قيمة النقد الوطني
١٠٦	٢-٣-٤ - أهداف الرقابة على الصرف
١٠٧	٢-٣-٥ - آثار تطبيق الرقابة على الصرف

الفصل الثالث : أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في سورية

المبحث الأول : تطور ميزان المدفوعات في سورية خلال ٢٠٠٠-٢٠٠٦

أولاً - تطور الحساب الجاري ١١١

١ - الميزان التجاري ١١١

٢ - ميزان الخدمات ١٢٦

٣ - ميزان الدخل ١٢٧

٤ - حساب التحويلات الجارية دون مقابل ١٢٧

ثانياً - الحساب الرأسمالي و المالي ١٢٨

ثالثاً - الحساب النقدي ١٢٨

رابعاً - الخطأ والسهو ١٢٨

خامساً - الاختلالات ١٢٩

المبحث الثاني : أثر تطورات السياسة النقدية على حسابات ميزان

المدفوعات في سورية ١٣٠

أولاً - أثر التغيرات في سعر الصرف على حسابات ميزان المدفوعات ١٣٤

ثانياً - أثر التغيرات في سعر الفائدة على حسابات ميزان المدفوعات ١٣٩

ثالثاً - أثر التغيرات في عرض النقود على حسابات ميزان المدفوعات ١٤٦

المبحث الثالث : آفاق التحولات في السياسة النقدية السورية

و منعكساتها في المرحلة القادمة على ميزان المدفوعات . ١٥٦

النتائج ١٦٤

المقترحات ١٧٣

المراجع ١٧٩

الملحق الإحصائي ١٨٣

الفصل الأول

السياسة النقدية في سورية

خلال ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦م

المبحث الأول

القطاع المالي في سورية

أولاً - مؤسسات القطاع المالي في سورية:

يتكون القطاع المالي في سورية من السلطة النقدية متمثلة بمجلس النقد والتسليف وقطاع مصرفي وقطاع مالي غير مصرفي وسوق الأوراق المالية الذي مازال قيد الإنشاء، إضافة إلى بعض الوسطاء الماليين الرسميين وغير الرسميين والذي يعملون في مجال السمسرة وتحويل الأموال.

يتكون القطاع المالي المصرفي السوري من مصرف سورية المركزي وستة مصارف عامة مملوكة بالكامل من قبل الدولة وهي (المصرف التجاري، المصرف الصناعي، المصرف العقاري، المصرف الزراعي التعاوني، مصرف التسليف الشعبي، ومصرف التوفير)، وسبعة مصارف خاصة تم الترخيص لها بموجب القانون/٢٨/ لعام ٢٠٠١م، الذي سمح بإقامة مصارف خاصة أو مشتركة للعمل في السوق السورية، إضافة إلى مصارف خاصة أخرى قيد التأسيس، ومصرفين إسلاميين (بنك الشام، البنك الإسلامي الدولي)، كما صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم/٣٤٤/ لعام ٢٠٠٧م الذي تضمن إلغاء المصارف القائمة بالمنطقة الحرة وتحويلها إلى فروع للمصارف المرخص لها بموجب القانون/٢٨/ لعام ٢٠٠١م.

على صعيد آخر يتكون القطاع المالي غير المصرفي من المؤسسة العامة السورية للتأمين والتي تعتبر مؤسسة التأمين الوحيدة المملوكة بالكامل من قبل الدولة، إضافة إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية وصندوق تقاعد البلديات، كما تم الترخيص لتسع شركات تأمين خاصة وفقاً للقانون/٤٣/ لعام ٢٠٠٥م. كما تتجه سورية نحو استحداث سوق للأسهم، فلقد أقرت الحكومة السورية في شباط ٢٠٠٦م تشكيل هيئة الأوراق والأسواق المالية التي تقوم مهمتها على وضع مسودة قانون سوق الأوراق المالية في سورية ومراقبة تأسيس بورصة دمشق المستقبلية. وسوف نتعرض فيما يلي لمكونات القطاع المالي تباعاً:

١ - مجلس النقد والتسليف:

أحدث في عام ١٩٥٣م وهو يمثل السلطة النقدية، ومهمته العمل على تنظيم سياسة النقد والتسليف في البلاد وتنسيق فعاليتها لتحقيق الأهداف الآتية:

- أ - تنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقاً لحاجات الاقتصاد القومي.
- ب - تثبيت قيمة النقد السوري وتأمين حرية تحويله إلى العملات الأخرى.
- ج - الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق زيادة الدخل القومي.

و يمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: امتدت من عام ١٩٥٣م حتى مباشرة المصرف المركزي لعمله في عام ١٩٥٦م، حيث قام المجلس بأعمال السلطة النقدية وتنظيم انتقالها من مصرف سورية و لبنان الذي كان حينها يتمتع بامتياز إصدار النقد إضافة إلى قيامه بالإعداد لإنشاء مصرف سورية المركزي.

المرحلة الثانية: بدأت عندما تولى مصرف سورية المركزي القيام بأعماله عام ١٩٥٦م، و بعد تصديق اتفاقية التصفية المعقودة مع مصرف سورية و لبنان في ١/٩/١٩٥٥م تم تشكيل المجلس بشكله النهائي برئاسة حاكم مصرف سورية المركزي ونائبه والأعضاء المندوبين من وزارة الاقتصاد والمالية وهيئة تخطيط الدولة ووزارة الزراعة والقطاع المصرفي وخبير في الشؤون المالية والنقدية، وقد تم تعطيل مجلس النقد والتسليف منذ عام ١٩٨٣م حتى عام ٢٠٠٣م.

المرحلة الثالثة: بدأت بعد صدور القانون ٢٣/٢٣/١٧ بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٧م، والذي يتولى بموجبه مجلس النقد والتسليف مهمة العمل على تنظيم المؤسسات النقدية والتسليف في الجمهورية العربية السورية، وتنسيق فعاليتها لتحقيق الأهداف المذكورة أدناه في حدود صلاحيته وضمن التوجيهات الاقتصادية العامة للدولة التي يقرها مجلس الوزراء في:

- أ - تنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقاً لحاجات الاقتصاد القومي.
- ب - المحافظة على القوة الشرائية للنقد السوري.
- ج - تحقيق استقرار سعر الصرف الخارجي للنقد السوري وتأمين حرية تحويله إلى العملات الأخرى.

د - وضع السياسة النقدية في الجمهورية العربية السورية وإدارتها وفقاً للإستراتيجية العامة للدولة وحاجات الاقتصاد الوطني وسياسات التسليف والفائدة والادخار المصرفي وأسعار الصرف.

هـ - متابعة الجهاز المصرفي وبحث القضايا المتعلقة بالعمل المصرفي والنشاطات ذات الصلة بها، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها عن طريق مصرف سورية المركزي.

و - تنظيم عمليات الدفع والتسوية بما فيها العمليات التجارية بالوسائل الإلكترونية.

ز - مراقبة المهنة المصرفية وتوجيه فعاليتها.

ح - إجراء الاستقصاء والدراسات اللازمة المتعلقة بمهامه أو التي تكلفه بها السلطات التنفيذية.

ط - مهمة مشاور للحكومة.

ي - ممارسة سائر الصلاحيات والمهام المحددة له وفي إطار القوانين والأنظمة النافذة.

و يتألف المجلس من الرئيس وهو حاكم مصرف سورية المركزي، و نائبه الأول نائباً للرئيس وتسعة أعضاء هم: النائب الثاني لحاكم مصرف سورية المركزي، و معاون وزير الاقتصاد والتجارة، و معاون وزير المالية، و معاون وزير الزراعة والإصلاح الزراعي، و معاون وزير الصناعة، و رئيس هيئة تخطيط الدولة، و ثلاثة خبراء في شؤون النقد و التسليف والمصارف.

كما جاء في المرسوم بأن مصرف سورية المركزي مؤسسة ذات استقلال مالي وإداري، تتولى تنفيذ السياسة النقدية التي يقرها مجلس النقد والتسليف وتعمل تحت إشراف الدولة وبضماناتها وضمن التوجيهات العامة للسياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل مجلس الوزراء، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية، ويعتبر تاجراً في علاقته مع غيره ويجري عملياته وينظم حساباته وفقاً للقواعد والأعراف المصرفية والمعايير الدولية ولا يخضع لقوانين محاسبة الدولة العامة وأنظمتها ويتولى مصرف سورية المركزي إدارة مكتب القطع.

٢ - المصارف العاملة في سورية:

يعمل في سورية بموجب قانون التخصص المصرفي رقم/٨١٣/تاريخ ٢٩/١٠/١٩٦٦م الصادر عن وزير الاقتصاد وتعديلاته ستة مصارف عامة وهي:

٢-١ - المصرف التجاري السوري:

يرتبط بوزارة المالية وله/٥٣/فرعاً في مختلف المحافظات السورية حتى عام ٢٠٠٦م.

و يقوم بالأعمال الآتية:

- أ - استقبال الودائع والمدخرات الوطنية بأشكالها كافة.
 - ب - تقديم القروض والسلف بجميع أنواعها للقطاعات المختلفة.
 - ج - خصم الأوراق التجارية بأنواعها كافة.
 - د - المتاجرة بالقطع الأجنبي والمعادن الثمينة.
 - هـ - فتح الاعتمادات المستندية وتمويل الأنشطة التجارية الداخلية والخارجية.
- هذه المهام والأعمال التي يمارسها المصرف التجاري السوري تعد جزءاً أساسياً في عمل النظام المصرفي في سورية، ويعد المصرف التجاري الركيزة الأساسية لهذا النظام حيث بلغت نسبة الودائع المصرفية الموظفة في المصرف التجاري ٧٣,٠٦% في عام ٢٠٠٠م مقابل ٦٣% في عام ٢٠٠٥م من حجم الودائع في النظام المصرفي.
- أما نسبة القروض التي أسلفها المصرف للقطاعات الاقتصادية المختلفة كانت ٧٩,٢٧% من إجمالي القروض في عام ٢٠٠٠م، ولكنها أصبحت حوالي ١,١% عام ٢٠٠٥م بعد سيطرة القروض التي أسلفها مصرف توفير البريد والمتمثلة بالقروض الشخصية وقروض مكافحة البطالة وقروض المشاريع الاستثمارية. الجدول (١ - ١) الملحق الإحصائي.

٢-٢ - المصرف الزراعي التعاوني:

يعمل وفق المرسوم التشريعي رقم/٣٠/، الصادر في ٣٠/٤/٢٠٠٥م، وتلغى بموجبه أحكام المرسوم التشريعي رقم/١٤١/لعام ١٩٧٠م.

المصرف الزراعي التعاوني: مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وتشارك في تنمية الاقتصاد الوطني وترتبط بوزير المالية ويكون مركزها في مدينة دمشق ويعبر عنها في هذا المرسوم التشريعي بكلمة (المصرف)، وله ١٠٦ فروع في مختلف المحافظات السورية.

أغراض المصرف:

- ١ - القيام بجميع الأعمال المصرفية لخدمة النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والمهن والحرف والصناعات والخدمات المرتبطة به أو بمنتجاته.
 - ٢ - تشجيع الادخار.
 - ٣ - تقديم جميع الخدمات والتسهيلات المصرفية بمختلف أنواعها وأشكالها.
- وقد بلغت نسبة القروض التي أسلفها المصرف الزراعي التعاوني ٣,٧١ % عام ٢٠٠٠م، و انخفضت إلى ٠,٠٥ % عام ٢٠٠٥م من إجمالي القروض في النظام المصرفي السوري. في حين بلغت نسبة الودائع لديه ٣,٠٨ % عام ٢٠٠٠م مقابل ٣,٠١ % عام ٢٠٠٥م من إجمالي الودائع في النظام المصرفي السوري. الجدول (١ - ١) الملحق الإحصائي.

٣ - ٢ - المصرف الصناعي:

أحدث المصرف الصناعي السوري في عام ١٩٥٩م بالمرسوم رقم ١٧٧/والمرسوم رقم ٣١/لعام ١٩٥٩م.

يعتبر المصرف الصناعي أحد المصارف المتخصصة في سورية وتأسس برأسمال قدره ١٢,٥ مليون ليرة سورية ليصل رأسماله إلى مليار ونصف بموجب القرار رقم ٥٢٥/ تاريخ ٢٤/١٢/٢٠٠٣م.

يقدم المصرف أنواعاً متعددة من التسهيلات الائتمانية لعملائه من القطاع العام والمشارك والتعاوني والخاص من قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للصناعيين وحديثي التخرج الذين يحصلون على ترخيص أصولي بإقامة حرفة إنتاجية أو منشأة صناعية تتناسب واختصاص كل منهم، كما ويقوم المصرف بفتح الحسابات الجارية المدينة وبحسم السندات التجارية والصناعية، ويقدم بعض الخدمات المالية مثل قبول الودائع وإصدار الشيكات وتحصيل السندات وإيداء المشورة الفنية وتقديم المعلومات وفق أحكام نظام عملياته وله ١٧ فرعاً في مختلف المحافظات السورية.

و قد بلغت نسبة القروض التي أسلفها المصرف الصناعي ١,١٨ % في عام ٢٠٠٠م مقابل ٠,١ % في عام ٢٠٠٥م من إجمالي القروض في النظام المصرفي السوري. وبلغت نسبة الودائع ١,٦ % في عام ٢٠٠٠م مقابل ٣,٤ % عام ٢٠٠٥م من إجمالي الودائع. الجدول (١ - ١) الملحق الإحصائي.

٢ - ٤ - مصرف التسليف الشعبي:

يعمل وفق المرسوم التشريعي رقم ٣٢/، الصادر في ٣٠/٤/٢٠٠٥ م.
ينهى بموجبه العمل بأحكام المرسوم التشريعي رقم ٧٠/تاريخ ١٨/١/١٩٦٣ م وتعديلاته، وأحكام
المرسوم التشريعي رقم ٦٤/تاريخ ١٨/٧/١٩٦٦ م وتعديلاته.
مصرف التسليف الشعبي: مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية
والاستقلال المالي والإداري، وتشارك في تنمية الاقتصاد الوطني وترتبط بوزير المالية، وله
٦٣ فرعاً في مختلف المحافظات السورية.

أغراض المصرف:

- ١ - تشجيع الادخار
 - ٢ - تقديم الخدمات المصرفية.
 - ٣ - منح التسهيلات بمختلف أنواعها وأشكالها، التسليف والقروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، الكفالات، حسم السندات.
- و يقوم المصرف بممارسة جميع العمليات المصرفية بجميع أنواعها.
و قد بلغت نسبة القروض التي أسلفها ٥,٤ % عام ٢٠٠٠ م و ٣٦,٠ % عام ٢٠٠٥ م من إجمالي
القروض.
في حين بلغت الودائع لديه ١١,١٣ % في عام ٢٠٠٠ م مقابل ٨,٧٩ % في عام ٢٠٠٥ م من
إجمالي الودائع في القطاع المصرفي. الجدول (١ - ١) الملحق الإحصائي.

٢ - ٥ - المصرف العقاري:

يعمل وفق المرسوم التشريعي رقم ٣١/ الصادر في ٣٠/٤/٢٠٠٥ م.
ينهى بموجبه العمل بأحكام المرسوم التشريعي رقم ٢٩/لعام ١٩٦٦ م وتعديلاته.
المصرف العقاري: مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية
والاستقلال المالي والإداري وتشارك في تنمية الاقتصاد الوطني، وترتبط بوزير المالية،
و يكون مركزها مدينة دمشق، وله ١٧ فرعاً في المحافظات السورية.

أغراض المصرف:

- ١ - القيام بجميع الأعمال والخدمات والتسهيلات المصرفية كافة.
 - ٢ - دعم الحركة العمرانية والاقتصادية في البلاد من خلال تمويل المنشآت العمرانية السكنية والسياحية والصناعية والتجارية والحرفية والصحية والتعليمية والبيئية.
 - ٣ - تلبية حاجات التسليف ذي الأجل القصير والمتوسط والطويل.
 - ٤ - تمويل مشاريع الجمعيات التعاونية السكنية والشركات التي تهدف إلى بناء العقارات المعدة بصورة رئيسة للسكن والعمل على مساعدتها.
 - ٥ - تعبئة الموارد والادخارات وتوجيهها بما يحقق غايات المصرف.
 - ٦ - تقديم المشورات الفنية والعقارية والقانونية والمالية للمتعاملين مع المصرف.
 - ٧ - دراسة سبل تمويل المشاريع العمرانية ومخططاتها.
- وقد بلغت نسبة القروض التي أسلفها ١٠,٤٤% في عام ٢٠٠٠م و ٠,٤٦% في عام ٢٠٠٥م من إجمالي القروض، في حين بلغت نسبة الودائع لديه ٨,٢٦% في عام ٢٠٠٠م مقابل ١٠,٠٥% في عام ٢٠٠٥م من إجمالي الودائع. الجدول (١ - ١) الملحق الإحصائي.

٢ - ٦ - مصرف توفير البريد:

يعمل وفق المرسوم التشريعي رقم ٢٩/ الصادر في ٣٠/٤/٢٠٠٥م.
ينهى بموجبه العمل بأحكام المرسوم التشريعي رقم ١١٩/ لعام ١٩٦٣م.

مصرف التوفير: مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وتشارك في تنمية الاقتصاد الوطني وترتبط بوزير المالية مركزها مدينة دمشق، ويحدد رأسمال المصرف بمبلغ مليار ونصف المليار ليرة سورية.
و كان هذا المصرف عبارة عن صندوق مهمته تجميع المدخرات الصغيرة والمتوسطة من الأفراد، ثم أوكلت له عمليات الإقراض المتمثلة بقروض مكافحة البطالة وقروض المشاريع الاستثمارية والقروض الشخصية لذوي الدخل المحدود ثم تحول إلى مصرف تحت اسم مصرف التوفير ليعمل وفق المرسوم التشريعي أعلاه.
و له ١٣ فرعاً في مختلف المحافظات السورية.

أغراض المصرف:

- ١ - القيام بالأعمال والخدمات والتسهيلات المصرفية كافة.
 - ٢ - دعم الحركة الاقتصادية في البلاد من خلال تمويل المنشآت (السياحية والصناعية والتجارية والحرفية والصحية و..... وغيرها)
 - ٣ - تلبية حاجات التسليف ذي الأجل القصير والمتوسط والطويل.
 - ٤ - تعبئة الموارد والادخارات وتوجيهها بما يحقق غايات المصرف ويتولى المصرف القيام بجميع الأعمال المصرفية التي تكفل تحقيق أغراضه المشار إليها.
- حيث ساهم بمعظم القروض المقدمة من النظام المصرفي عام ٢٠٠٥م بنسبة ٩٧,٨٦% من إجمالي القروض، أما بالنسبة للودائع فقد شكلت نسبة ٢,٨٦% عام ٢٠٠٥م مقابل ١,١٤% في عام ٢٠٠٥م من إجمالي الودائع في النظام المصرفي السوري.
- الجدول (١ - ١) الملحق الإحصائي.

إضافة إلى المصارف العامة وبموجب القانون رقم ٢٨/٢٨ تاريخ ١٦/٤/٢٠٠١م الخاص بتأسيس المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية، فقد رخص لستة مصارف خاصة حتى عام ٢٠٠٦م والمتمثلة بمصرف بيمو السعودي الفرنسي ومصرف سورية والمهجر والمصرف الدولي للتجارة والتمويل والبنك العربي وبنك عودة وبنك بيبيلوس، ولها ٢٩ فرعاً في مختلف المحافظات السورية.

و قد شكلت نسبة الودائع لدى المصارف الخاصة ١٠,٦٣% في عام ٢٠٠٥م من إجمالي الودائع في النظام المصرفي.

وشكلت القروض ما نسبته ٠,٠٧% عام ٢٠٠٥م من إجمالي القروض.

الجدول (١ - ١) الملحق الإحصائي.

ثانياً - التشريعات النازمة للقطاع المالي في سورية:

شهدت الأعوام القليلة السابقة إصداراً مكثفاً للقوانين والتشريعات والقرارات المتعلقة بالنقد وتنظيم العمل المصرفي، فبعد نصف قرن من تجميد القوانين المتعلقة بالجانب النقدي بسبب جمود اللجنة الاقتصادية المحدثه عام ١٩٦٧م والتابعة لرئاسة مجلس الوزراء والتي لم تحرك ساكناً فيما يخص الجانب النقدي فحافظت على القوانين والقرارات التي هي بالأساس نسخ من قوانين أوروبية قديمة عدل بعضها في تلك الدول، وألغى بعضها الآخر، ولكن بعد نصف قرن أيقنت الحكومة أننا في عالم تعصف فيه التغيرات الاقتصادية، والتي تستوجب تحركاً يواكب تلك التغيرات، وأن الجمود ليس مراوحة في المكان بل هو رجوع للوراء في ظل عالم سريع التغير والتطور فكان من الخطوات الإيجابية إصدار قانون النقد الأساسي رقم ٢٣/عام ٢٠٠٣م، الذي أكد على أهمية مجلس النقد والتسليف في تحقيق الاستقرار النقدي، ومن هنا سنستعرض أهم التشريعات النازمة للقطاع المالي والنقدي في سورية مع التركيز على مناقشة قانون النقد الأساسي.

- قانون النقد الأساسي رقم ٨٧/تاريخ ١٩٥٣/٣/٢٨م وتعديلاته (قانون النقد الأساسي رقم ٢٣/تاريخ ٢٠٠٣/٣/١٧م).
- مراسيم إنشاء المصارف المتخصصة وتعديلاتها.
- المرسوم التشريعي رقم ٦/تاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٢م حول إدخال العملات السورية والأجنبية وجميع وسائل الدفع الأخرى المحررة بالعملات الأجنبية وإخراجها والتعامل بها وتداولها.
- القانون رقم ٢٨/تاريخ ٢٠٠١/٤/١٦م الخاص بتأسيس المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية والتعليمات التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٢٠٦٠/تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٦م.
- القانون رقم ٢٩/تاريخ ٢٠٠١/٤/١٦م حول إخضاع كل المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية لأحكام سر المهنة.
- المرسوم التشريعي رقم ٦٨/تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢م والمتضمن إحداث هيئة الإشراف على التأمين، تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري، على أن يكون مقر الهيئة دمشق وترتبط بوزير المالية، وتهدف كما جاء في المادة الثالثة من المرسوم إلى تنظيم قطاع التأمين وإعادة التأمين، والإشراف عليه، بما يكفل المناخ الملائم لتطويره، ولتعزيز صناعة التأمين في ضمان الأشخاص، وكذلك الإشراف على جميع

المدخرات الوطنية وتنميتها واستثمارها لدعم التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية.

- المرسوم التشريعي رقم/٢٢/تاريخ ٢٠٠٥/٦/١٩ م يقضي بإحداث سوق للأوراق المالية وينص المرسوم على أن تشكل في سورية جهة ناظمة تسمى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وترتبط برئيس مجلس الوزراء وتتمتع بشخصية اعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري على أن يكون لهذه الهيئة جميع الصلاحيات اللازمة للقيام بالمهام والوظائف المنوطة بها وبما يحقق أهدافها ويحظر عليها القيام بأي عمل أو نشاط بقصد الربح أو إقراض الأموال أو إصدار الأوراق المالية.
- حزمة من القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف طالت أسعار الفائدة بهدف تغيير هيكلية الودائع لتصبح أكثر ثباتاً واستقراراً وهذه القرارات هي:

قرار رقم/٣٩/بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣ م

قرار رقم/٤٣/بتاريخ ٢٠٠٤/١/٥ م

قرار رقم/١١٩/بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٩ م

قرار رقم/١٧٤/بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٣ م

عملت هذه القرارات على التحرير التدريجي لأسعار الفوائد، فبالنسبة للفوائد الدائنة، فقد تم منح جميع المصارف العاملة هامشاً للتحرك يعادل ٠,٥% صعوداً وهبوطاً، أما بالنسبة للفوائد المدينة فقد تم تحريرها كلياً للمصارف العاملة كافة.¹

- المرسوم التشريعي رقم/٨٢/بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٢ م ينص على أنه يجوز بقرار يصدر عن مجلس الوزراء السماح للمصارف المرخصة ببيع المواطنين السوريين العملات الأجنبية من موجوداتها إضافة إلى للقرارات الصادرة عن المصرف المركزي بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٠ م والتي أهمها قيام النظام المصرفي الوطني بتمويل التجارة بشقيها الاستيراد والتصدير وخصوصاً تمويل الاستيراد لمجموعة واسعة من المواد والسلع الوسيطة والنهائية، والذي يعني التحرير التدريجي للحساب الجاري من ميزان المدفوعات.

1 - حاكم مصرف سورية المركزي، المؤتمر السوري للخدمات المالية والمصرفية، دمشق، ٢٠٠٦/١١/٣ م

• القانون رقم/٢٤/بتاريخ ٢٤/٣/٢٠٠٦م القاضي بالسماح بترخيص مهنة الصيرفة في سورية ولهذا القانون أهمية كبيرة في تنظيم دورة القطع إذ بمقتضاه تصبح جميع عمليات الصرف رسمية وخاضعة لرقابة مصرف سورية المركزي.

و من ثم جاء قرار مجلس النقد والتسليف رقم/١٩٧/تاريخ ٢٥/٤/٢٠٠٦م والقاضي بتنظيم مراكز القطع الأجنبي لدى المصارف بحيث تلتزم هذه المصارف بالاحتفاظ يومياً بنسبة محددة من القطع الأجنبي وبمقابل ذلك يلتزم مصرف سورية المركزي بتسوية أي انحرافات عن هذه النسبة عن طريق بيع القطع الأجنبي وشرائه من وإلى المصارف المعنية، إن هذا القرار من شأنه أن يساعد في إقامة سوق قطع أجنبي وإتاحة الفرصة للمصرف المركزي للتدخل والقيام بدوره الأساسي في هذا السوق ضماناً لاستقرار سعر الصرف.

إن هذا القانون هو بمثابة تشريع لعمليات التداول بالقطع الأجنبي ونأمل بأن يساهم مع غيره من القرارات النقدية والمالية في ضبط السوق السوداء ضبطاً فعلياً وأن يضمن حصر عمليات التهريب، وتجنب وصول عمليات التبييض وخصوصاً بعد صدور مرسوم مكافحة غسيل الأموال رقم/٥٩/بتاريخ ٩/٩/٢٠٠٣م.

ثالثاً - مناقشة قانون النقد الأساسي رقم ٢٣/عام ٢٠٠٣م:

جاء قانون النقد الأساسي رقم ٢٣/عام ٢٠٠٣م استجابة لتوجهات الحكومة نحو تفعيل السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي الذي يقوم بدورٍ أساسيٍّ في الاستقرار الاقتصادي عموماً. قد يقول قائل إنَّ القانون رقم ٢٣/عام ٢٠٠٣م مشابهٌ لدرجة كبيرة للقانون ٨٧/عام ١٩٥٣م وكان يكفي تعديل القانون السابق في بعض بنوده وإن الأهمية التي أُعطيت له غير مبررة، قد يكون الكلام صحيحاً لكن المشكلة ليست في نص القانون بل في من يطبق القانون وكيفية فهمه له، صحيح أن القانون ٨٧/كان قانوناً متطوراً في تلك المرحلة لكن ما الفائدة إذا لم يطبق هذا القانون وتم تجميد مجلس النقد والتسليف ونقل المهام الموكولة إليه إلى اللجنة الاقتصادية بدءاً من عام ١٩٦٧م التابعة لرئاسة مجلس الوزراء، والتي جمدت القوانين وأسعار الفائدة وكانت مسؤولة بشكل أو بآخر عن سوء السياسة النقدية وعن تدهور سعر صرف الليرة السورية وما انعكس عنها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

الخطوط العريضة لقانون النقد الأساسي:

جاء القانون في خمسة أبواب:

الباب الأول: مجلس النقد والتسليف

الباب الثاني: النقد

الباب الثالث: مصرف سورية المركزي

الباب الرابع: مهنة المصارف والصرافة

الباب الخامس: أحكام انتقالية

وأهم ما جاء في مواده: المادة ٢١/التغطية النقدية والتي تتمثل بـ:

١ - الذهب

٢ - المطالبات بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل.

وهذان العنصران يجب أن يشكلوا ٤٠% على الأقل من مجموع عناصر التغطية.

٣ - المطالبات بالليرات السورية الناجمة عن عمليات التسليف لجميع القطاعات الاقتصادية.

٤ - الأسناد العامة ذات الأجل القصير أو المتوسط أو الطويل التي تصدرها الدولة أو تكلفها

أو كذلك السلف والقروض المماثلة للأسناد المذكورة.

أغراض المصرف المركزي وهي:

- ١ - إصدار النقد.
 - ٢ - المقرض الأخير.
 - ٣ - إصدار سندات الخزينة.
 - ٤ - وكيل الحكومة المالي.
 - ٥ - إدارة مكتب القطع.
- ألغي فيه المرسوم رقم/٨٧/لعام ١٩٥٣م ألغي الصندوق النقدي المنصوص عنه فيه.

بعض الإشكاليات في قانون النقد الأساسي رقم/٢٣/عام ٢٠٠٣م:

أولاً: استقلالية مجلس النقد والتسليف:

ينظر إلى استقلالية السلطة النقدية والمصرف المركزي على أنها نقاط قوة تحقق لهذه السلطة القدرة على اتخاذ القرارات من أجل تحقيق الاستقرار النقدي (استقرار سعر الصرف والمستوى العام للأسعار).

إن مسألة استقلالية السلطة النقدية دار حولها كثير من النقاش والخلاف بين معارض لها ومرحب بها ففي حين يرى فريق أن الاستقلالية ستفصل السياسة النقدية عن توجهات الحكومة الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي ويضربون مثلاً على ذلك (ماذا لو أرادت الحكومة اتباع سياسة توسعية لتمويل التنمية في حين تمسكت السلطة النقدية بسياسة انكماشية حفاظاً على سعر الصرف، فإذا أصرت الحكومة على موقفها والسلطة النقدية على موقفها ستكون النتيجة نوعاً من الشلل الاقتصادي)، في حين يرى فريق آخر أن الاستقلالية هي أمر مهم لتحقيق الاستقرار والتوازن في السوق النقدية ويستشهدون بتجارب الدول المتقدمة في استقلالية مصارفها المركزية عن حكومتها.

و مع اتجاه سورية نحو اقتصاد السوق يفرض عليها الأخذ بمبدأ استقلالية السلطة النقدية مع التأكيد على النقطة التي ذكرتها سابقاً أن الاستقلالية ليست بنص القانون بل بروح القانون من خلال التطبيق العملي له ويلاحظ في القانون/٢٣/لعام ٢٠٠٣م كثير من المواد التي تخالف الاستقلالية مثل المادة/٢/ التي حددت أعضاء مجلس النقد والتسليف، حيث يلاحظ أن عدد أعضاء المجلس/١١/ من بينهم/٦/ معاوني وزراء يمثلون توجهات وزاراتهم التي تمثل توجهات الحكومة.

وفي المادة/٨/البند الثالث الذي ينص أن قرارات مجلس النقد والتسليف المتخذة تبلغ إلى وزير المالية الذي يحق له أن يوقف تنفيذ أي قرار يراه مخالفاً لمصلحة الدولة، نلاحظ هنا تبعية المجلس المباشرة لوزير المالية مما يفقد المجلس استقلاله.

وكذلك في المادة/٦٩/التي تنص (يجري تعيين الحاكم وإنهاء خدمته وتحديد راتبه و تعويضاته بمرسوم) فكيف للحاكم أن يتخذ قراراً يخالف الحكومة فيه وهي التي تعينه و تنهي خدمته وتعين راتبه.

وأخيراً يمكن القول: أن هناك ظروفاً مهمة يجب أن تكون مفهومة متعلقة بمصادقية المصرف المركزي واستقلاله وتبنيه أهدافاً معلنة وواضحة للسياسة النقدية تؤازرها مجموعة من الأدوات النقدية التي تتسم بالكفاءة والفعالية في معرض صياغة السياسة النقدية وتنفيذها داخل الاقتصاد السوري.

ثانياً: إشكالية التغطية وتمويل الموازنة بالإصدار النقدي:

نحن نعلم أن العملة قوة شرائية في الداخل وسلعة في الخارج وبما أن سورية تتبع نظام الصرف الثابت وهي تسير نحو تحرير سعر الصرف كان عليها أن تغطي عملتها لحمايتها من الانخفاض في سعر الصرف، هذه الحماية تكون من خلال الاحتياطي الذهبي والاحتياطي بالعملات الأجنبية، ولكن نحن نعلم أن أفضل تغطية للنقد هي القدرة الإنتاجية للاقتصاد وهي القدرة على حماية سعر الصرف في الداخل والخارج وهي تتمثل بالقانون/٢٣/ في البند/ج/من المادة/٢١/المذكورة أعلاه.

أما بالنسبة للتغطية الذهبية فهي قد تكون قادرة على تحقيق الاستقرار في سعر الصرف لكنها غير قادرة على تحقيق الاستقرار العام للأسعار لأنها غير مرتبطة بالقدرة الإنتاجية للاقتصاد إلا إذا دُعم ميزان المدفوعات لتعزيز سعر صرف الليرة السورية، وتزويد الاقتصاد الوطني بحاجاته من المعدات الحديثة لزيادة الطاقة الإنتاجية وحينها فقط يمكننا زيادة الإصدار النقدي دون أي ضغوط تضخمية.

أما بالنسبة للبند/د/من المادة/٢١/التي تنص أنه يمكن تمويل الإصدار النقدي من خلال الأسناد العامة التي تصدرها الدولة أو تكفلها، فهنا تقع إشكالية حيث إن المتبّع للموازنات العامة للدولة وتمويل عجوزاتها من خلال الاقتراض من المصرف المركزي ثم إصدار قرارات بإطفاء

الدين، والنتيجة أنّ العرض النقدي في سورية تضاعف بمقدار ٢٤٥/مرة من عام ١٩٧٠م إلى عام ٢٠٠٠م.¹

ولكن القانون استدرّك خطورة مثل هذا الإصدار النقدي فوضع قيوداً عدّة تمنع الدولة من التوسع في الإصدار إلّا في حدود إمكانياتها، وذلك في المواد ٣٣/و/٣٤/. وأنا أؤيد هذه النقطة لأن أغلب نفقات الحكومة هي نفقات غير إنتاجية يهدر جزء كبير منها بسبب الفساد الاقتصادي والسياسي لذلك يجب وضع قيود عليها، وأن يقتصر التمويل من خلال الضرائب والمصادر الأخرى العادية، فإن لم تكف يمكن إصدار سندات خزينة يكتتب بها الجمهور، وهذا يساعد في امتصاص العرض النقدي الزائد وكبح التضخم.

1- جمعة، محمد صالح، السياسة النقدية في سورية، دار الرضا للنشر، ٢٠٠٥، ص ١٤٢.

المبحث الثاني

السياسة النقدية

أولاً - مفهوم السياسة النقدية

مما لا شك فيه أن السياسة النقدية لاقتصاد ما عادة ما تعكس لنا الموقف النقدي لهذا الاقتصاد. وقد عرف بعض الاقتصاديين السياسة النقدية¹: هي دراسة العلاقة بين المتغيرات في النظام النقدي والأهداف الاقتصادية العامة. و كما عرفها بعض الاقتصاديين الآخرين²: على أنها السياسة التي تعنى بإدارة التوسع والانكماش في حجم النقد بغية الوصول إلى أهداف معينة.

و عموماً يمكن لنا القول: بأنها مجموعة الإجراءات التي تقوم بها (السلطة النقدية) للتأثير على العرض النقدي، و سعر الفائدة وسعر الصرف باستخدام أدوات نقدية (عمليات السوق المفتوحة، سعر الخصم، نسبة الاحتياطي النقدي..... وغيرها).

و تنحصر الأهداف النهائية للسياسة النقدية في استقرار الأسعار وتشجيع النمو الاقتصادي، والتشغيل، و المحافظة على توازن ميزان المدفوعات.

أما الأهداف الوسيطة والتي تعنى بمعدلات الفائدة والكتلة النقدية وأسعار الصرف والاحتياطي الأجنبي يتم من خلال التأثير عليها تحقيق الأهداف العامة.

1. Sause,Gorge. Money,Banking, and Economic activity,D.C. Health and compan,Newyork 1960,P¹⁹⁷.

2- كنعان،علي،اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية،دار الرضا للنشر،١٩٩٧، ص ٢٤٧.

و على صعيد اختيار هذه الأهداف يبرز الجدل الكبير بين المدرستين الكينزية والنيوكلاسيكية (خصوصاً التيار النقدي بزعامة ميلتون فريدمان)، ويختلف رواد المدرستين حول أولوية الأهداف النهائية والوسيلة وحول دور النقد في الاقتصاد الوطني، فيعتبر الكينزيون الأولوية للنمو الاقتصادي واستخدام أسعار الفائدة، ومهمة النقد تمويل العملية الإنتاجية.

أما النيوكلاسيك فيعتبرون الأولوية لاستقرار الأسعار وأن للنقد دوراً حاسماً في الاقتصاديات الحديثة، حيث يرى التيار النقدي أن السياسة النقدية تهدف إلى المحافظة على القيمة الحقيقية للنقود سواء على المستوى المحلي أم على المستوى الخارجي من أجل ضمان تحقيق حد أدنى لاستقرار النقدي والاقتصادي.

و هنا تبرز أهمية السياسة النقدية لتحديد الكم المناسب من وسائل الدفع المتاحة وتنظيم منح التسهيلات الائتمانية، والعمل على امتصاص فائض القوى الشرائية الموجودة في الاقتصاد القومي واستقطابها عن طريق الأوعية الادخارية الأكثر إغراء، والتي هي أصلاً تجسيد للقاعدة الأساسية لتمويل الاستثمارات وزيادة الناتج القومي وفرص العمل.

و بذلك نجد أن هذه السياسة النقدية لا يمكن أن تتجزأ حيث تظل بمثابة المهمة الأساسية لسلطة واحدة هي السلطة النقدية وهذا يقودنا إلى التعرف على أدوات هذه السياسة.

يمكن للسلطة النقدية اتباع أكثر من أداة سواء كانت كمية أم نوعية أم مباشرة بهدف تحقيق أغراض سياستها النقدية التي تمثل أهدافاً أساسية تضعها الدولة في حساباتها لتحسين الوضع الاقتصادي وتطويره.

١ - الأدوات الكمية:

يمكن حصر أدوات السلطة النقدية في مجال رقابتها الكمية على الائتمان المصرفي في ثلاث أدوات كمية هي:

أ - عمليات السوق المفتوحة:

المقصود بعمليات السوق المفتوحة هي قيام المصرف المركزي بشراء السندات والأذونات وبيعها مباشرة من وإلى المصارف والأفراد في السوق المفتوحة من أجل الرقابة على حجم الائتمان. وهي تؤثر مباشرة على كمية النقود في التداول والاحتياطيات النقدية للمصارف أو ودائعها وبالتالي تؤثر على قدرة المصارف على خلق الائتمان.

وتعد المصارف التجارية المشتري الأساسي لهذه الأوراق المالية الحكومية ومن منطلق ذلك تقوم هذه المؤسسات المالية بدور رئيس في الأسواق النقدية الرأسمالية.¹ فعندما يبيع المصرف المركزي السندات في السوق فإنه يقصد من ذلك تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة الموجودة لدى المصارف والأفراد ويزيد في الوقت نفسه من حجم أرصدته النقدية باعتبار أن المشتريين للسندات سيدفعون ثمنها نقداً أو بشيكات إلى المصرف المركزي، وهو بهذا الإجراء يقلص من حجم عرض النقد ومن السيولة المحلية الإجمالية للاقتصاد الوطني.

أما عندما يقوم المصرف المركزي بشراء السندات الحكومية من السوق المالي فإنه بذلك يزيد من حجم الأرصدة النقدية لدى المصارف المختلفة والأفراد إذ يقوم المصرف المركزي بدفع ثمن هذه السندات للبائعين نقداً أو بشيكات مصرفية وهو بهذا الإجراء يضيف إلى عرض النقد وإلى إجمالي السيولة المحلية للاقتصاد الوطني.

1- Peter S. Rose: Money and capital Markets – 8th edition, Texas univdrsitey, the MC crow. Hill, 2003, p84

هذا وإن هذه الأداة تؤثر أيضاً على أسعار الفائدة للسندات التي يبيعها أو يشتريها المصرف المركزي من السوق المالي، وهذا التأثير بدوره يرتبط بعنصر التوقعات في الاستثمار لهذا النوع من الأوراق المالية.

إن استخدام هذه الأداة له أثران: **الأول كمي**، يظهر من خلال التأثير في مستوى السيولة المحلية، **والثاني سعري**، يتجسد عبر التأثير في سعر الفائدة في السوق النقدي على اعتبار أن التغير في سعر الخصم للإقراض يؤثر في القاعدة النقدية، والتغير في الاحتياطات يؤثر في المضاعف النقدي.¹

ومن عيوب هذه الأداة أنها تتطلب أسواقاً حاضرة ومتطورة ويجب أن يكون لدى المصرف المركزي رصيد كامل من الأصول القابل للتسويق.²

إن عمليات السوق المفتوحة غير معمول بها في سورية، نظراً لعدم إمكانية تداول أدونات الخزينة، وسندات الحكومة، الناتج عن عدم وجود سوق للأوراق المالية في الفترة الماضية، نظراً لافتقار النظام المالي السوري إلى جميع مقومات تداول هذه القيم في تشريعات متكاملة، وبني متكاملة إضافة إلى ذلك فإن السندات العامة التي تصدرها وزارة المالية سواء لتمويل عجز الموازنة أم العجز التمويني يمولها المصرف المركزي عادة، ولم تجر أي محاولة لطرح هذه السندات على الاكتتاب العام، وبذلك اقتصرتم عمليات تمويل الموازنة على إصدار سندات عامة طويلة الأجل غير قابلة للتداول.

ب - سعر الخصم:

هو السعر الذي بموجبه يقدم المصرف المركزي القروض للمصارف مقابل السندات المعتمدة. أو هو السعر الذي وفقاً له يقوم المصرف المركزي بخصم الكمبيالات تنفيذاً لوظيفته كالملجأ الأخير للإقراض، لهذا فإن سياسة سعر الخصم تهدف إلى التأثير على تكلفة الائتمان للمصارف الأخرى لأن التكاليف تتحدد بوساطة سعر الخصم الذي يتقاضاه المصرف.

1- Fredrics. Mishken. The Economics of money, Banking and financial markets. 7th Edition, 2004, p393

2- كنعان، علي، النظام النقدي والمصرفي السوري " مشكلاته واتجاهات إصلاحه "، دار الرضا للنشر، ٢٠٠٠، ص ١٢٦.

ويمكن القول إن سعر الخصم له جانبان: الأول سعري، ويمثل الفائدة التي تدفعها المصارف أو المؤسسات المالية عند اقتراضها من المصرف المركزي، والثاني غير سعري، يمثل الحدود أو السقوف للمبالغ التي تستطيع المصارف أن تقتترضها من المصارف المركزية.¹ و تجدر الإشارة إلى أن سياسة سعر الخصم تتضافر مع سياسة السوق المفتوحة للتحكم بحجم الائتمان.

ولمعرفة أثر سعر الخصم على كل من التضخم والكساد يمكن الإشارة إلى حالتين²:
الأول: رفع سعر الخصم: تستخدم السلطة النقدية هذا الإجراء عندما تريد أن تحد من التضخم المرتفع وذلك من خلال رفع سعر الخصم الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الأخرى (الفوائد على القروض والفوائد على الودائع) في السوق النقدية، ونتيجة لارتفاع أسعار الفائدة ينخفض الاستثمار وبالتالي يؤثر في الإنفاق الكلي، وأيضاً يتقلص نمو عرض النقد وهذا يؤدي إلى تخفيض الضغوط التضخمية.

الثاني: تخفيض سعر الخصم: عندما تعمل السلطة النقدية على تخفيض سعر الخصم، ينخفض سعر الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار الناتج عن زيادة العرض النقدي ومن ثم يرتفع الإنفاق الكلي ويزداد الطلب الكلي، ويمكن أن تزداد الضغوط التضخمية بحسب مرونة الجهاز الإنتاجي.

غير أن نجاح هذه الآلية في تأدية هذه الوظيفة يتوقف إلى حد كبير على مسارعة المصارف التجارية للاستفادة من مزايا سعر الخصم المنخفض، والمرونة في عمليات الخصم لدى المصرف المركزي.

وقد تقلصت أهمية هذه الأداة لدى معظم المصارف المركزية في العالم في الوقت الحاضر، وذلك مع تنامي استخدام الأدوات المباشرة الأخرى على اعتبار أن آلية سقوف الخصم يمكن أن تؤدي إلى تشوهات في سوق الإقراض، لذا يتم اللجوء إلى هذه الأداة لمساندة بقية أدوات السياسة النقدية.³

1 - عبد الله، عقيل جاسم، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، عمان ١٩٩٩م، ص ٢٣٧، بتصرف.

2- Paul A. Samuelson, William D. Nordhaus, Economics. Fourteenth Edition, 1992, p541

3 - د. حساني، عبد الرزاق، الوضع الراهن لاقتصادنا النقدي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ١٩٩٣م، ص ٦٣.

ج - نسبة الاحتياطي النقدي:

هي من الأدوات المهمة التي يستعملها المصرف المركزي في إدارة السياسة النقدية، فعلى المصارف أن تحتفظ بنسبة من الودائع على شكل احتياطي في المصرف التجاري ولا تستطيع التصرف بهذه النسبة بأي شكل من الأشكال.

عادة ما يحدد المصرف المركزي هذه النسبة بناءً على اعتبارات معينة، و يستطيع تغييرها من وقت إلى آخر بحسب الظروف، لهذا فإن مقدار الحد الأدنى من الاحتياطي الذي يجب أن تحتفظ به المصارف لدى المصرف المركزي إنما يحدد بالقانون.

و يعطي المصرف المركزي سلطة قانونية في تغيير مقدار تلك النسبة من الاحتياطي النقدي، لهذا فإن تغيير نسبة الاحتياطي إما أن تزيد أو تقلل من مقدار الاحتياطي الفائض من خلال التأثير على الاحتياطي المطلوب، وبالتالي على مقدرة المصارف على إعطاء قروض. وبالتالي إن تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بالزيادة أو النقصان يعتبر من الوسائل الكمية الفعالة على الائتمان المصرفي وتحديد حجمه، كما تؤثر في حجم السيولة لدى المصارف وتضمن في الوقت نفسه حقوق المودعين.

وفي سورية لا يمكن اعتبار الاحتياطي النقدي كأداة نقدية حقيقية في سورية، بل هي مجرد أداة تنظيمية لا أكثر، فالمصرف المركزي لم يستخدم هذه النسبة كوسيلة للتأثير في مستوى السيولة الفعلية أو حجم الائتمان الذي يمكن أن تمنحه المصارف أو قدرتها على خلق الودائع في أي فترة من الفترات إلى أن تم تعديلها عام ٢٠٠٤م من أجل تنظيم سيولة المصارف بإلزامها بالاحتفاظ بـ ٢٠% من إجمالي المطالبات كسيولة احتياطية (معدلات السيولة القانونية)، إضافة إلى تعديل معدلات الاحتياطي الإلزامي إلى ٥%، وفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف رقم ٧٢/تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٢م، ثم صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٣٨٩/تاريخ ٢٠٠٨/٥/٥م، القاضي بتعديل نسبة الاحتياطي الإلزامي لتصبح ١٠%، بهدف ضبط السيولة الفائضة لدى المصارف.

٢ - الأدوات النوعية:

يقصد بالأدوات النوعية أو الكيفية التأثير على أوجه استخدام الائتمان المصرفي وبصرف النظر عن كميته أو حجمه، إذ إنّ هذه الأداة تنصب على الاتجاهات والمسارات التي توزع فيها المصارف التجارية مواردها النقدية بصيغة قروض واستثمارات مصرفية مختلفة. و يرجع سبب الاعتماد على الأداة النوعية تلافي العيوب والنواقص التي يمكن أن تنشأ عن استخدام الأدوات الكمية.

و للأدوات النوعية أساليب مختلفة تتمثل في: ¹

- تحديد أسعار فائدة مختلفة بحسب نوع القرض.
- تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض مثل زيادة القروض الموجهة للصناعة على حساب القروض الاستهلاكية.
- التمييز بين القروض بحسب الأصل المقدم كضمان.
- تحديد آجال استحقاق القروض المختلفة طبقاً لأوجه استخدام القرض.
- الحصول على موافقة المصرف المركزي على قروض المصارف التي تتجاوز قيمتها مقداراً معيناً.

و لهذا فإنّ استخدام السلطة النقدية للأدوات الكمية والنوعية تكون محصلة متمثلة في التقييد أو التوسع في حجم الائتمان المصرفي، ووجهته الموجه إليها وبما يتناسب وتحسين الوضع الاقتصادي ورفع معدلات نمو الناتج القومي للبلاد.

٣ - الأدوات المباشرة:

تقوم السلطة النقدية باستخدام الأدوات المباشرة بهدف تعزيز الوسائل الكمية والنوعية ، كما يمكن أن تكون بديلاً عنها إذا تعذر استخدام الأدوات الكمية والنوعية بصورة فعالة.

1- عوض الله، زينب والغولي سامي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية ٢٠٠٣، ص ١٥٨.

ومن أهم الأدوات المباشرة:

أ - الإقناع الأدبي:

إن المقصود من الإقناع أو التأثير الأدبي هو مقدرة السلطة النقدية على إقناع المصارف المختلفة باتباع سياسات تتسجم مع ما ترمي إلى تحقيقه من أهداف. وقد يتخذ هذا التأثير الأدبي أو الإقناع صورة التصريحات التي يدلي بها المصرف المركزي. أو التوجيهات والنصائح التي يتوجه بها للمصارف بشأن ما يجمل بها انتهاجه من سياسات في مباشرة نشاطها، أو المؤتمرات التي يدعو إليها مديري المصارف لتبادل الرأي واستعراض مختلف وجهات النظر.¹

وتعتمد فاعلية الإقناع الأدبي على عدد من العوامل أهمها السمعة والاحترام والمكانة التي يتمتع بها في مباشرته لنشاطه والكيفية التي تنظم بها سوق الائتمان في الدولة، وعلى الأخص عدد المؤسسات المالية التي يمكن للمصرف المركزي أن يؤثر في كيفية تسييرها لعملياتها الائتمانية ومدى ارتباط المصرف المركزي بالمصارف والسلطات القانونية التي يمكن أن يلجأ إليها المصرف المركزي في حالة مخالفة أحد المصارف بصفة مستمرة لاقتراحاته.

ب - الأوامر والتعليمات المباشرة:

تعتمد السلطات النقدية بموجب هذه الأداة إلى إصدار التعليمات والتشريعات القانونية التي تمكنها من تنفيذ سياستها من خلال التزام المصارف بها وإجمالي الأصول للمصارف، أو تحديدها الحد الأقصى لمعدل الزيادة في قروض المصارف واستثماراتها في فترة زمنية معينة.

و تعد هذه الأداة من أهم الأدوات المباشرة على الائتمان المصرفي من حيث فعاليتها في التأثير على النشاط الائتماني وفي البلدان النامية خاصة. و يعود سبب فعالية التأثير على المصارف المتخصصة إلى المكانة المصرفية والنقدية التي يحتلها المصرف المركزي تجاه مؤسسات الجهاز المصرفي في كونه مصرف المصارف والملجأ الأخير للإقراض، كذلك كونه مصرف الحكومة ومستشارها المالي. لهذا فإن المصارف تأخذ توجيهاته وتعليماته بعين الاعتبار في معظم الأحيان.

1- شافعي، محمد زكي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية - دار النهضة العربية، ١٩٧٧، ص ٢٩٦ - ٢٩٨

ج - إدارة عمليات التسليف:

إن قيام المصرف المركزي بالعمليات المصرفية الخاصة يجب اعتباره استثناء وليس قاعدة، غير أنه بالنسبة للبلاد حيث تكون الأسلحة الأخرى ضعيفة أو محدودة الأثر فقد أعطت تشريعاتها النقدية للمصرف المركزي حق القيام ببعض العمليات المصرفية الخاصة كوسيلة من وسائل تنفيذ السياسة الائتمانية، كأن يقدم المصرف المركزي ائتماناً معيناً أعرضت المصارف العادية عن تقديمه، و هنا نشير إلى أن قيام المصرف المركزي بعمليات مصرفية يغلب عليها طابع المنافسة مع المصارف الأخرى من المتوقع أن يحدث أثراً مضاداً لأهداف سياسة ائتمانية يسعى إلى تنفيذها.¹

ثالثاً - أهداف السياسة النقدية:

١ - الأهداف النهائية للسياسة النقدية في سورية:

تتمثل أهداف السياسة النقدية عموماً بما يلي:²

- تحقيق الاستقرار النقدي.
- المحافظة على قيمة العملة وضمان قابلية تحويلها إلى العملات الأخرى.
- تشجيع النمو الاقتصادي.
- المساهمة في إيجاد سوق نقدي ومالي متطور.
- دعم السياسة الاقتصادية للدولة.
- مراقبة توزيع الائتمان.
- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.
- إصدار النقود.
- الرقابة المصرفية لدعم مسيرة التنمية.
- تنظيم السياسة النقدية الائتمانية والمصرفية.

1- قريصة، صبحي إدريس، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، ١٩٨٤، ص ١٦٨.

2- جمعة، محمد صالح، السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠، دار الرضا للنشر، ٢٠٠٥، ص ٤٦.

وقد حدد القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٣ م الصادر عن وزارة الاقتصاد الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجمهورية العربية السورية بما يلي:

- ✓ المحافظة على القوة الشرائية للنقد السوري.
- ✓ تحقيق استقرار سعر الصرف الخارجي للنقد السوري وتأمين حرية تحويله إلى العملات الأخرى.
- ✓ وضع السياسة النقدية في الجمهورية العربية السورية وإدارتها وفقاً للإستراتيجية العامة للدولة، وحاجات الاقتصاد الوطني وسياسات التسليف والفائدة والادّخار المصرفي وأسعار الصرف.
- ✓ متابعة الجهاز المصرفي، وبحث جميع القضايا المتعلقة بالعمل المصرفي والنشاطات ذات الصلة بها، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها عن طريق مصرف سورية المركزي.
- ✓ تنظيم عمليات الدفع والتسوية بما فيها العمليات التجارية بالوسائل الإلكترونية.
- ✓ مراقبة المهنة المصرفية وتوجيه فعاليتها.

٢ - الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في سورية:

تتمثل الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية بما يلي (الكتلة النقدية، سعر الفائدة، سعر الصرف):

٢ - ١ - التحكم بحجم الكتلة النقدية:

يعتبر النقديون أنّ التحكم بعرض النقود والكتلة النقدية من أفضل الطرق للتأثير في الطلب الفعلي، حيث يتم من خلاله التأثير في أسعار الفائدة، ومن ثمّ على الاستثمار والاستهلاك وعلى المكونات الأخرى للطلب الفعلي.

وقد تعددت الآراء في مفهوم العرض النقدي، ولاسيما أنّ للعرض النقدي مؤشرات متعددة نميّز أهمها: ¹

- ١ - المفهوم الضيق التقليدي (M_1): ويتضمن هذا المفهوم النقد المتداول بشقيه المعدني والورقي، إضافة إلى الودائع تحت الطلب. أي أنّ هذا المفهوم ينظر إلى النقد كوسيط في التبادل.

1. Kedyer, Nur: Money, Policy Application, M. E. T. V. Ankara, 1986, P⁶⁹.

- ٢ - المفهوم الواسع (M_2): ويتزعم هذا المفهوم ميلتون فريدمان، حيث يشمل العرض النقدي تبعاً لهذا المفهوم إضافة إلى M_1 (النقد المتداول والودائع تحت الطلب) شبه النقد الذي يتضمن الودائع لأجل وودائع التوفير والتأمينات المقيّدة والودائع بالقطع الأجنبي، والتي لا تخدم كوسيط في التبادل إلا في حال تحويلها إلى نقد متداول.
- ٣ - M_3 : ويتضمن M_2 + الودائع الادخارية في المؤسسات التسليفية المالية المتخصصة (غير المصارف).
- ٤ - M_4 : ويتضمن M_3 + شهادات الإيداع وأسهم المؤسسات الادخارية التسليفية والالتزامات التسليفية والالتزامات التسليفية الأخرى التي تعطي مالكيها الحق بالحصول على عائد.
- ٥ - أدخل في الولايات المتحدة مؤشر جديد (I) منذ عام ١٩٨٠م ويتألف من: M_2 + مختلف أشكال السيولة الأخرى: القبولات المصرفية، الأوراق التجارية، شهادات الإيداع، سندات الخزينة..... وغير ذلك.

٢-١-١ - تطور الكتلة النقدية في سورية:

في هذا البحث سأقوم بدراسة العرض النقدي في سورية بمعناه الواسع، والذي يتضمن الكتلة النقدية (النقد المتداول + ودائع تحت الطلب) إضافة إلى شبه النقد الذي يتمثل بالودائع لأجل وودائع التوفير والودائع بالقطع الأجنبي وتأمينات لقاء عمليات الاستيراد. و من خلال تحليل وضع العرض النقدي في سورية نلاحظ ما يلي:

١- نمو العرض النقدي خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦م كما يبين الجدول (١ - ٢) الملحق الإحصائي. فازداد بحوالي مرتين، و سجل نسبة نمو سنوية بلغ متوسطها ١٣,٣٣% خلال الفترة المشار إليها، حيث ارتفع من ٦١٤٥٥٨/مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٠ م إلى ١١٨٥٩٥٥/مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٦ م .

و يعود ذلك إلى:

أ - جانب المطالب:

كانت الكتلة النقدية M_1 تشكل نسبة كبيرة من الكتلة النقدية M_2 ، فقد بلغت في عام ٢٠٠٠ م ما نسبته ٦٢,٩%، ثم انخفضت قليلاً لتصل إلى ٥٣,٩% في عام ٢٠٠٦ م. الجدول (١ - ٣) الملحق الإحصائي.

كما نمت نسبة شبه النقد من الكتلة النقدية M_2 ، فبعد أن كانت ٣٧,١% في عام ٢٠٠٠م وصلت إلى ما نسبته ٤٦,١% في عام ٢٠٠٦ م، وهذا مؤشر اقتصادي جيد مفاده أنه كلما زادت نسبة

شبه النقد من الكتلة النقدية الإجمالية دلّ ذلك على ارتفاع المستوى الاقتصادي للدولة. الجدول (١ - ٣) الملحق الإحصائي.

و لكن بالرغم من انخفاض نسبة النقد المتداول، إلا أنه مازال يشكل نسبة كبيرة من (M_2) بالمقارنة مع باقي الدول ولاسيما الدول المجاورة.

وهذا يعود بشكل رئيس إلى:¹

- اعتياد الأفراد على التعامل النقدي أكثر من التعامل المصرفي بال شيكات.
- يبقى النقد المتداول الأداة الرئيسة للتداول بالنسبة للطبقات ذات الدخل المحدود.
- تعدّ وسيلة ناجعة للتهرب الضريبي بعكس النقود غير الجاهزة التي لا يمكن التلاعب بها.
- قصور النظام المصرفي عن أداء وظائفه الرئيسة في تعبئة المدّخرات وتوجيهها وضعف الخدمات المصرفية.
- عدم وجود سوق للأوراق المالية حتى الآن.

ب: جانب الموجودات:

تميّز نمو الكتلة النقدية (M_2) بالتذبذب، فقد نمت الكتلة النقدية (M_2) نمواً كبيراً في عام ٢٠٠٠ م ووصلت نسبة النمو إلى ٢٥% لتبدأ مرحلة جديدة من الازدياد بعد انخفاض نسبة النمو، حيث بلغت عام ٢٠٠٢ م ما نسبته ١٨%، لتصل إلى ٩% عام ٢٠٠٦ م. الجدول (١ - ٥) الملحق الإحصائي.

بلغت نسبة صافي الموجودات الأجنبية من عرض النقود (M_2) ٨٠,٨% في عام ٢٠٠٠ م، ثم انخفضت لتبلغ ٦٤,٥% عام ٢٠٠٦ م. الجدول (١ - ٤) الملحق الإحصائي.

ما يؤكّد النقطة السابقة أنّ معدلات النمو كانت ١٧% عام ٢٠٠٠ م ثم انخفضت لتصل إلى ٣% عام ٢٠٠٣ م ثم إلى ٠% عام ٢٠٠٦ م. الجدول (١ - ٦) الملحق الإحصائي.

1 - دليلة، عارف، الكتلة النقدية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة، جمعية العلوم الاقتصادية، ١٩٩٤، ص ٢٣

وقد أثر ذلك على مساهمة عنصر صافي الموجودات الأجنبية في نمو الكتلة النقدية، فقد كانت نسبة مساهمة هذا العنصر من نمو الكتلة النقدية ٢٥,٤% في عام ٢٠٠٠ م، لكنها انخفضت إلى ١- % عام ٢٠٠٦ م.

و بالمقابل فقد بلغت نسبة نمو مساهمة صافي الموجودات المحلية من نمو الكتلة النقدية ٣٤% في عام ٢٠٠٦ م. الجدول (١-٥) الملحق الإحصائي.

والشكل التالي يوضح مكونات العرض النقدي خلال الفترة المدروسة

**الشكل البياني رقم (١ - ٢) يوضح مكونات العرض النقدي
خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م**



٢- لا يمكن إعطاء حكم على معدل نمو الكتلة النقدية إلا من خلال مقارنته بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، حيث تظهر هذه المقارنة رد فعل الأسعار على نمو الكتلة النقدية، حيث نلاحظ نمو الكتلة النقدية خلال الفترة المدروسة بحوالي مرتين، بينما تزايد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٦ م بمقدار ١,٦ مرة. هذا التفاوت ↗ ارتفاع الأسعار، وذلك ليحدث التوازن بين كتلة النقود وكتلة البضائع في التبادل.^١

وبالتالي فإن إحدى مهام السلطة النقدية المحافظة على التوازن بين كمية النقد المعروض والطلب عليه، لأنه في حال كون النقد المطروح للتداول أقل من حجم الطلب عليه فإن ذلك سيترافق مع انخفاض في حجم الإنفاق الاستثماري، وبالتالي الاستثمارات، ويؤدي إلى ارتفاع مستوى البطالة.

أما إذا كان حجم النقد المطروح أكبر من حجم السلع والخدمات، هذا سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي انخفاض قيمة القوة الشرائية للنقد الوطني، وبالتالي تتخفيض الإيداعات المصرفية وتتنخفض نسبة الفوائد ويسعى بعدها المودعون إلى سحب أرصدتهم، وتخلق حالة من الفوضى الاقتصادية والضغط التضخمية.^٢

٣- هناك علاقة بين عرض النقود ومعدل التضخم حيث مع استمرار نمو العرض النقدي نجد ارتفاعاً في معدل التضخم خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٥ م. و الشكل (١ - ١) يوضح ذلك.

١- المجموعة الإحصائية لأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، وتحليل الطالب.

٢ - سليمان، حيان، التضخم النقدي، مجلة الاقتصاد والنقل، العدد ٨ أيلول ٢٠٠٥، ص ٨٨

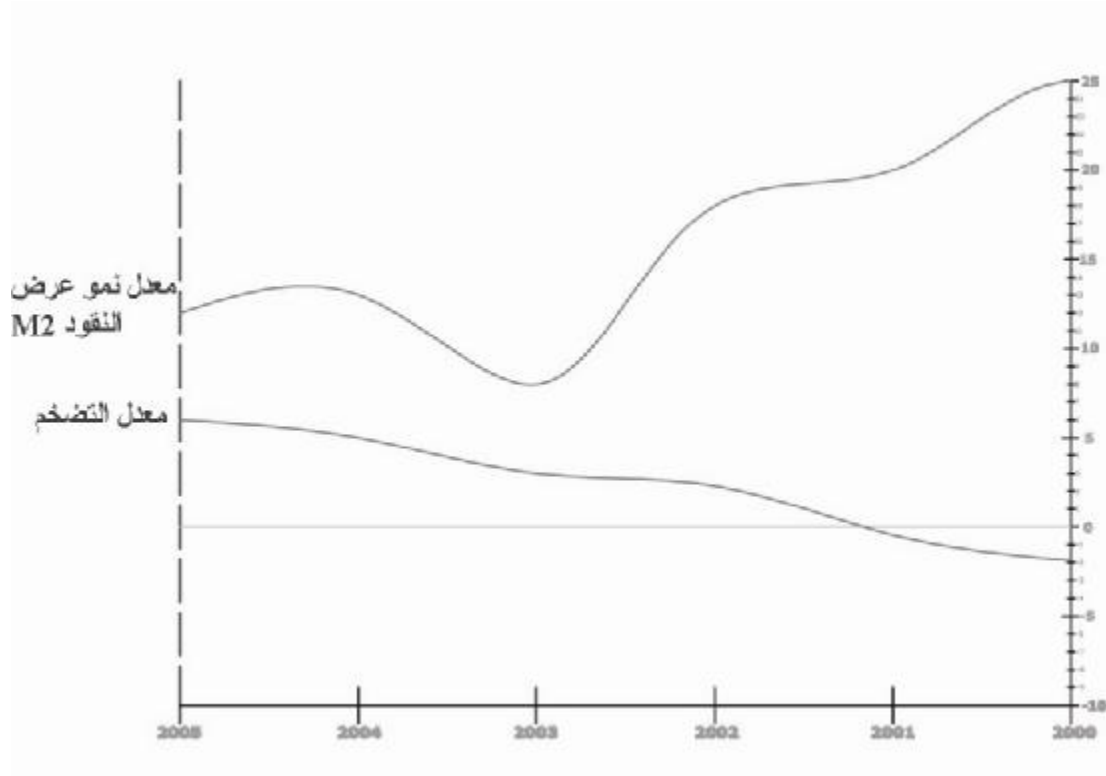
جدول يوضح معدل نمو العرض النقدي وتطور معدل التضخم
خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٥ م.

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
معدل التغير في عرض النقود	%٢٥	%٢٠	%١٨	%٨	%١٣	%١٢
تطور معدلات التضخم	%١,٩-	%٠,٤٥-	%٢,٣	%٣	%٥	%٦

المصدر: الخطة الخمسية العاشرة، هيئة تخطيط الدولة، دمشق ٢٠٠٦ م، ص ٩١.

- النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦ م

الشكل (١ - ١) يوضح العلاقة بين عرض النقود ومعدلات التضخم
 في السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م .



٢-١-٢ - العوامل المؤثرة على تغيرات الكتلة النقدية:

تنشأ هذه التغيرات من سلوك الحكومة ممثلة بالمصرف المركزي والمصارف المتخصصة ووزارة المالية، وهي جميعها لها الحق في خلق النقود في المجتمع، ومن دوافع خلق النقود هو العجز في الموازنة العامة للدولة، واتباع إحدى السياسات النقدية لمعالجة الكساد أو التضخم في الاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن العرض النقدي يتأثر بسلوك الحكومة في الاقتراض والإيداع لدى المصرف المركزي بصورة خاصة والمصارف المتخصصة بصورة عامة.

ومن أهم العوامل المؤثرة على تغيرات العرض النقدي في سورية:

١ - الموجودات الأجنبية الصافية السنوية:

وهي الفرق بين موجودات البلاد من العملات الأجنبية والتزاماتها منها. تتمثل الموجودات الأجنبية في حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي، إضافة إلى الذهب والعملات الأجنبية، وتتمثل التزاماتها في استعمال موارد صندوق النقد الدولي، إضافة إلى الالتزامات والديون الأخرى.

ومن خلال الجدول (١ - ٥) الملحق الإحصائي، نلاحظ أن صافي الموجودات الأجنبية ارتفع ارتفاعاً مقبولاً حتى عام ٢٠٠٢م، حيث بلغ وسطي معدل النمو فيها نسبة ٢٦,٨ %،

ويعود السبب إلى :

- الفائض الكبير المتحقق في الميزان التجاري وزيادة الاحتياطيات الأجنبية.
 - القوانين والإجراءات المتخذة في إطار تشجيع الاستثمار والتصدير وسياسة القطع الأجنبي.
 - إعادة تقييم الموجودات الأجنبية وفق سعر الصرف المجاور.
 - دور مجلس النقد والتسليف في تطبيق السياسة الانكماشية وضبط الإنفاق.
- ثم انخفض معدل نمو صافي الموجودات الأجنبية حتى بلغت - ١ % عام ٢٠٠٦ م، ويعود ذلك إلى العجز في الميزان التجاري إضافة إلى مجموعة القرارات التي صدرت عن مجلس النقد والتسليف بتاريخ ٢٠/٩/٢٠٠٥، ومن أبرزها:

- قيام النظام المصرفي الوطني بتمويل التجارة بشقيها الاستيراد والتصدير وخصوصاً تمويل الاستيراد لمجموعة واسعة من المواد الأولية والوسيطة والنهائية.
- رفع سقف بيع الدولار للمقيمين بغرض العلاج وكذلك للمسافرين لجميع الدول.
- إضافة للحصار المفروض على سورية من بعد اغتيال الحريري، والعدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز ٢٠٠٦ م.
- السياسة الانفتاحية والتحريرية التي مارسها مجلس النقد والتسليف.

٢ - الديون الصافية على الدولة:

تعني الفرق بين إجمالي الديون الممنوحة للدولة والودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي، وتعد من أهم العوامل المؤثرة على تغيرات العرض النقدي بسبب لجوء الحكومة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة من المصرف المركزي وذلك عن طريق الإصدار النقدي. فعلى صعيد الموازنة العامة نلاحظ أن العبء الضريبي في سورية منخفض جداً، حيث لم تتجاوز الإيرادات الضريبية ٨,٥% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ م، أو ١٠,٥% بإضافة إيرادات الرسوم على التجارة الخارجية،¹ وتعد حصيلة متواضعة وأقل بكثير مما هو متاح تحقيقه، ويعود ذلك إلى كثرة التهرب الضريبي والإعفاءات الضريبية بشكل خاص، وإلى ضعف فعالية وأداء النظام الضريبي بشكل عام.

أما فوائض شركات القطاع العام فهي ضئيلة جداً وأغلبها فوائض الشركات النفطية والرسوم على النفط، وقد ساهمت الإيرادات النفطية بحوالي ثلثي الإيرادات العامة²، ويعود ذلك إلى البطالة المقنعة وتدني مستوى التشغيل والإنتاج وتخلف وسائل الإنتاج والبيروقراطية المركزية والفساد في إدارة المؤسسات، وانخفاض مستوى الإنتاجية. أما المنح الخارجية فقد شكلت ٠,٢١% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة وهي نسبة ضئيلة جداً إذ تمت مقارنتها بدول عربية أخرى (٢٠% من الناتج المحلي في الأردن)، لذلك تلجأ الحكومة للاستدانة من المصرف المركزي لتغطية نفقاتها العامة، وإن كان عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لم يتجاوز ٣% في السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٤-٢٠٠٥) وذلك بعد إضافة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الإجمالية³.

1- الخطة الخمسية العاشرة، هيئة تخطيط الدولة، دمشق ٢٠٠٦، ص ٦٨

2- الخطة الخمسية العاشرة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨

3- إبراهيم، غسان، السياسات الاقتصادية والبعد الاجتماعي، ندوة الثلاثاء الاقتصادي العشرون، ٢٠٠٦، ص ٨

ويبين الجدول (١-٤) الملحق الإحصائي، أنّ الديون الصافية السنوية الممنوحة للدولة قد ازدادت من ٣,٢% من صافي الموجودات المحلية في عام ٢٠٠٠م حتى وصلت إلى ١٠,٢% في عام ٢٠٠٦م.

وتظهر خطورة هذه الديون في أنها تنشئ قوة شرائية جديدة دون أن يقابلها إنتاج سلع وخدمات مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية وتدهور سعر صرف الليرة السورية.

٣ - الديون الممنوحة للقطاعات الاقتصادية الحكومية.

من خلال الجدول (١-٤) الملحق الإحصائي، نجد أنّ نسبة الديون الممنوحة للشركات العامة مرتفعة حيث بلغت ٢٩,٥% من عرض النقود (M_2) في عام ٢٠٠٠م، وانخفضت قليلاً لتصل إلى ١٨,٦% من عرض النقود (M_2) في عام ٢٠٠٦م وهي نسبة مرتفعة نوعاً ما. وترجع الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الديون الممنوحة إلى القطاعات الاقتصادية الحكومية إلى:

- أ - أساليب العمل التقليدية في القطاعات الاقتصادية للدولة التي تؤدي بدورها إلى ضعف الإنتاجية وبالتالي ضعف الربحية الاقتصادية.
- ب - تدني مستوى التشغيل وزيادة تكاليف المستوردات دفعت مؤسسات القطاع العام الاقتصادي إلى الاقتراض من المصرف المركزي لتمويل احتياجاتها التمويلية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الكتلة النقدية وتوسعها نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وضعفه، حيث يقف عاجزاً عن امتصاص الكتلة النقدية الزائدة الناتجة عن عجز معدلات نمو العرض عن إدراك معدلات نمو الطلب المتنامي للأفراد والمؤسسات.

٤ - الديون الممنوحة إلى القطاعات غير الحكومية (الخاص والتعاوني والمشارك):

و هي تختلف بحسب سياسة الدولة في تشجيع القطاع الخاص وإعطائه دوراً أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ارتفعت نسبة هذه الديون من ١٢,٥% في عام ٢٠٠٠م إلى ١٩,٣% في عام ٢٠٠٦م. الجدول (١-٤) الملحق الإحصائي. و ترجع هذه الزيادة إلى القوانين والإجراءات الكثيرة التي تتخذها الحكومة لتشجيع القطاع الخاص لأخذ دور فعال في التنمية الاقتصادية في سورية.

٢-٢ - تحريك معدلات الفائدة:

ينظر إلى سعر الفائدة أنها ظاهرة نقدية¹، ويرى الكينزيون أن من أهم الأهداف الوسيطة هو التأثير على أسعار الفائدة وعلى الأوضاع الائتمانية، والذي يعتبر بنظرهم أفضل من عرض النقود كهدف وسيط.

٢-٢-١ - تطور معدل (سعر) الفائدة في سورية:

من خلال تحليل الوضع الراهن للفائدة في سورية نجد أن ارتفاع سعر الفائدة في سورية والتي بقيت ثابتة منذ عام ١٩٨١ م وانخفاض أسعار الفائدة العالمية أدى إلى هامش كبير سبب تدفق رؤوس الأموال حيث كان معدل الفائدة على الدولار ١% بينما كان معدل الفائدة على الليرة السورية ٧%²، إضافة إلى ثبات سعر الصرف، وبالتالي فإن النتيجة هي الزيادة في المعروض النقدي دون انخفاض سعر الصرف وارتفاع الاحتياطي. والجدول الآتي يبين معدل الفائدة خلال تلك الفترة.

الجدول رقم (١-٧) معدلات الفائدة في سورية منذ عام ١٩٨١ حتى ٢٠٠٣ م

البيان	القطاع العام	القطاعات الأخرى
الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب	٢	٤
ودائع لأجل لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنة	-	٧
ودائع لأجل لا تقل عن سنة + ودائع التوفير	-	٨
شهادات الاستثمار	-	٩

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠٠٠ م

Elizabeth & 1- Robert F. Bruner, Mark R. Eaker, Red ward free man, Robert E. Spek man
Olmsted Teisberg, S. Venkataraman: The portable MBA, Business Economics. 2003, p84

2- المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة، المكتب المركزي للإحصاء.

استجابة لخطط الإصلاح الاقتصادي والنقدي في سورية ظهرت قرارات مجلس النقد والتسليف:

١ - قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٤ بتاريخ ٢٨/٥/٢٠٠٣ القاضي بتخفيض الفوائد الدائنة نقطة واحدة والمدينة نقطة ونصف، وأصبحت معدلات الفائدة الدائنة كما يلي:

الجدول رقم (١ - ٨) معدلات الفائدة الدائنة بعد القرار رقم ٤

المعدل	البيان
٤	الحساب الجاري
٧	حساب التوفير
٨	شهادات الاستثمار
٦	ودائع لأجل أقل من سنة
٧	ودائع لأجل سنة وأكثر

٢ - قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٣٩ بتاريخ ٣/١٢/٢٠٠٣ م والذي يحدد أسعار الفائدة الدائنة بحسب ما يلي، والتي تعتبر نافذة من ١/١/٢٠٠٤ م.

الجدول رقم (١ - ٩) معدلات الفائدة الدائنة بعد القرار رقم ٣٩

البيان	القطاع العام	القطاعات الأخرى
الحساب الجاري	١	٢
الودائع لأجل أقل من سنة		٥
الودائع لأجل تزيد عن سنة		٦
حساب التوفير		٤ (حد أقصى ٢ مليون ل.س. للحساب)
ودائع توفير الأطفال		٦ (حد أقصى ٢٠٠٠٠٠ ل.س. للحساب)
شهادات الاستثمار		٥, ٦

٣ - قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٤٣ تاريخ ٢٠٠٤/١/٥ م والذي أعاد النظر بمعدلات الفائدة الدائنة والذي أصبح ساري النفاذ منذ ٢٠٠٤/١/٦ م واعتبارها معدلات دنيا مع السماح لإدارات المصارف بتحديد معدلات أعلى منها ضمن حد أقصى قدره ١%

الجدول رقم (١ - ١٠) أسعار الفائدة الدائنة المعدلة اعتباراً من ٢٠٠٤/١/٦ م

نوع الحساب أو الوديعة	قطاع عام	قطاعات أخرى
الحسابات الجارية	١,٠	٢,٠
الودائع لأجل مختلفة لا تتجاوز سنة واحدة		٥,٥
الودائع لأجل تزيد عن سنة		٦,٠
حساب توفير (دفاثر التوفير)		٥,٠
ودائع توفير الأطفال		٦,٠ (الحد الأقصى للحساب ٢٠٠٠٠٠ ل.س)
شهادات الاستثمار		٦,٥

الجدول (١ - ١١) تعديل أسعار الفائدة المدبنة المقررة تطبيقها في المصارف العامة اعتباراً من ٢٠٠٤/١/٦ م مع السماح للمصارف بتخفيضها ضمن حد أقصى قدره ١%

المصرف التجاري السوري	القطاع العام	القطاع الخاص
عمليات الحسم	٦,٥	٧,٥
عمليات القروض والسلف		
أ - عقود واعتمادات تصدير	٤,٠	٦,٠
ب - تخزين منتجات زراعية	٤,٠	٦,٠
ج - لقاء ضمانات عينية أخرى	٥,٥	٧,٥
د - على الكشوف/لقاء ضمانات شخصية/	٦,٥	٨,٥
فوائد تأخير	١٢,٠	١٢,٠

المصرف العقاري	حتى ١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات
مؤسسة الإسكان والبلديات والشركات العامة للبناء السكني	٦,٥	٧,٠
الجمعيات التعاونية السكنية	٦,٠	٦,٥
الأفراد لغايات سكنية	٧,٠	٧,٥
منشآت سياحية ومستشفيات ومدارس وجمعيات اصطياف	٨,٠	٩,٥
المستثمرون والأفراد للمساكن الاصطيفية	٩,٠	-
فوائد تأخير	١٢,٠	١٢,٠

المصرف الصناعي	القطاع العام	القطاع الخاص والمشارك	التعاونيات الإنتاجية والحرفية
عمليات الحسم			
أ - سندات صناعية	٦,٥	٧,٥	٧,٠
ب - سندات تجارية	٦,٥	٧,٥	٧,٠
عمليات القروض والسلف			
أ - قصيرة الأجل	٦,٥	٧,٥	٧,٠
ب - متوسطة وطويلة الأجل	٦,٥	٨,٠	٧,٥
ج - الحسابات الجارية المدينة	٧,٥	٨,٥	٨,٥
د - فوائد التأخير	١٢,٠	١٢,٠	١٢,٠

قروض متوسطة وطويلة الأجل	قروض قصيرة الأجل	مصرف التسليف الشعبي
٧,٥	٧,٠	اعتمادات مهنية وتجارية
٧,٥	٧,٠	قروض حرفية وصناعية وإنتاجية
٧,٥	٧,٠	قروض المشافي والمخابر ودور الأشعة
٧,٥	٧,٠	قروض المشاريع السياحية
٧,٥	٧,٠	قروض الجمعيات التعاونية الاستهلاكية
٦,٥	٦,٠	قروض ذوي الدخل المحدود
-	٨,٥	الحسابات الجارية المدينة
١٢,٠	١٢,٠	فوائد التأخير

قروض متوسطة وطويلة الأجل	مصرف التوفير
-	أ - قروض قصيرة الأجل
٨,٠	ب - قروض متوسطة الأجل
٨,٥	ج - قروض طويلة الأجل
١٢,٠	فوائد التأخير

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي لعام ٢٠٠٤

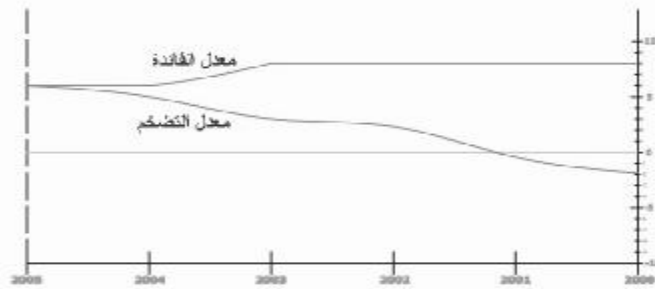
وبعد صدور هذه القرارات لتخفيض سعر الفائدة في سورية يمكن أن أضع مجموعة من الملاحظات:

١ - لو كان الهدف تنشيط الاستثمار لكان يجب أن ينصب التخفيض على الفائدة المدينة والتي ينبغي أن تكون أدنى من معدل التضخم. والجدول التالي يوضح معدلات الفائدة ومعدلات التضخم خلال الفترة.

الجدول رقم (١ - ١٢) أسعار الفائدة ومعدلات التضخم خلال الفترة

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
معدل الفائدة	٨	٨	٨	٨	٦	٦
معدل التضخم	١,٩-	٠,٤٥-	٢,٣	٣	٥	٦

الشكل (١ - ٢) العلاقة بين سعر الفائدة ومعدل التضخم



المصدر: - النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام المذكورة

- الخطة الخمسية العاشرة - هيئة تخطيط الدولة - دمشق - ٢٠٠٦ - ص ٢٦

نلاحظ من خلال الشكل (١ - ٢) أن سعر الفائدة أكبر من معدل التضخم حتى بعد تخفيض معدل الفائدة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي الذي يعمل على ارتفاع تكلفة الاستثمار وبالتالي تخفيض الحافز على الاستثمار.

٢- صدرت هذه القرارات في الوقت الذي ترافق مع بداية أنشطة المصارف الخاصة، والتي وجدت نفسها غير قادرة على العمل في ظل سيادة معدلات مرتفعة للفائدة بالمقارنة مع المعدلات المعمول بها في الدول المجاورة، كما أنها لا تتناسب مع حالة الركود الاقتصادي التي

يشهدها الاقتصاد السوري، وبالتالي هي عاجزة عن استقطاب الودائع والمدّخرات والتي تفضّل البقاء في المصارف الحكومية نظراً لموثوقيتها.

وقد صدر قرار عن مجلس النقد والتسليف بتحديد أسعار الفائدة الدائنة لدى المصارف الخاصة بما يماثل المعدل المعمول به لدى المصارف العامة، وترك لها تحديد الفائدة المدينة وفق ظروف السوق، وهذه معاملة تمييزية لصالحها، كون المصارف العامة ملزمة بتطبيق التعليمات الخاصة بالضمانات والتي تؤدي لمضاعفة تكلفة الإقراض فيها عملياً.

٣ - إذا كانت غاية مجلس النقد والتسليف تشجيع الاستهلاك وزيادة الطلب وتحريك السوق فهذا لم يحصل لأنّ هذه المدخرات هدفها دعم الدخل إذا كانت عائدة لصغار المدّخرين وإلى غياب فرص الاستثمار الإنتاجي المواتية أو انعدام بدائل الاستثمار الأخرى إذا كانت عائدة لكبار المدّخرين.

وبالتالي فإن الشيء الوحيد الذي تحقق هو تراجع عوائد مدّخرات ذوي الدخل المحدود وبالتالي مستوى معيشتهم، وقد أدى فرض ضريبة بنسبة ٧,٥% على ٢٠% من رؤوس الأموال المتداولة إلى تخفيض عائدات الاستثمار في الودائع المصرفية ٠,٠٠٥ تقريباً^١.

ثم جاءت حزمة من القرارات بهدف إعادة هيكلة الودائع لصالح الودائع طويلة الأجل وهي:

١ - قرار مجلس النقد والتسليف رقم ١١٩ تاريخ ٢٠٠٥/٣/٩ م والذي أعاد النظر بمعدلات الفائدة الدائنة والذي أصبح ساري النفاذ منذ ٢٠٠٥/٤/٢ م واعتبار هذا القرار يحافظ على التوازن بين مصالح صغار المدّخرين وبين الأهداف الاستثمارية المتوخاة.

١ - السماق، محمد توفيق، تحريك أسعار الفائدة، تردد في القرار واهتزاز في المصادقية، أبيض وأسود

٢٠٠٤/١/١٢.

الجدول رقم (١ - ١٣) تعديل أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف

نوع الحساب أو الوديعة	قطاع عام	قطاعات أخرى
الحسابات الجارية	٠,٥	١,٥
الودائع لآجال مختلفة لا تتجاوز السنة الواحدة		٥,٥
الودائع لأجل يزيد عن السنة		٧,٠
ودائع توفير الأطفال		٧,٠ الحد الأقصى للحساب ٣٠٠٠٠٠
شهادات الاستثمار		٧,٥
حسابات توفير (دفاتر توفير) مبالغ الحساب حتى مليون ليرة		٥,٠
حسابات التوفير التي تزيد عن مليون ليرة سورية		٤,٠

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي لعام ٢٠٠٥

٢- القرار/١٦٠/بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١٨ م استكمالاً للقرار/١١٩/بهدف إعادة هيكلة الودائع لصالح الودائع طويلة الأجل، ويتضمن القرار:

تخفيض الفائدة المدفوعة على ودائع التوفير التي تتجاوز مليون ليرة بمقدار ١% لتصبح ٣%، إضافة إلى تعديل معدل الفائدة على الودائع لأجل يقل عن السنة ليصبح (٥,٥-٦,٥).

وضمن سياسة استهداف سعر الصرف، عام ٢٠٠٥ م، صدرت القرارات الآتية:

- القرار/١٧٢/تاريخ ٢٠٠٥/١١/١٤ م: الذي تضمن رفع سعر الفائدة على الودائع لأجل تقل عن سنة بمقدار ٠,٥% وعلى الودائع لأجل يزيد عن السنة بمقدار ١%، وهنا القرار كان يستهدف سعر الصرف وذلك لتخفيض عرض العملة المحلية طلباً للعملة الأجنبية في السوق غير النظامية.
- القرار/١٧٤/تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٣ م: الذي تضمن رفعاً جديداً لمعدلات الفائدة على الودائع لأجل يقل عن سنة بمقدار ١,٥% وعلى الودائع لأجل يزيد عن سنة ١% ليصل سعر الفائدة المدفوعة لهذا النوع من الودائع إلى ٩% من أجل الحفاظ على استقرار سعر الصرف.

وضمن سياسة تحرير أسعار الفوائد بشكل تدريجي:

- القرار/٢١٦/تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٦م: الذي تضمن تحرير الفوائد المدينة بالنسبة لجميع المصارف، حيث اعتبرت الفوائد المدينة معدلات تأشيرية، وذلك ضمن الهوامش المحددة بقرار مجلس النقد والتسليف/١٧٤/تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٣م، وذلك بهدف السماح للمصارف بتتويع قروضها ورفع مستوى المنافسة في السوق.
- القرار/٢٩٨/تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٨م: الذي أعطى المصارف العاملة هامش حركة $\pm 2\%$ حول معدلات الفوائد الدائنة بعد أن كان $0,5\%$ وفقاً لأحكام المادة الثانية من قرار الفوائد رقم/١٧٤/لعام ٢٠٠٥م حيث تعتبر هذه خطوة مبدئية في إطار خطة تدريجية هدفها التحرير الكامل لأسعار الفائدة الدائنة.

وأخيراً يمكن القول:

١ - على الرغم من تحديد أسعار الفائدة بناءً على معايير السوق، فإن سيطرة المصارف العامة على النظام المالي يعني أن إقرار أسعار الفائدة قد تحول من جزء من الحكومة (المصرف المركزي) إلى جزء آخر (المصارف العامة) وبالتالي، فإن انعدام المنافسة في القطاع المالي يقلل من قدرة سعر الفائدة على عكس التكلفة الحقيقية للاقتراض والعائد الحقيقي للإيداع، وبالنتيجة، لا نتوصل إلى التوازن المنشود بين الادخار والاستثمار.

٢ - بما أن سعر الفائدة في سورية ما زال يحدد إدارياً، وبما أن القطاع المصرفي السوري لم يعيش حتى الآن حالات تقلبات أسعار الفائدة نتيجة جمودها لأكثر من ٢٠ سنة فهو يفتقر إلى الخبرة في دراسة التنبؤات التي تنتج عن القرارات المتعلقة بتحريك أسعار الفائدة لجهة المخاطر المالية والمنعكسات الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك يتوجب الآن على السلطات النقدية المختصة والمصارف العامة القيام بدراسات وأبحاث خلال الفترات القادمة لمعرفة الآثار الإيجابية والسلبية لهذه القرارات على الاقتصاد.

إذ إن هذه الدراسات تساعد السلطات النقدية في الحصول على الخبرات المطلوبة في آليات تحريك أسعار الفائدة وأساليبها صعوداً وهبوطاً للوصول إلى الوضع الملائم للحالة الاقتصادية الموجودة في البلاد.

٢ - ٣ - استقرار سعر الصرف والاتجاه نحو توحيد:

إن سعر صرف النقد هو من حيث المبدأ مؤشر نموذجي حول الأوضاع الاقتصادية لبلد ما.¹ يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد أي بلد وبقية بلدان العالم، وبالتالي فإنّ لسعر الصرف دوراً بارزاً في قدرة الاقتصاد التنافسية، وعادة ما يتم تحقيق التوازن بين سعر الصرف والقدرة التنافسية من ناحية، والتضخم المحلي من ناحية أخرى.

و يمكن تعريف سعر الصرف²: بأنه ثمن لعملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين.

و نظراً إلى عدم وجود وحدة قياس محددة للعملات، فإنّ الدول تعتمد على أسس متعددة عند حساب سعر الصرف، و تقوم أغلب الدول في حساب قيمة العملات الأجنبية بوحدات قياس من العملة الأجنبية.

و يتم التمييز بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي والتوازني:

١ - **سعر الصرف الاسمي**³: هو سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية وهو لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين.

٢ - **سعر الصرف الحقيقي**: هو عدد وحدات السلعة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة، فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي، أي كلما زاد عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية فإنّ قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة تنخفض والعكس صحيح، كما أن سعر الصرف الحقيقي يتأثر عكسياً بتغير سعر الصرف الاسمي، فكلما ارتفع سعر الصرف الاسمي كلما انخفض سعر الصرف الحقيقي وبالتالي ارتفعت القدرة على المنافسة.

٣ - **سعر الصرف التوازني**⁴: يمثل توازناً مستديماً لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي.

1- Peter Bofinger, Monetary Policy: Goals, Institutions, strategies, and Instruments Oxford university Press, 2001, p391.

2 - عوض الله، زينب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٨٠.

3 - العباس، بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، جسر التنمية، المعهد العالي العربي للتخطيط بالكويت، ص ٢.

4 - العباس، بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، مرجع سبق ذكره، ص ٣.

٢ - ٣ - ١ - عوامل تحديد سعر الصرف:

يتحدد سعر الصرف بين عملة وأخرى استناداً إلى مجموعة من العوامل أهمها:

١ - القوة الشرائية للعملة الوطنية وما يمكن أن تقتنيه وحدة النقد الوطنية من سلع وخدمات مقابل ما يمكن أن تقتنيه وحدة النقد الأجنبية موضع القياس.

٢ - وضع ميزان المدفوعات:

فإذا كان ميزان المدفوعات في حالة عجز مع العالم الخارجي، فإن طلب الدولة على العملات الأجنبية سوف يزداد لإصلاح العجز ويؤدي ذلك إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

أما إذا كان ميزان المدفوعات في حالة فائض مع العالم الخارجي، ينخفض الطلب على العملات الأجنبية بالمقابل يزداد طلب الدول على عملة هذه الدولة مما يساعد في زيادة أسعار صرفها في سوق الصرف.

و غالباً ما تكون العملات المستخدمة في المبادلات التجارية من العملات التي لديها اعتراف دولي عام وتتمتع بموقع قوي نسبياً، و مدى تذبذبها يكون ضمن هامش محدود، بحيث لا تعكس آثاراً سلبية على أرصدة ميزان المدفوعات، وبالتالي على التجارة الخارجية، وكل دولة تحتفظ برصيد احتياطي من العملات الأجنبية لتسوية حساباتها الخارجية، وبالتالي فإن التغير الذي قد يصيب هذه العملات مقابل عملتها الوطنية سوف يؤدي إلى حدوث إرباكات كبيرة في نظم الدفع للدولة المعنية، و هنا أيضاً تعتمد الدولة لتجنب هذا الخطر على عملات تتمتع بقوة اقتصادية وتغيرات صغيرة في قيمتها.

٣ - التجارة الخارجية لكل دولة:

إن الدول التي تزداد صادراتها على وارداتها تلاحظ وجود فائض لديها بالعملات الأجنبية ، وهذا ما يدفع إلى زيادة قيمة عملتها الوطنية، أما الدول التي تزداد وارداتها على صادراتها فنلاحظ نقص العملات الأجنبية فينخفض سعر صرف عملتها.

وبما أنّ الطلب على الصرف الأجنبي يتحدد بحجم الطلب على الواردات فهذا يعني أنّ مستوى الطلب على الواردات سيتأثر بسعر الصرف السائد، فإذا كان سعر صرف عملة البلد المصدّر مرتفعاً مقارنةً بعملات الدول الأخرى فهذا سيؤدي إلى انخفاض الطلب على صادرات هذه الدولة، أي ينكمش الطلب على الواردات القادمة من تلك الدولة.

أما إذا انخفض سعر صرف العملة المحلية فإنّ ذلك سوف يشجع المستوردين في الدول الأخرى على زيادة طلبهم على صادرات الدولة التي انخفض سعر صرف عملتها، نتيجة انخفاض أسعارها مقومة بعملات المستوردين.

وهكذا تؤدي التغيرات التي تطرأ على أسعار الصرف إلى حدوث تغيرات في حجم الصادرات والواردات وبالتالي على حالة ميزان المدفوعات، هذا في حالة الدول التي لديها طلب وعرض مرنين بحيث ينعكس التغير الذي يطرأ على سعر صرف عملتها انعكاساً مباشراً على الصادرات والواردات فيها.

أما في حالة الدول التي فيها العرض والطلب غير مرنين (حالة الدول النامية)، فإنّ هذه التغيرات المرافقة لتغيرات سعر الصرف لا تؤدي إلى ذات النتيجة، فصادرات الدول النامية محدودة ووارداتها واسعة جداً، فارتفاع أسعار الواردات إلى هذه الدول مقومة بالعملات المحلية لا تؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، لأنّ هذه الواردات غالباً ما تكون سلعاً أساسية لا يمكن تأمينها محلياً.

وكما في الحالة الأولى فإنّ انخفاض أسعار صادرات هذه الدول لن يؤدي إلى زيادة الطلب عليها إن كانت متوفرة من مصادر أخرى وبأسعار منخفضة أيضاً، وهنا سوف تقع هذه الدول في خسارة نتيجة انخفاض حصيلة القطع الأجنبي من الصادرات ما يسبب أزمة مضاعفة تعاني منها معظم الدول النامية.

٤ - حركة رؤوس الأموال:

إنّ انتقال الأموال الخاصة من الداخل إلى الخارج بحثاً عن الربح وأسعار الفائدة المرتفعة يؤدي إلى زيادة عرض العملة الوطنية ونقص العملات الأجنبية، ممّا يؤثر في سعر صرف العملة الوطنية، وفي المقابل إذا دخلت إلى الدول رساميل أجنبية بهدف الاستثمار فإنّ ذلك يساعد في ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية.

٥ - سعر الفائدة:

إنّ ارتفاع سعر الفائدة يساعد في جذب الرساميل الأجنبية بهدف الحصول على أرباح مرتفعة وهذا ما يساعد في المقابل على ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية.

أما إذا كان سعر الفائدة منخفضاً فإنّ الرساميل الوطنية تخرج إلى دول أخرى بحثاً عن الأرباح المرتفعة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية.

وكذلك يوجد مجموعة من العوامل الفنية المؤثرة في أسعار الصرف وهي ترتبط بظروف السوق وتركيبه، وميزة المتعاملين وأوضاعهم، وحجم الكميات المتداولة ودرجة السيولة المطلوبة من قبل المتعاملين، والتغيرات في الأسواق المالية غير أسواق العملات.¹

٢-٣-٢ - تطور سعر صرف الليرة السورية:

اتبعت سورية منذ أواخر عقد الأربعينيات سياسة تعدد أسعار الصرف لليرة السورية بالنسبة إلى العملات الأجنبية. وقد مرت هذه السياسة بمراحل عدة:

الفترة الأولى (١٩٤٨ - ١٩٥٢):²

وهي تبدأ منذ انضمام سورية إلى اتفاقية بريتون وورد عام ١٩٤٨ م، حيث حدد سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار بـ ١٨٤/٢١٩ ق.س. وقد أجري أول تعديل على هذا السعر عام ١٩٤٩ م ليصبح ٣٢٤/ق.س. وقد اقتصر في تلك الفترة على تطبيق السعر الرسمي للقطع الأجنبي على احتياجات الدولة فقط، بينما كان يطبق السعر الحر على بقية المعاملات.

الفترة الثانية (١٩٥٢ - ١٩٦١):³

تبدأ بعد ممارسة مكتب القطع مهامه استناداً إلى المرسوم رقم ٢٠٨/لعام ١٩٥٢ م، وقد اتبع هذا المكتب سياسة ترمي إلى إيجاد سوق موحدة حرة للقطع الأجنبي، وممارسة سياسة التدخل في سوق الصرف كبائع أو مشترٍ كي يحافظ على قيمة الليرة السورية، ولكنه لم يستطع الاستمرار بعمله لفترة طويلة نظراً لضعف إمكانياته، لذلك فقد أعيد التمييز بين العمليات التجارية التي أنشئ لها سعر صرف دعي "قطع التصدير" والعمليات المالية التي دعي سوقها بـ "السوق الحر".

-
- 1- عوض، مروان، دراسات تطبيقية وعملية في التعامل بالعملات الأجنبية وعمليات الاستثمار، عمان، ١٩٨٥
 - 2- محمود حاج سعيد وموفق عباس نحاس، سياسة وإدارة أسعار الصرف في الجمهورية العربية السورية، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦، ص ٢٠٠
 - ٣ - محمود حاج سعيد وموفق عباس نحاس، سياسة وإدارة أسعار الصرف في الجمهورية العربية السورية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٠

الفترة الثالثة: (١٩٦١ - ١٩٨١):

اتبع في هذه الفترة سياسة ثبات أسعار الصرف، وقد بدأت مع إحداث نظام الرقابة على النقد عام ١٩٦١م، حيث تم توحيد سعري التصدير والقطع الحر واستمر السعر الموحد حتى عام ١٩٦٤م حيث أحدث إلى جانب سعر الصرف الرسمي الموحد السوق الموازية لأول مرة ، وحدد سعر صرف الليرة السورية ب/٣٦٥ ق.س. للدولار وسطياً (أي متوسط سعري البيع والشراء)، واستطاعت السلطات النقدية تحقيق الثبات النسبي في أسعار الصرف حتى بداية عقد الثمانينات.

الفترة الرابعة: (١٩٨١ - ٢٠٠٠):

إن فترة الاستقرار السابقة لم تستمر نتيجة للضغوط الداخلية والخارجية التي تعرضت لها سورية، وقد عملت السلطات النقدية في سورية على اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل تخفيض حدة العوامل التي أثرت في قيمة الليرة السورية ، وكانت من جملة التدابير إحداث أسعار صرف متعددة إلى جانب السعر الرسمي، وجاء ذلك في ٢٢ نيسان ١٩٨١، حيث حددت السلطات النقدية السعر في السوق بمقدار ٥,٤٥ ل.س. للدولار الواحد بعد أن كان السعر ٣,٩٥ ل.س. للدولار الواحد.

وتبع هذه الإجراءات السماح للقطاع الخاص بتسديد ثمن مستورداته بالليرات السورية للمصارف المحلية مقابل ٤,٤٥ ل.س. للدولار الواحد.

الأسعار التي حددتها الحكومة للصرف¹:

- ١ - السعر الرسمي للدولار: تم تحديد هذا السعر للمؤسسات الحكومية الاقتصادية والإدارية حيث ارتفع بعد عام ١٩٨٨م إلى ١١,٢٠ ل.س. .
- ٢ - الدولار الجمركي: تم تحديد هذا السعر في الجمارك العامة بهدف استيفاء الرسوم الجمركية على هذا الأساس وقد وصل هذا السعر في عام ١٩٩٥م إلى ٤٥ ل.س. .
- ٣ - دولار التصدير: تم تحديد هذا السعر عام ١٩٨٩م وذلك بهدف ربط الاستيراد بالتصدير حيث يسمح للمنشآت الاقتصادية العامة والخاصة القيام بعمليات التصدير والاحتفاظ بالقطع من أجل استيراد احتياجاتها من المواد الأولية والتجهيزات ، وقد وصل هذا السعر بعد عام ١٩٩٣م إلى ٥٥ ل.س. للدولار الواحد.

1- كنعان علي، النظام النقدي والمصرفي السوري، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣-١٠٤، بتصرف

- ٤ - السعر السياحي: أوجدت الدولة سعراً خاصاً بالسياحة تم تحديده بمقدار ١٦ ل.س في عام ١٩٨٦ م ثم ارتفع إلى ٢٢ ل.س في الأعوام القادمة ثم ألغي بعد ذلك.
- ٥ - السعر التشجيعي: ظهر هذا السعر في نيسان ١٩٨٦ م وكان مقداره ٢٢ ل.س للدولار الواحد في المصارف الحكومية، وقد ساعد هذا السعر في تخفيض الصعود في سعر الصرف لكنه لم يدم طويلاً وسرعان ما تحول إلى ٤٢ ل.س للدولار الواحد.
- ٦ - السوق المجاورة: ويقصد بهذا السعر (الصرف في الدول المجاورة كالأردن ولبنان) وهي ما يطلق عليها السوق السوداء أو السوق غير النظامية للصرف وقد وصل سعر الصرف إلى ٤٢ ل.س للدولار الواحد عام ١٩٩٦ م .
- ٧ - سعر القطاع العام: تم تحديد هذا السعر للمؤسسات الحكومية الاقتصادية والإدارية عند مزاوله الاستيراد والتصدير، وقد ظهر هذا السعر عام ١٩٩٠ م بهدف الاقتراب في المؤسسات الحكومية من التكلفة الحقيقية، وقد ارتفع عام ١٩٩٨ م إلى ٤٥,٥ ل.س للدولار الواحد.
- ٨ - سعر دولار النفط: حدد بمقدار ١١,٢٥ ل.س للدولار، وهو ما يعادل السعر الرسمي، ثم عملت الدولة على رفع هذا السعر بهدف زيادة إيرادات الخزينة من قطاع النفط حيث وصل عام ١٩٩٨ م إلى ٤٥,٥ ل.س للدولار الواحد.
- ٩ - سعر صرف الطيران: الذي وصل عام ١٩٩٨ م إلى ٤٥ ل.س للدولار الواحد.

الفترة الخامسة: (توحيد سعر الصرف)

لقد كان لتعدد أسعار الصرف نتائج غير إيجابية حيث أدت إلى خسارة الخزينة للرسوم الجمركية وخسارة المصارف للعمولة بسبب توفير فرص التهرب للمستورد للتخلص من الرسوم المرتفعة المفروضة عليه، وقد أدت أيضاً إلى توجه المستثمرين من الصناعة إلى قطاع التجارة والخدمات نظراً لمعاملتها معاملة خاصة في أسعار الصرف وإلى زيادة أرباحها مقارنة بالقطاعات الأخرى، إذ ساهمت سياسة تعدد أسعار الصرف في تعدد أشكال المعاملة للقطاعات الاقتصادية، ونستطيع القول أيضاً بأن الاستمرار في سياسة تعدد أسعار الصرف لا يتلاءم مع الانفتاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، فكيف يمكن للدولة أن تشجع الاستثمار الأجنبي وتقدم له التسهيلات وهي تعامله بنظام تعدد أسعار الصرف، ولذلك فإن توحيد سعر الصرف أصبح ضرورة لا بد منها في سورية.

لذلك عملت الدولة للانتقال إلى سياسة توحيد سعر الصرف ولكن بشكل تدريجي حيث قلصت أسعار الصرف المتعددة إلى خمسة أسعار خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠م كما يلي: ¹

- ١ - السعر الرسمي وهو ١١,٢٠ ل.س .
- ٢ - دولار التصدير و يتراوح بين ٥٥ - ٦٠ ل.س .
- ٣ - السوق المجاورة و يتراوح بين ٥٠ - ٥٢ ل.س .
- ٤ - الدولار الجمركي وهناك أسعار عدة وهي ٤٢ ل.س و ٣٢ ل.س بحسب السلع.
- ٥ - القطاع العام والحسابات الحكومية وهو ٤٥,٥ ل.س .

و جاء فيما بعد قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٣/٣/الصادر في ٢٠٠٤/١/٣ الخاص بتوحيد سعر الصرف الحسابي المستخدم لأغراض احتساب موارد الموازنة العامة للدولة ونفقاتها، مع سعر صرف نشرة العملات الأجنبية - الأسواق المجاورة - المطبق على عمليات إدارات الدولة والقطاع العام، و قد جرى تحديد هذا السعر ابتداءً من تاريخ صدور القرار بمقدار ٤٨,٥٠ ل.س للدولار الواحد مبيعاً أو ما يعادله بالعملات الأخرى، كما يسمح هذا القرار بتعديل تسمية نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية - الأسواق المجاورة - للعمليات غير التجارية.

وأتيج للمصرف التجاري تحريك أسعار الصرف المدرجة في نشرة أسعار القيمة الفعلية لصرف الليرة السورية في السوق، وحدد القرار استيفاء الرسوم الجمركية بالقيمة المحولة من القطع الأجنبي إلى الليرة وفق سعر صرف عمليات الدولة والقطاع العام.

و من ثم تم إصدار مجموعة من المراسيم والقرارات النقدية التي تساهم إلى حد كبير في توحيد أسعار الصرف واقترابها من أسعار الأسواق المجاورة ومنها:

أ - المرسوم التشريعي رقم ٨٢/للعام ٢٠٠٥م الذي أصدره السيد الرئيس بشار الأسد في ٢٠٠٥/٩/٢٢ ونص المرسوم أنه يجوز بقرار يصدر عن مجلس الوزراء السماح للمصارف المرخصة ببيع المواطنين السوريين العملات الأجنبية من موجوداتها. ²

1- المجموعة الإحصائية السورية لعامي ١٩٩٩ - ٢٠٠٠، المكتب المركزي للإحصاء

2 - <http://www.champress.net/>

ب-القرارات النقدية التي أصدرها المصرف المركزي في الاجتماع الذي عقد في ٢٠/٩/٢٠٠٥:

- قيام النظام المصرفي الوطني بتمويل التجارة بشقيها الاستيراد والتصدير وخصوصاً تمويل الاستيراد لمجموعة واسعة من المواد الأولية والسلع الوسيطة والنهائية.
- السماح للمقيمين بشراء الدولار الأمريكي من المصارف المرخصة بشرط إيداعه بقيمة ٥٠٠٠ دولار أمريكي لمدة ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة.
- السماح ببيع تذاكر الطيران بالليرة السورية على أن تقوم المصارف المرخصة بتحويل صافي مبيعات بطاقات السفر إلى شركات الطيران.
- بيع المقيمين المغادرين بغرض العلاج قطعاً أجنبياً يصل إلى ٣٠٠٠ دولار أو ما يعادله.
- رفع سقف بيع الدولار للمقيمين للعلاج خارج القطر من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ دولار.
- السماح ببيع المسافرين الذي لا يقل عمره عن ١٨ عام ٣٠٠٠ دولار لكل سفر ما عدا الأردن ولبنان دون تحديد عدد السفرات، والمسافر أقل من ١٨ عام ١٥٠٠ دولار ولا يباع المسافر الذي يقل عمره عن سنتين أي مبلغ.
- بيع المسافرين إلى الأردن ولبنان مبلغ ١٠٠٠ دولار لدى كوات المصارف المرخصة الموجودة في المراكز الحدودية على أن تعتمد نشرة أسعار الصرف الحرة للعملة الأجنبية في عمليات البيع التي يشترط لإتمامها إبراز بطاقة الخروج على أن يقوم المصرف البائع بمهر قسيمة العودة بخاتمته، و طلب المصرف المركزي من المصارف المرخصة بتزويده في نهاية كل شهر بمبالغ مبيعاتها من مخصصات السفر إلى كل من الأردن ولبنان.

ونستطيع القول إن المرسوم الذي أصدره السيد الرئيس بالسماح للمصارف المرخصة ببيع السوريين العملات الأجنبية مع القرارات النقدية المذكورة سابقاً تعتبر خطوات مهمة وتأتي أهميتها من أنها تحقق ما يلي:

أ - ضبط سعر صرف الليرة السورية وتخفيف الضغط عنها والحد من الطلب على القطع الأجنبي.

ب - تعزيز الثقة بالليرة السورية وهذا ما سيؤدي إلى تعزيز ثقة الجمهور والمستثمرين بالاقتصاد الوطني وبيع الاطمئنان للقيمة الشرائية للنقد، وسيؤدي هذا إلى عدم بيع الليرة مقابل أي عملة أخرى ما دامت الفرصة دائمة ومستمرة لتبديل هذه الليرة عند الطلب، وذلك بالقيمة الصادرة من المصرف وبالتالي هذا سينظم آليات العرض والطلب للقطع الأجنبي ويحقق الاستقرار في سوق القطع الأجنبي.

- ج - إن قرار تمويل الصادرات والمستوردات مهم جداً لأنه جاء لتلبية حاجات ضرورية للصناعيين والتجار ،وسيؤدي إلى تقليص دور السوق السوداء لمصلحة المصارف الخاصة والعامة على حد سواء إذ يتم تنظيم العملات التي كانت تدفع هنا وهناك في السوق السوداء في قناة واحدة يتم استخدامها في تمويل المشاريع الإنتاجية.¹
- د - نقل العمليات المصرفية التي تتم خارج القطر إلى المصارف السورية نتيجة لتعزيز الثقة بالعملة الوطنية،وهذا سيؤدي إلى تفعيل العمل المصرفي في سورية وسيحفزه على التطور والتحسين المستمر لتقديم الأفضل.

1 - غدير،هيفاء،السياسة المالية والنقدية كأداة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية ،
إشراف د. محمد صقر،جامعة تشرين،٢٠٠٥،ص٢١٧

وقد عملت السلطة النقدية للقضاء على ظاهرة تعدد أسعار الصرف بـ:

١ - اختزال العديد من أسعار الصرف حتى وصل عدد هذه الأسعار خلال عام ٢٠٠٥ م إلى سعين يتم التعامل بهما رسمياً.

٢ - لقد استطاعت السلطات النقدية إبقاء سعر الصرف عند مستويات منخفضة على الرغم من تفاقم حدة الظروف السياسية في المنطقة ولا سيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ م وحادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري والعدوان الإسرائيلي على لبنان في حزيران ٢٠٠٦ م، الجدول (١-١٤) الملحق الإحصائي.

٢-٣-٣ - مزايا توحيد سعر الصرف ومنعكساته:

إن توحيد سعر صرف الليرة السورية كان نوعاً من الضرورة والإلزام. الضرورة: من أجل تلافي الآثار السابقة الناتجة عن سياسة تعدد أسعار الصرف. الإلزام: نتيجة المتغيرات الراهنة واللاحقة والمتمثلة بالانفتاح على منطقة التجارة الحرة العربية والشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي..... وغير ذلك.

وقد اعتبر الكثيرون أن عملية توحيد سعر الصرف سوف تحقق مجموعة من المزايا منها:
أ - إن المحافظة على سعر رسمي واقعي لسعر صرف الليرة مساوياً للسعر السائد في السوق السوداء أو الأسواق المجاورة سيؤمن بيع العملات الأجنبية للجهاز المصرفي بدلاً من بيعها في الأسواق غير النظامية وبالتالي تحصل المصارف على العملة الناجمة عن بيعها للقطع الأجنبي.¹

ب - كما أن توحيد سعر الصرف يوحد المعاملة الجمركية ويوفر للخزينة إيرادات جمركية مرتفعة تساعد في تمويل المشاريع الحكومية والنشاطات الاجتماعية وغيرها.²

ج - إن توحيد أسعار الصرف يساعد في جذب المدخرات السورية الموجودة في الخارج وهي مدخرات خرجت نتيجة تعدد أشكال المعاملة الاقتصادية الناجمة عن تعدد أسعار الصرف وانخفاض أسعار الفائدة.³

1 - <http://www.mafhoum.com>

2 - كنعان، علي، تعقيب على محاضرة للدكتور عارف دليلة بعنوان عجز الميزانية في سورية وسبل معالجته (النتائج والأسباب) ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، ١٩٩٩.

3 - الحوراني، أكرم، النقود، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٧، ص ٥٤.

د - إن توحيد أسعار الصرف يساهم في توفير الثقة في العملة الوطنية وطرحها للتداول في الأسواق الخارجية، والوصول إلى سعر حقيقي لها يوفر الثقة في الاستثمارات الداخلية والإنتاج مما يساعد الأفراد في الادخار بالعملة الوطنية والتعامل بها داخلياً وخارجياً من جهة كما يسهل عملية استقبال الودائع الأجنبية من قبل المصارف الوطنية إذا ما أخذت بنظام الصرف الموحد وتوفير القطع اللازم للاستيراد، ورفع درجة الثقة في النظام المصرفي بهدف زيادة التعامل المصرفي، وتحقيق صفقات الاستيراد والتصدير عبر المصارف الوطنية التي تحقق الاستقرار في التعامل الخارجي وتجنب التجار مخاطر التعامل الخارجي دون وثائق حكومية أو ضمانات مصرفية حكومية.¹

إن توحيد سعر الصرف يوفر الكثير من المزايا ولكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار منعكسات هذه الخطوة، حيث إن توحيد سعر صرف العملة غالباً ما يؤدي إلى تخفيض قيمتها وبالتالي رفع المستوى العام للأسعار المحلية وبالتالي يمكن أن تنعكس سلباً على مستوى معيشة ذوي الدخل المحدود.

وبالتالي يجب أن تتم هذه الخطوة في إطار إصلاح اقتصادي شامل يتضمن إصلاحاً ضريبياً يعمل على إيجاد مطارح ضريبية جديدة، وأن يحقق العدالة الضريبية، بحيث يعيد تخصيص الموارد لجهة استخداماتها الإنتاجية الحقيقية، كما يجب أن يشمل هذا الإصلاح مراجعة الإعفاءات الضريبية ودورها في تحفيز العملية الإنتاجية.

كما يجب أن تقترن هذه الخطوة بضرورة معالجة العجز المالي عن طريق الاعتماد على المدخرات الحقيقية لتخفيف آثاره التضخمية.

وبذلك نلاحظ بأن السلطة النقدية في سورية تعمل على توحيد سعر الصرف وذلك بشكل تدريجي ومدروس وهو هدف سليم من الناحية الاقتصادية.

وبالتالي لا بد من العمل على تحسين الوضع الاقتصادي بحيث يحقق معدلات نمو اقتصادية حقيقية، مما يساهم في رفع قيمة الليرة السورية وبالتالي التخفيف من أثر هذه الخطوة على الاقتصاد الوطني.

1 - كنعان، علي، النظام النقدي والمصرفي السوري، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩ .

المبحث الثالث

الجهاز المصرفي في سورية

يتكون الجهاز المصرفي في سورية من مصرف مركزي وستة مصارف متخصصة عامة ومصارف خاصة عدة.

تضم هذه المصارف كلاً من المصرف التجاري السوري والذي يشكل الوزن النسبي الأكبر بين المصارف، والمصرف الزراعي المتخصص بعمليات الإقراض الزراعي للمشاريع الزراعية، والمصرف الصناعي المتخصص بإقراض القطاع الصناعي، والمصرف العقاري المتخصص بشؤون التمويل العقاري، ومصرف التسليف الشعبي المتخصص بإقراض صغار الحرفيين وفئات ذوي الدخل المحدود، وصندوق توفير البريد الذي تم تحويله مؤخراً إلى مصرف توفير البريد، إضافة إلى ذلك تم الترخيص لإنشاء مصارف خاصة عدة في المناطق الحرة كما تم الترخيص أيضاً لبعض المصارف الخاصة داخل الأراضي السورية.

أولاً: هيكلية التسليف والودائع للمصارف المتخصصة:

إن النهوض بالجهاز المصرفي وزيادة إنتاجيته يتطلب دراسة هيكلية التسليف والودائع للمصارف العاملة في سورية، وفيما يلي سنستعرض كلاً من هيكلية التسليفات والودائع:

١ - التسليفات:

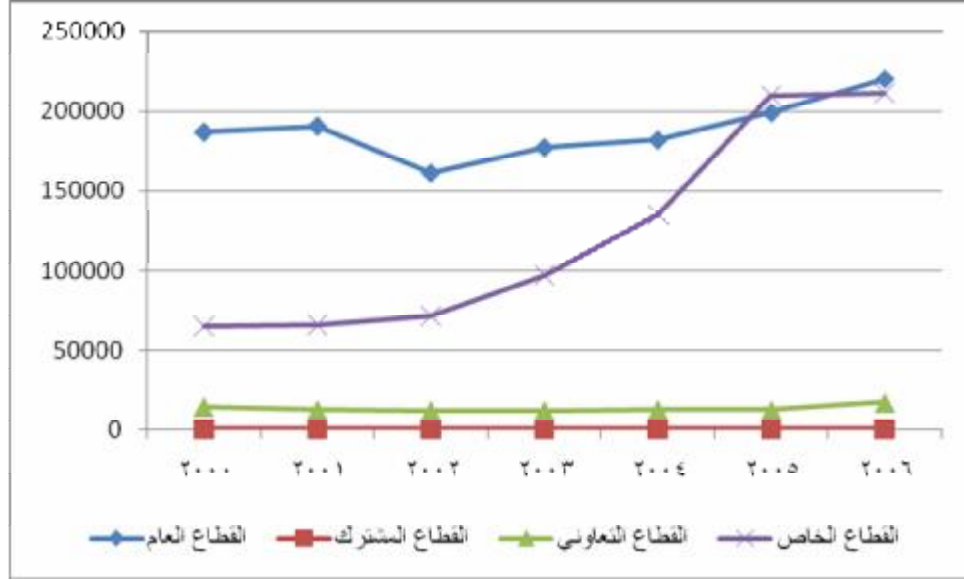
سجلت أرقام التسليفات المصرفية زيادة نسبة التسليف للقطاع الخاص وكذلك زيادة تسليف قطاع الخدمات وفيما يلي عرض لتطور حجم التسليفات المصرفية للقطاعين الخاص والعام وللأنشطة الاقتصادية:

ازدادت نسبة إجمالي تسليفات المصارف المتخصصة إلى القطاع الخاص من تسليفات باقي القطاعات الاقتصادية من ٢٤,٥% عام ٢٠٠٠م إلى ٤٧,١٢% عام ٢٠٠٦م، ومقابل ذلك انخفضت إجمالي تسليفات المصارف المتخصصة إلى القطاع العام الاقتصادي غير المالي من تسليفات باقي القطاعات الاقتصادية من ٧٠,٨١% عام ٢٠٠٠م إلى ٤٩,٠٦% عام ٢٠٠٦م، وكانت نسبة التسليفات إلى القطاعين التعاوني والمشارك من تسليفات باقي القطاعات الاقتصادية منخفضة حيث لم تتجاوز ٥% في أفضل السنوات وبالتالي نلاحظ تزايد نسبة التسليفات إلى القطاع الخاص على حساب تسليفات باقي القطاعات ولاسيما العام وهذا ما يوضح التوجه نحو القطاع الخاص وإعطائه دوره في عملية التنمية الاقتصادية.

الجدول (١ - ١٥) الملحق الإحصائي.

و لمزيد من التوضيح، انظر الشكل (٣-١):

الشكل (٣-١) يوضح نسبة تسليف المصارف إلى القطاعات الاقتصادية خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦م



وانخفضت نسبة إجمالي تسليفات المصارف المتخصصة لقطاع التجارة من إجمالي التسليف للنشاط الاقتصادي بعد أن كانت ٦٢,٦٤% عام ٢٠٠١م ليصل إلى ٣١,٨٧% عام ٢٠٠٦م. في مقابل ذلك ارتفعت نسبة إجمالي تسليفات المصارف المتخصصة من إجمالي التسليف للنشاط الاقتصادي لقطاع الخدمات من ٦,٩٥% عام ٢٠٠١م لتصل إلى ٣١,٢٧% عام ٢٠٠٦م، وشهد التسليف إلى قطاع الزراعة تراجعاً بسيطاً حيث كانت نسبته ١٧,٤% عام ٢٠٠١م وتراجع إلى ١٦,٥٨% من إجمالي التسليف للنشاط الاقتصادي عام ٢٠٠٦م، وطراً على قطاعي الإنشاءات العقارية والصناعة زيادة طفيفة بحوالي ٢% من إجمالي التسليف للنشاط الاقتصادي من عام ٢٠٠١م حتى عام ٢٠٠٦م. الجدول (١٦-١) الملحق الإحصائي.

وبالتالي حاز كل من قطاعي التجارة والخدمات على أعلى نسبة من التسليفات ثم قطاع الزراعة ثم العقارات وأخيراً الصناعة، وهنا نلاحظ أن التسليف للقطاع الصناعي كان ضعيفاً جداً على الرغم من أهميته حيث لم يشكل من إجمالي التسليفات سوى ٥,٥% عام ٢٠٠٦م. الجدول (١٦-١) الملحق الإحصائي.

بلغت نسبة التسليفات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٧,٤% وسطياً خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦م.

ويمكن أن نستنتج أن دور التسليف (الإقراض) غير كبير في سورية ويظهر ذلك في:

- نسبة التسليفات إلى الناتج المحلي الإجمالي متدنية، نتج ذلك عن مجموعة من القيود الموضوعية على عمل المصارف، وغياب المنافسة، وتعقيد شروط الائتمان.
- ارتفاع حصة القطاع الخاص من التسليف خلال الفترة المدروسة.
- انخفاض حصة قطاع التجارة من إجمالي التسليف من ٦٢,٦٤% عام ٢٠٠٠م إلى ٣١,٨٧% عام ٢٠٠٦م، بالمقابل ارتفاع حصة قطاع الخدمات خلال الفترة المدروسة.

٢ - الودائع:

يتكون هيكل الودائع الإجمالية خلال الفترة المدروسة بين الودائع تحت الطلب والودائع لأجل وودائع التوفير والودائع بالقطع الأجنبي، حيث تحتل الودائع لأجل والتوفير النسبة الأكبر حيث بلغت ٤٧,٧٠% في عام ٢٠٠١م، وتراجعت تراجعاً بسيطاً لتصل إلى نسبة ٤٤,٩٤% في عام ٢٠٠٦م، وطرأ أيضاً انخفاض بسيط على الودائع تحت الطلب حيث كانت نسبتها إلى إجمالي الودائع ٤١,١٨% عام ٢٠٠١م، وتراجعت لتصل إلى نسبة ٣٨,٩٦% عام ٢٠٠٦م بينما تزايدت الودائع بالقطع الأجنبي من ١١,١١% عام ٢٠٠١م لتصل إلى ١٦,٠٩% عام ٢٠٠٦م .

الجدول (١ - ١٧) الملحق الإحصائي.

٢ - ١ - ودائع التوفير وودائع لأجل:

بقي القطاع الخاص مسيطراً على النسبة الأعظم من الودائع لأجل وودائع التوفير، حيث بلغت هذه النسبة ٩٩,٦٦% عام ٢٠٠١م و ٩٧,٢٨% عام ٢٠٠٦م، في حين ازدادت نسبة القطاع العام الاقتصادي غير المالي من الودائع لأجل والتوفير من ٠,٠٦% عام ٢٠٠١م إلى ١,٨١% في عام ٢٠٠٦م، وهي نسبة لا تذكر مقارنة مع مساهمة القطاع الخاص، في حين حافظ كل من القطاعين المشترك والتعاوني على نسبة مساهمتهما في إجمالي الودائع لأجل والتوفير خلال الفترة المدروسة. الجدول (١ - ١٨) الملحق الإحصائي.

٢ - ٢ - ودائع تحت الطلب:

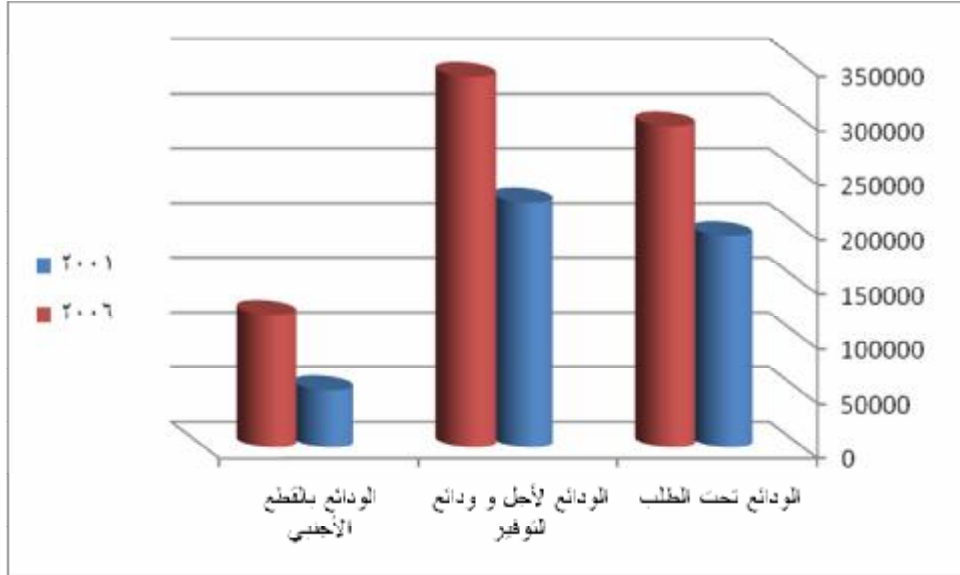
ازدادت مساهمة الودائع للقطاع الخاص من إجمالي الودائع تحت الطلب من نسبة ٢٠,١٨% عام ٢٠٠١م إلى ٢٧,٨٤% عام ٢٠٠٦م، بينما حافظ القطاع العام على النسبة الأكبر من إجمالي الودائع تحت الطلب بالرغم من أن نسبة مساهمته انخفضت من ٦٨,١٩% عام ٢٠٠١م إلى ٥٦,٢٠% عام ٢٠٠٦م، في حين ارتفعت نسبة مساهمة القطاع التعاوني من ٢,٩٣% عام ٢٠٠١م لتصل إلى ٤,٧٦% عام ٢٠٠٦م، في حين يساهم القطاع المشترك بنسبة ضئيلة جداً بلغت عام ٢٠٠٦م ما نسبته ٠,٠٥% . الجدول (١ - ١٩) الملحق الإحصائي.

٣ - ودائع بالقطع الأجنبي:

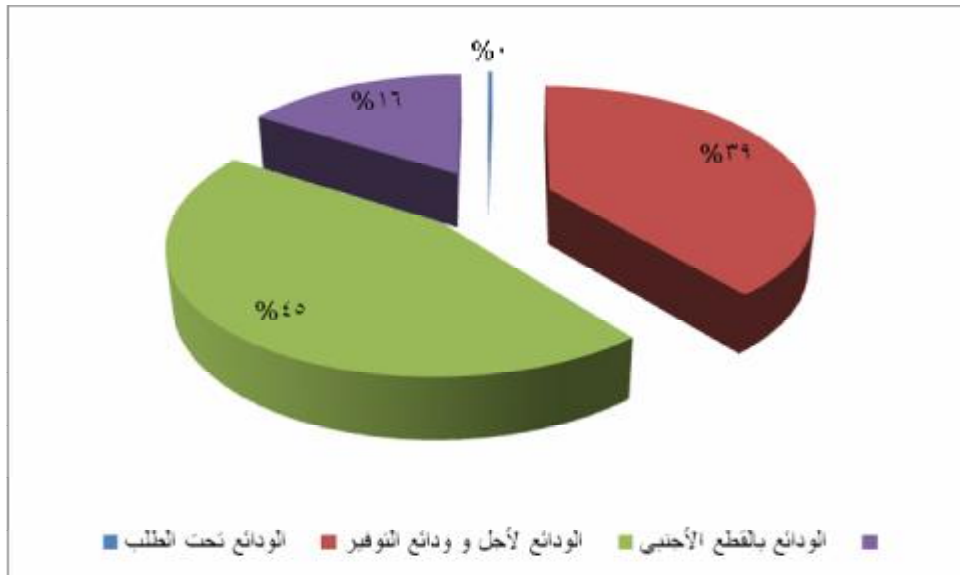
بقي القطاع الخاص يساهم بالنسبة الأكبر من الودائع بالقطع الأجنبي حيث كانت نسبة مساهمته ٦٨,٨٢% عام ٢٠٠١م وتراجعت إلى ٦٤,٢٦% في عام ٢٠٠٦م، بينما ازدادت نسبة مساهمة القطاع العام من الودائع بالقطع الأجنبي حيث بلغت ٣٠,٩٩% عام ٢٠٠١م لتصل إلى ٣٢,٠١% عام ٢٠٠٦م، ويساهم القطاع المشترك بنسبة ضئيلة جداً بلغت عام ٢٠٠٦م ما نسبته ٠,١٧%. الجدول (١ - ٢٠) الملحق الإحصائي.

ولمزيد من التوضيح، انظر الشكلين (١-٤)، (١-٥)

الشكل (١-٤) يوضح توزيع ودائع المصارف المحلية لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦م



الشكل (١-٦) يوضح نسب توزيع الودائع عام ٢٠٠٦م



ثانياً: دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد السوري:

لقد تحسن وضع القطاع المالي منذ عام ٢٠٠٣م، حيث تم السماح للمصارف الخاصة، شركات التأمين الخاصة، ومؤسسات الوساطة المالية بالعمل في السوق السورية وتمويل صفقات الاستيراد والتصدير بالقطع الأجنبي.

هناك مظاهر أخرى للإصلاحات تتجسد في تحديث المصارف الحكومية من أجل تعزيز المنافسة في القطاع المصرفي، وإنشاء سوق للأوراق المالية في دمشق والتي بدأت العمل مع بداية ٢٠٠٨م. لقد ساهمت هذه الإصلاحات المالية في زيادة ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد السوري، وبالتالي في جذب استثمارات أجنبية مباشرة أكثر.

مع ذلك، هناك العديد من الخطوات التي يجب القيام بها من أجل زيادة فعالية النظام المصرفي في تحويل الادخارات إلى استثمارات في مشاريع منتجة وكفؤة تعزز النمو والتنمية، على سبيل المثال، لا يزال حجم التعامل المصرفي البيئي في حدوده الدنيا، الأمر الذي يقلل من قدرة المصارف على تمويل الاستثمارات الطويلة الأجل ومواجهة الطلب الطارئ على الإيداعات، الأكثر من ذلك، لا تزال هذه المصارف تمارس دوراً تقليدياً يتمثل في كونها مستودعاً للإيداعات وممولاً للقروض القصيرة الأجل والتي معظمها تجاري الطابع (وخصوصاً تمويل التدفق الهائل للسلع والبضائع إلى الاقتصاد السوري الذي حصل في السنوات الأخيرة) حتى الآن، لا تزال تمتنع هذه المصارف عن إقراض نقودها على شكل قروض طويلة الأجل، وعن إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية.

سنقوم الآن بدراسة الميزانيات المختصرة وتحليلها لكل من المصرف المركزي والمصارف المحلية ودراسة حجم المصارف العامة والخاصة انتهاءً بدراسة العديد من مؤشرات الوساطة المالية. وذلك لتوضيح وشرح المتغيرات النقدية الإجمالية ونظائرها بهدف تقييم أداء الجهاز المصرفي في سورية.

١: الميزانية المبسطة للمصرف المركزي:

الميزانية المبسطة للمصرف المركزي تتألف من جانبين: جانب الأصول (الموجودات)،

وجانب الخصوم (المطالب). حيث تتألف الأصول من:

- صافي الأصول الأجنبية.
- صافي الإقراض إلى الحكومة.
- إقراض المصارف التجارية.

في حين يضم الخصوم:

- العملة النقدية في التداول (السيولة خارج المصارف).
- احتياطات المصارف التجارية (الإلزامي والفائض، بما فيها نقد العملة المحلية الموجودة في الخزينة).

يدعى مجموع جانب المطالب (الخصوم) من الميزانية (قاعدة النقد)، والتي من المفترض أن تحدد كامل عرض النقود في الاقتصاد، وأن تكون أداة التحكم الأساسية للمصرف المركزي من أجل مراقبة عرض النقد الكلي.

عادة ما يستخدم الاقتصاديون الرمز M_0 للدلالة على كمية النقد المتداول في السوق، والرمز H للدلالة على قاعدة النقود في حين أن المصرف المركزي يستخدم الرمز M_0 للدلالة على قاعدة النقود "النقود الاحتياطية"، وهذا الأمر يشكل خلطاً عندما نعرّف M_1 و M_2 . من أجل الاتساق والانسجام في العرض فإننا نفضل استخدام الرمز M_0 للدلالة على النقد المتداول حصرياً. عادةً تكون الأصول الأجنبية إما على شكل ودائع (إيداعات) القطع الأجنبي التي يمسكها المصرف المركزي في مصارف دولية معروفة، أو على شكل سندات مالية ممتازة مثل سندات أدونات الخزينة أو السندات المصدرة من قبل حكومات الاقتصاديات الكبيرة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد في أي وقت دون مخاطرة.

يتسنى للمصرف المركزي الحصول على الأصول الأجنبية من خلال خلق سيولة نقدية بالليرات السورية ومن ثم القيام بشراء العملات الأجنبية من المصارف التجارية، التي بدورها تحصل على هذه الأصول من المصدرين (مثلاً).

بالطريقة نفسها، فإن خزينة وزارة المالية (يشار إليها بالحكومة في منشورات المصرف المركزي) قد تحتاج نقوداً سائلة من أجل تمويل إنفاقها (الذي يكون أحياناً أكبر مما هو مخصص له في الموازنة)، في حالة عجز الموازنة. في هذه الحالة، يمكن أن تقترض خزينة وزارة المالية من المصرف المركزي (إما بشكل إصدار سندات أو طلب قرض)، حيث يقوم المصرف المركزي بتسجيل هذه العملية في ميزانيته: (القرض) في طرف الأصول، و (الأوراق النقدية المصدرة) في جانب الخصوم باعتبار أنه يوجد إقراض للحكومة من جانب، وإيداعات من جانب آخر في حسابها لدى المصرف المركزي فإن ما يهمنا هو صافي الإقراض إلى الحكومة (الإقراض ناقص الإيداعات).

إن المصارف المحلية ملزمة بالتقيد بنسبة الاحتياطي القانوني التي يحددها المصرف المركزي (كنسبة ثابتة من إيداعات زبائن هذه المصارف)، كما أنه يمكن لهذه المصارف الحصول على قروض تمويلية (الاقتراض) من المصرف التجاري عند الحاجة، من الجدير بالذكر أنه ليس من الضروري أن تتطابق ميزانيتا المصرف المركزي والمصارف المحلية فيما يتعلق بتسجيل البندين المذكورين أعلاه (الاحتياطي القانوني وإقراض المصرف المركزي للمصارف المحلية).

هذا وقد قمنا في الجدول (١ - ٢١) الملحق الإحصائي، بتسجيل أرقام البندين المذكورين وفق أرقام المصارف المحلية، ولهذا فإن ميزانية المصرف المركزي المعروضة في الجدول مختلفة قليلاً عن الموجودة في نشرات المصرف المركزي.

ونلاحظ من الجدول (١ - ٢١) الملحق الإحصائي، أنه إضافة إلى البنود الخمسة الأساسية في ميزانية المصرف المركزي، وقد تمت إضافة بندين آخرين، والذي تمت تسميتهم "الخصوم الأخرى" وتضم ودائع منشآت القطاع العام، وهي كميات قليلة الحجم مستقرة، باقية منذ أيام كان المصرف المركزي يمول هذه المنشآت تمويلاً مباشراً، الأمر الذي لم يعد سارياً في الوقت الحاضر، لكن بقيت هذه الإيداعات حتى الآن. بالتالي فإن القاعدة النقدية (إجمالي الخصوم) أكبر بقليل من مجموع النقود السائلة واحتياطيات المصارف بالمقابل هناك فجوة من جانب الأصول حيث إن مجموع صافي الأصول الأجنبية، صافي الإقراض إلى الحكومة، وإقراض المصارف التجارية، لا يتطابق مع إجمالي الخصوم، مما يتطلب اعتبار وجود فئة "الأصول الأخرى" والتي يمكن تعريف جزء منها (حسابات رأسمالية وحسابات تعديل التقييم) في حين لا نعرف ما قد يتضمنه الجزء الآخر.

كما نلاحظ من الجدول (١ - ٢١) الملحق الإحصائي، الذي يوضح تطور الميزانية المبسطة للمصرف المركزي خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦م، أن صافي إقراض المصرف المركزي

للحكومة كان سلباً حتى ٢٠٠٤م، هذا يعني أن إقراض المصرف المركزي للحكومة كان أقل من الرصيد الباقي لحساب الحكومة لديه.

ولكن الازدياد في صافي الإقراض من -/٨٦٠٠٠/ عام ٢٠٠٣م إلى -/١٥٠٠٠/ مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٤م يعني أن الحكومة سحبت /٧١٠٠٠/ مليون ليرة سورية من حسابها لدى المصرف المركزي ولكن بالوقت نفسه، انخفضت قيمة اقتراض الحكومة من المصارف المحلية حوالي /٤٩٠٠٠/ مليون ليرة سورية بالمحصلة، فإن الحكومة (خزينة وزارة المالية) اقترضت ما قيمته /٧١-٤٩= ٢٢ مليار ل.س/ من النظام المصرفي، وذلك من أجل تمويل عجز موازنتها عام ٢٠٠٤م، إذا نظرنا الآن إلى أرقام الموازنة الحكومية، فإننا نجد أن إجمالي عجز الموازنة بلغ /٦٣ مليار ل.س/ عام ٢٠٠٤م، منها /١٢ مليار ل.س/ مولت من مصادر خارجية، و /٥١ مليار ل.س/ مولت من مصادر داخلية.

نحن نعلم أن مصدر الموارد الوحيد المتاح محلياً للخزينة هو قروض المصرف المركزي، مما يجعلنا نتساءل عن كيفية تمويل عجز الموازنة ذلك العام. بالمقابل، فإنه في عام ٢٠٠٥م بناءً على معطيات الموازنة الحكومية فقد تم استخدام /٦٠ مليار ل.س/ كتمويل محلي لإجمالي عجز الموازنة الذي بلغ /٧٥ مليار ل.س/.

تشير ميزانية المصرف المركزي إلى أنه قد مول /٥٤ مليار ل.س/ من عجز الموازنة، و /٣/ مليارات ل.س/ تم تمويلها من قبل المصارف المحلية. هكذا يبدو لنا أنه أحياناً تتقارب أرقام الموازنة الحكومية مع أرقام المصرف المركزي وأحياناً لا تتطابق على الإطلاق.

لقد ازداد حجم السيولة (العملة) خارج المصارف بمعدل ١٢% وسطياً كل سنة خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦م (ولكن معدل النمو بلغ ٤% عام ٢٠٠٦م). عندما يقوم المصرف المركزي بزيادة كمية العملة الموجودة في التداول (احتياطي المصرف) فإنه بذلك يخلق قوة شرائية خاصة به، جزء من هذه النقود يذهب إلى الحكومة (وزارة المالية)، والجزء الآخر يخصص من أجل زيادة الأصول الأجنبية للمصرف المركزي أو (أصوله الأخرى).

ففي حين بقيت معدلات إقراض المصرف إلى المصارف المحلية مستقرة عند مستويات معينة، ارتفع صافي الأصول الأجنبية للمصرف المركزي بمقدار /١٠٨/ مليار ل.س/ بين ٢٠٠٠-٢٠٠٦م.

٢ - الميزانية المبسطة للمصارف المحلية (إجمالي المصارف العامة والخاصة):

يضم جانب الأصول في الميزانية المبسطة لأي مصرف أنواعاً مختلفة من الإقراض والاحتياطيات، المودعة لدى المصرف المركزي (بما فيها النقد المحلي في الصندوق)، في حين يضم جانب الخصوم أنواعاً مختلفة من الودائع، إضافة إلى الاقتراض من المصرف المركزي. كما يبين الجدول (١ - ٢٢) الملحق الإحصائي، الميزانية المجمعة لكل المصارف العاملة في سورية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦م، يوجد تشابه في عرضنا لهذه الميزانية مع عرض ميزانية المصرف المركزي، حيث نلاحظ وجود صافي الأصول الأجنبية وصافي الإقراض إلى الحكومة. ويمكن إرجاع صافي الأصول الأجنبية للمصارف المحلية إلى تمويل عمليات التجارة الخارجية أو إلى نشاط تمويل دولي.

كما يبدو أن نسبة هذه الأصول في المصارف المحلية في سورية أكبر منها في المصرف المركزي، حيث بلغ إجمالي هذه الأصول في المصارف المحلية ١١٧٠٠/مليون دولار في نهاية ٢٠٠٦م.

و نلاحظ من الجدول أن قيمة صافي الأصول الأجنبية وصلت أعلى مستوى لها في عامي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥م، و من ثم انخفضت قليلاً عام ٢٠٠٦م، على الرغم من ذلك لا تزال تشكل الأصول الأجنبية للمصارف المحلية ٤٣% من إجمالي الأصول في عام ٢٠٠٦م ومعظم هذه الأصول نجمت عن عوائد تصدير النفط.

كما يشغل صافي الإقراض إلى الحكومة حيزاً صغيراً نسبياً في حسابات المصارف المحلية، نعلم أن المصارف التجارية عادة تمسك حسابات أذونات الخزينة ولكن باعتبار أنه لا توجد هكذا حسابات في سورية بعد، وأنه يوجد غموض في بند "إقراض المصارف المحلية إلى الحكومة" ما هي شروط هذا الإقراض، هل ستقوم الحكومة برد دينها إلى مصارف القطاع العام، ومتى؟

أما القسم الثاني المهم من أصول المصارف المحلية بعد صافي الأصول الأجنبية هو "الإقراض إلى الاقتصاد" أي إلى منشآت القطاع العام والخاص والمشارك والتعاوني.. وغير ذلك.

كما نلاحظ بدءاً من عام ٢٠٠٥، أخذ حجم الإقراض إلى القطاع الخاص يفوق حجم الإقراض إلى القطاع العام، فقد نما حجم الإقراض إلى القطاع الخاص بمعدل ٧٢٪ بين ٢٠٠٤-٢٠٠٦م في حين نما الإقراض إلى القطاع العام بمعدل ٢١٪ خلال الفترة نفسها، مجموعهما معاً يشكل ٣٥٪ من إجمالي الأصول.

وعلى جانب الخصوم، تشكل الودائع القسم الأكبر، ويشكل إقراض إعادة التمويل من المصرف المركزي (الإقراض) قسماً صغيراً، تجميع كل أنواع الودائع الموجودة في الجدول (١-٢٢) الملحق الإحصائي، يؤدي إلى نسبة ٤٧٪ من إجمالي المطالبات عام ٢٠٠٠م، و ٦٥٪ عام ٢٠٠٦م.

يعود السبب في الحجم الصغير نسبياً للودائع في المصارف المحلية إلى وجود بند " خصوم أخرى " والذي بلغت نسبته ٣٣٪ عام ٢٠٠٠م، و ٢٥٪ عام ٢٠٠٦م. إن بند " خصوم أخرى " في ميزانية المصارف المحلية يعوض جزئياً بند " أصول أخرى " في ميزانية المصرف المركزي.

أما بالنسبة للودائع، حيث تقسم ودائع تحت الطلب إلى ودائع القطاع العام وودائع القطاع الخاص، حيث تشكل نسبتهما معاً ٤١٪ من إجمالي الودائع عام ٢٠٠٠م و ٢٨٪ عام ٢٠٠٦م.

وتشكل ودائع لأجل وودائع التوفير، والتي تخص قطاع الأسر غالباً ٤٦٪ من إجمالي الودائع عام ٢٠٠٢م و ٤٢٪ عام ٢٠٠٦م.

كما نلاحظ أن التناقص في حصص كلا النوعين من الودائع، يعود إلى التزايد الهائل في حصة ودائع القطع الأجنبي (إضافة إلى تأميمات الاستيراد) والتي قفزت من (١٣٪) من إجمالي الودائع عام ٢٠٠٠م إلى ٣٠٪ عام ٢٠٠٦م.

٣ - حجم المصارف الخاصة والعامة:

على الرغم من التزايد في أنشطة المصارف الخاصة خلال السنوات الأخيرة، فإنه لا يزال للمصارف العامة اليد الطولى في الصناعة المصرفية السورية، على سبيل المثال، لا تزال حصة المصارف العامة في إجمالي الأصول المحلية أكبر بكثير من حصة المصارف الخاصة (الجدول ١-٢٣) الملحق الإحصائي. كذلك لا تزال حصة المصارف العامة في إجمالي الودائع والقروض أكبر بشكل ملحوظ من حصة المصارف الخاصة. إلا أنه يبدو أن هناك تزايداً في حصة المصارف الخاصة عموماً مما يعكس زيادة دور هذه المصارف في النظام المصرفي السوري.

٤ - الوساطة المالية:

لقد تطورت الوساطة المالية لتصبح أحد أهم وظائف القطاع المالي وذلك كطريقة من أجل ترجمة الادخارات إلى استثمارات منتجة ودعم النمو والتنمية أيضاً.

يوجد العديد من المؤشرات المتعارف استخدامها في الدراسات الاقتصادية من أجل تقييم مستوى الوساطة المالية لأي اقتصاد: مثل قياس حجم مكونات القطاع المالي بالنسبة إلى بعضها البعض، وإلى القطاع المالي بأجمله (نسبة أصول المصرف المركزي إلى إجمالي الأصول المالية، أصول مصارف الودائع النقدية إلى إجمالي الأصول المالية).

ويبين الجدول (١ - ٢٤) الملحق الإحصائي، أن نسبة أصول مصارف الودائع النقدية إلى إجمالي أصول القطاع المالي كانت أكبر من نسبة أصول المصرف المركزي، وإنها كانت تتزايد خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥م يمكن اعتبار هذا كمؤشر على الإصلاحات المالية والتحرير المالي، كونه يعكس زيادة أنشطة المصارف المحلية.

أما المجموعة الثانية من المتغيرات هي متغيرات الحجم المطلق، والتي تقيس أهمية مكونات القطاع المالي في الاقتصاد بناءً على نسبة هذه المكونات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

كذلك يبين الجدول (١ - ٢٤) الملحق الإحصائي، ازدياد نسبة أصول المصرف المركزي ونسبة أصول مصارف الودائع النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣م، ولكن كلا النسبتين انخفضتا بعد ذلك.

يستخدم وبكثرة مؤشر نسبة إقراض القطاع الخاص من مصارف الودائع النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدلالة على مستوى الوساطة المالية في أي اقتصاد. حيث إنه يقيس الموارد المالية الموجهة إلى القطاع الخاص من مصارف الودائع النقدية، بمعنى أنه يعكس درجة سهولة حصول القطاع الخاص على الائتمان (القروض) والتي تعتبر المصدر الرئيس للاستثمارات المنتجة في الاقتصاديات المتطورة.

كما يبين الجدول (١ - ٢٤) الملحق الإحصائي، وجود تزايد ملحوظ في حصة القطاع الخاص من الائتمان في سورية، حيث إنه تضاعف تقريباً خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥م. يعني هذا أن الاقتصاد السوري يذهب بالاتجاه الصحيح، طالما أن هذا الائتمان يستخدم لتمويل مشاريع منتجة.

٥ - المصارف السورية بين الواقع وتحديات المستقبل:

على الرغم من الإصلاحات التي تم تطبيقها في القطاع المالي منذ عام ٢٠٠٠م، فإنه لا تزال مجموعة من المشكلات التي لم تتم معالجتها بعد:

- لا تزال درجة انتشار شبكة المصارف الخاصة ضعيفة وغير فعالة، مقارنة بدرجة انتشار شبكة المصارف العامة، ووفقاً إلى بيانات المصرف المركزي، فقد بلغ عدد فروع المصارف الخاصة ٤٣/ فرعاً عام ٢٠٠٦م، في حين بلغ عدد فروع المصارف العامة ٢٧١/ فرعاً في العام نفسه.
- على الرغم من قيام المصارف الخاصة بتوسيع شبكتها، يبدو أن هذه العملية بطيئة وتحتاج إلى تسريع أكثر.
- على الرغم من عدم وجود عوائق قانونية أو تشريعية تمنع منشآت القطاع العام السوري وشركاته من التعامل مع المصارف الخاصة، لا يزال معظم تعامل هذه المنشآت والشركات مع مصارف القطاع العام.
- عدم تنوع الأدوات المالية في القطاع المصرفي بسبب غياب أسواق نقدية وبورصات فعالة.
- على الرغم من تحديد أسعار الفائدة بناءً على معايير سوقية، فإن سيطرة المصارف العامة على النظام المالي يعني أن إقرار أسعار الفائدة قد تحول من جزء من الحكومة (المصرف المركزي) إلى جزء آخر (المصارف العامة)، وبالتالي فإن انعدام المنافسة في القطاع المالي يقلل من قدرة سعر الفائدة على عكس التكلفة الحقيقية للاقتراض والعائد الحقيقي للإيداع وبالتالي لا نتوصل إلى التوازن بين الادخار والاستثمار.
- لقد ضيق التركيز الجغرافي للمصارف الخاصة وخصوصاً في المدن الكبرى نطاق خدماتهم المصرفية وقلل من كفاءتهم، لكن يبدو أن هذه المصارف تعمل على توسيع نطاق فروعها بحيث تصل خدماتها إلى المدن الأخرى.
- إن سياسة "عدم الخروج" هي القاعدة الأساسية للنظام المصرفي العام. وفقاً لهذه السياسة، فإنه من غير المسموح لمصارف القطاع العام أن تصل إلى حالة العجز، وذلك بسبب دعم الحكومة لها. في حال حدوث أي مشكلة مالية، فإنهم يتلقون الدعم من بقية النظام المصرفي ومن المال العام. تشير الأزمة المالية الأخيرة التي مر بها المصرف الصناعي الحكومي إلى أنه قد تتورط المؤسسات المالية المصرفية في قروض سيئة عالية المخاطرة وغير منتجة، دون تقييم مناسب لدرجة المخاطرة ولملاءة العملاء من أجل تجنب أثر انتقال الأزمة (فشل أحد المصارف قد يؤدي إلى فشل المصارف الأخرى

في المستقبل)، فقد تدخلت الحكومة وأنقذت المصرف من الانهيار. إذا لم يحدث ذلك، فسيفقد الجمهور الثقة في النظام المصرفي، مما يؤدي إلى مزيد من الاضطرابات المالية من جهة أخرى، فإن السماح للمصارف الغير كفؤة بالاستمرار في العمل دون القيام بإجراءات إعادة هيكلة، اندماج، أو إجراءات ضمان السيولة قد يؤدي إلى مخاطر شاملة في الأجل الطويل (لكل مفاصل النظام المصرفي). على الرغم من القول بأن حماية الحكومة للمصارف عموماً قد تساعد في تجنب حدوث الأزمات المالية التي عادة ما تضرب الاقتصاديات التي شهدت إصلاحات مؤخرة، كما حدث في دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧م، فإننا نعتقد أنه يجب وجود حدود لهذه السياسة الحمائية.

- تقييد درجة استقلالية المصرف المركزي (حيث يخضع المصرف المركزي إلى تدخل الحكومة وسيطرتها بشكل أو بآخر) مما يجعل منه أداة لتنفيذ أهداف صانعي السياسات، وهذا ليس بالأمر السليم أو الفعال.
- انخفاض مستوى الأجور في قطاع المصارف العامة وخصوصاً في المصرف المركزي، مما يعني انعدام الحافز لدى الموظفين للعمل بكفاءة أكبر وإنتاجية أعلى، إضافة إلى التضخم في أعداد الموظفين.

إن واقع القطاع المصرفي السوري وما يعانيه من مشكلات متعددة يشكل تحدياً كبيراً للمصارف السورية، إلا أنه لا يعتبر التحدي الوحيد لتلك المصارف، فقد أفرزت المستجدات والتطورات في القطاع المالي والمصرفي الإقليمي والعالمي تحديات أخرى يتوقع أن يكون لها بالغ الأثر على المصارف السورية ويمكن إجمال هذه التحديات في:

- ١ - تحدي التحرير المالي.
- ٢ - تحدي التغير في الثقافة الإدارية للمصارف.
- ٣ - تحدي انتشار الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.
- ٤ - تحدي الحجم.

١ - تحدي التحرير المالي:

لا شك أن قطاع الخدمات المالية تجري عولمته أو تحريره على نطاق عالمي منذ سنوات، خاصة بعد ما تم وضع الإطار المؤسسي لهذا التحرير المالي والمتمثل في قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) وأن تحرير هذا القطاع يأتي في سياق تزايد أهميته على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، فتجارة الخدمات المالية التي تعتبر الأكثر ديناميكية ضمن تجارة الخدمات بشكل عام يقدر لها أن تنمو بمعدل ١٥٪ سنوياً، كما أن عملية التحرير المالي تشكل عنصراً مهماً للعديد من الدول التي تفتتح على الخارج من أجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وأيضاً للحصول على التمويل في الأسواق المالية العالمية.

كما أن تحرير قطاع الخدمات المالية وفتحه على الأسواق الدولية له فوائد لكن دونه محاذير وسلبات، **فالتحرير المالي من شأنه:**

- تعزيز المنافسة في الأسواق المحلية وتحسين كفاءة أداة قطاع الخدمات المالية الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين نوعية الخدمة المقدمة إضافة إلى توفير خيارات أكثر وأفضل من الخدمات المالية.
- تحسين خدمات الوساطة المالية وزيادة فرص الاستثمار، من خلال توظيف أفضل للمواد فيما بين القطاعات والبلدان الأخرى وفقاً للفرات الزمنية المناسبة ومن خلال إدارة أفضل للمخاطر.
- تحفيز الحكومات المحلية لتحسين إدارة السياسات الاقتصادية وسياسات الإشراف والرقابة الخاصة بالقطاعات المالية.
- تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، إذا أظهرت التجارب العالمية أن الدول التي تبنى السياسات الاقتصادية المنفتحة قد نجحت بسرعة أكبر من تلك الدول التي تبنت سياسات الانغلاق الاقتصادي.
- نقل المعرفة والتكنولوجيا التي تشمل الممارسات في مجال الإدارة والمحاسبة والتعامل مع المعلومات والأدوات المالية الجديدة، وينبغي التأكيد على أن الانفتاح على الخارج يحده الكثير من المخاوف والمخاطر التي ينبغي المعرفة بها والعمل على تجنبها ويكفي الإشارة إلى أن كثيراً من الأزمات المالية والاقتصادية التي تعرضت وتعرض لها دول عدة في العالم الناشئ من الأزمة في جنوب شرق آسيا مروراً بالأزمة في دول أمريكا اللاتينية وصولاً إلى الأزمات الروسية والبرازيلية واليابانية وغيرها، كل هذه الأزمات تشير إلى أن تحرير القطاع المالي في بعض الظروف قد يكون سبباً مهماً في تعرض الدول المعنية لأزمات مالية ونقدية واقتصادية حادة، إن رغبة سورية

بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتقديمها طلباً بهذا الشأن يفرض عليها منح المصارف الأجنبية معاملة المصارف المحلية نفسها، وسيصبح باستطاعة المصارف الأجنبية دخول الأسواق السورية واستقطاب العملاء بما تقدمه لهم من خدمات مصرفية متطورة، قد لا تكون متوفرة بالسوق المحلية، أو تستطيع المصارف الأجنبية أن توفرها لهم بأسعار أقل، وتحرير الخدمات سيكون له أثر إيجابي على سورية في المدى المتوسط والبعيد غير أنه على المدى القريب يتوقع أن تتأثر المصارف المحلية سلباً نظراً لكفاءتها المتدنية وتكلفتها التشغيلية المرتفعة، وتقديمها لخدمات غير تنافسية مع ما تقدمه المصارف الأخرى، وبالتالي يتوجب على المصارف السورية أن تنتظر إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالخدمات المالية على أنها فرصة أكثر من كونها تهديداً وذلك من خلال تعزيز المنافسة في الأسواق المحلية والتي ستؤدي إلى تحسين الأداء وتخفيض التكاليف، وتقديم خدمة الصيرفة بجودة أعلى، فضلاً عن توفير مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، كما أنه يجب على المصارف السورية لتطوير قدراتها لمواجهة المنافسة الخارجية المتزايدة، وأن تكون أكثر حرصاً على متطلبات عملائها الاقتصادية، وأن تعمل على استثمار التكنولوجيا استثماراً كبيراً والاستفادة من المهارات الفنية التي تتميز بها المصارف الأجنبية لكي تتمكن من الدخول بحرية أكبر إلى أسواق جميع الدول الأعضاء لمنظمة التجارة العالمية في حال كان لديها خدمات منافسة تستطيع تقديمها في هذه الأسواق.

ويتمثل القلق الرئيس المرتبط بتحرير الخدمات المالية في سورية في الادعاء القائل بأن المؤسسات المالية الأجنبية هي أكثر كفاءة من المؤسسات المالية المحلية، وبأنها تستطيع السيطرة تدريجياً على القطاعات المالية المحلية، لكن هذا القلق ليس صحيحاً دائماً، فالمصارف الأجنبية قد تتميز في بعض الخدمات المصرفية الاستثمارية وفي التكنولوجيا وفي الصيرفة الخاصة، ولكن معرفة المصارف السورية لأسواقها المحلية وعلاقتها المصرفية مع عملائها سيوفر لها ميزة تنافسية كبيرة على المصارف الأجنبية إضافة إلى أن منظمة التجارة العالمية تسمح بتطبيق التحرير المالي على مراحل إذا ما احتاجت المصارف المحلية إلى مزيد من الوقت لتكييف أوضاعها مع المنافسة الجديدة، إن هذه التطورات تستلزم من سورية وعياً أكبر بالمستجدات على الساحة المالية والمصرفية، وتحتاج إلى السرعة في التجاوب مع التطوير المطلوب في التشريعات المالية والمصرفية الحديثة، مع التأكيد على ضرورة تعزيز إجراءات الإشراف والرقابة المالية والمصرفية التي أصبحت تشكل تحدياً مهماً لكثير من الدول العالمية بما فيها الدول العربية.

٢ - تحدي التغيير في الثقافة الإدارية للمصارف:

سادت الثقافة الإدارية القائمة على المركزية، واتخاذ القرار لوقت طويل لدى المصارف السورية، حيث كان هناك انعدام للبيئة التنافسية، وكان تركيز الأداء بصورة رئيسة على حجم الموجودات وزيادة الودائع، وفي ضوء هذه الثقافة الإدارية يحتل المدير العام رأس الهرم الوظيفي مع مساعدين ونواب للمدير يحرصون في مجال عملهم على تنفيذ كافة الإرشادات المعطاة لهم.

وفي ضوء المتغيرات المستجدة ينبغي على المصارف السورية الاستعداد لتطبيق ثقافة إدارية جديدة تأخذ في عين الاعتبار التغيير المستمر في أوضاع السوق وتقوم على شبكة في خطوط الاتصال بين مراكز العمل بدلاً من هرم وظيفي جامد، وتعتمد بشكل أكبر على مبدأ الشراكة مع المصارف الأخرى بدلاً من العمل بانفراد، وستعتمد المصارف بشكل متزايد في مجال تطوير أنظمة عملياتها، وتطبيق التكنولوجيا المتقدمة والمنتجات المالية الجديدة وغيرها على مؤسسات خارجية تستطيع أن توفر هذه الخدمات.

وتتطلب الثقافة الإدارية الجديدة من المصارف التركيز على الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا بهدف توفير المنتجات التي تتوافق مع حاجات الزبائن كل على حدا بدلاً من تقديم المنتجات نفسها للعملاء كافة وستحقق المصارف وفورات ضخمة بسبب معرفتها المسبقة بما يريده العملاء، ولكي تحافظ المصارف السورية على وضع تنافسي جيد عليها أن تجذب المؤهلين وأن تتبع نظام مكافآت مناسب مثل مشاركة الموظفين في أرباح المصرف وتقديم خيارات شراء أسهم لهم بدلاً من ربط الأجور بسنوات الخدمة وسيشجع هذا النظام الموظفين على تطوير قدراتهم بدلاً من النظر إلى الاستقرار الوظيفي كهدف رئيس للعمل.

وفي ظل الثقافة الإدارية الجديدة ستدرك المصارف السورية أن التكنولوجيا لا يمكنها إنجاز الأعمال بكفاءة فحسب ولكن ستعطيها القدرة على تطوير أعمالها تطويراً متواصلاً، والأمر لا يتعلق باستخدام أو في نوعية برامج الكمبيوتر بقدر ما يتعلق بالثقافة والعقلية، فالتكنولوجيا يجب ألا تصبح هدفاً بحد ذاتها ولكن أحد عوامل زيادة الكفاءة للمصرف، ولا بدّ للإدارة العليا أن تكون إدارة إلهامية تثمن الكادر المميز من الموظفين وتشجعهم على ابتكار أفكار وخدمات جديدة.

ويمكن تلخيص التغيرات في الثقافة الإدارية للمصارف بما يلي:

- الهيكل التنظيمي أفقي مرتبط بشبكة اتصال.
 - تحقيق الإيرادات من خلال زيادة العمولات على الخدمات المالية المقدمة.
 - مرونة في الإدارة تثمن الأداء المتميز للموظفين.
 - الابتكار وتوفير ما يتطلبه السوق.
 - المعلومات المتوفرة عن العملاء الجدد.
 - تسويق الخدمات المصرفية.
 - نشر البيانات المالية يومياً أو أسبوعياً.
 - التطوير الذاتي للموظفين.
- وبالتالي يجب على المصارف السورية تغيير الثقافة المصرفية والمالية السورية بما يتناسب والمفردات الدولية العصرية، لكن بعد التأكد من أهميتها وملاءمتها للبيئة المصرفية السورية حتى تأتي النتائج ضمن المرتجى، وبعيداً عن المحاكاة غير الفعالة التي تضر بالعمل المصرفي في الأسواق السورية.

٣ - تحدي تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت:

يعتبر تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت تحدياً مهماً للمصارف السورية خلال السنوات المقبلة لتوفير ما تتطلبه السوق المصرفية في هذا المجال، وقد أصبحت الخدمات المصرفية المقدمة عن طريق الإنترنت هي الأكثر شيوعاً مؤخراً.

و تقدم المصارف على شبكة الانترنت خدمات عديدة ولا سيما الخدمات الآتية:

إصدار فواتير البطاقات الائتمانية ودفعها وغيرها من الفواتير، توفير القروض السكنية، تقديم أعمال الوساطة وصناديق الاستثمار فضلاً عن إمكانية دفع الفواتير المرتبطة بعمليات التجارة الإلكترونية، شراء الأسهم.

إن تقديم الفواتير ودفعها يتطلب وجود شبكات اتصال وارتباط بين المصارف والتجار على غرار نظام شبكات البطاقات الائتمانية، وهذا سيؤدي إلى توفير كثير من التكاليف للمصارف ومراكز البيع على الإنترنت وبالوقت نفسه سيكون ملائماً للمتسوقين على الشبكة العالمية.

إن مصارفنا لا تقدم أي خدمة تذكر عبر الإنترنت وإنما تكتفي بمواقع على الشبكة تعرف بها والخدمات التي تقدمها.

ويطلب من المصارف أن تدرك تماماً أهمية الاستثمار الكبير وضرورته في الأنظمة المعلوماتية واعتماد التقنيات الحديثة في مجال الاتصالات وتطوير الشبكات الداخلية وتطوير وسائل الحماية والأمان، وإعداد الكوادر البشرية وتدريبها وتنمية مهاراتها في مجال الثقافة المعلوماتية والإلكترونية ولاسيما أن مصارف الدول المجاورة قد سبقتنا بمراحل متقدمة جداً في استخدام التكنولوجيا في عملياتها المصرفية وخصوصاً الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

٤ - تحدي الحجم:

إن تركيبة المؤسسات المصرفية السورية الحالية لا ترقى إلى تركيبة المؤسسات المصرفية المتطورة التي يمكن أن تأتي بإضافة مهمة إلى الأنشطة والخدمات المصرفية، وتعتبر مؤسسات صغيرة ذات مراكز مالية متواضعة وتفتقد إلى الكوادر والتكنولوجيا المتقدمة حتى تكون قادرة على المنافسة والعطاء بالشكل المطلوب.

هذا بالرغم من الدعوات الصادقة التي تم التعبير عنها من قبل السلطة النقدية في سورية لدعم المؤسسات المصرفية القائمة في وحدات أكبر حجماً وأكثر كفاءة إلا أن مثل هذه الرغبات لم تحقق حتى الآن.

إن الاهتمام بعامل الحجم يأتي في إطار الفوائد والفرص التي يتيحها وأهمها:

- الاستفادة من وفورات الحجم الكبير، إذ تتيح عمليات الاندماج للمصارف الفرصة للتعامل مع حجم كبير من الأعمال والاستفادة من انصهار الإمكانيات والمزايا التنافسية للمصارف المنفردة فمع الاندماج تنخفض كلفة العمليات والأعمال ويصبح المصرف ذا قدرة تنافسية أقوى وأفضل.
- مواكبة الفرص الاستثمارية.
- الدخول إلى أسواق التمويل الدولية ومواجهة المنافسة الدولية، وذلك أن الوحدات المصرفية الكبيرة هي الأقدر على تطوير الأعمال في الخارج من خلال التوسع والحضور الدولي.
- مواكبة متطلبات التحديث والعصرنة: حيث إن المصارف الكبيرة هي أقدر من المصارف الصغيرة على متابعة الجهد التحديثي المكلف جداً.

الفصل الثاني

ميزان المدفوعات

المبحث الأول

ماهية ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه

أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته:

ينتج عن تبادل السلع والخدمات وكذلك انتقال رأس المال ما بين الدول أن تنشأ حقوق وديون لكل دولة عند الدول الأخرى، وتسجل كل دولة نتيجة هذا التبادل في قائمة أو ميزان يسمى ميزان المدفوعات.¹

تتعدد تعريف ميزان المدفوعات ولكنها تتفق جميعاً في معنى واحد، وهو أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة جرت العادة أن تكون سنة.²

وتسجل المعاملات في ميزان المدفوعات طبقاً لنظام القيد المزدوج والذي يعتبر أن لكل عملية تتم مع الخارج قيديين أحدهما مدين والآخر دائن متساويين في القيمة. وهناك مفهومان متميزان لميزان المدفوعات السوقي حيث يركز الأول على ميزان المدفوعات خلال فترة زمنية معينة بينما يركز الثاني على ميزان المدفوعات عند نقطة زمنية معينة. إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب الآتية:

١- إن ميزان المدفوعات يظهر القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب العملات الأجنبية وعرضها، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة مدى تطور البنين الاقتصادي للدولة ومعرفته ونتائج سياساتها الاقتصادية.³

1- السامد، محمد مروان والشامية، أحمد زهير، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨، ص ٣٧٨.

2- عبد الحميد، عبد المطلب، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٣٩٥.

3- عوض، زينب حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار القدر للطبع والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ١٠٠.

٢ - إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف.....وغير ذلك.¹

٣ - أداة مهمة تساعد السلطات في تحديد السياسة المالية والنقدية، فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي يسبب إحداث تغيرات كلية فإذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية.²

٤ - تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاديات العالمية.³

ثانياً: عناصر ميزان المدفوعات: ⁴

- نظراً لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشعبة والمتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي، فإنه من الصعوبة حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات ولذلك لا بد من تدوين المعاملات في فترات وأقسام مستقلة يضم كل منها نوعاً متميزاً من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة والمتقاربة الأهداف لذلك فإن ميزان المدفوعات يتركب من:

-
- 1- الحسني، عرفات، التمويل الدولي، دار مجدلأوي للنشر، عمان، ٢٠٠٢، ص ١١٥.
 - 2- عابد، محمد سيد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ١٩٩٩، ص ٢٧٩ - ٢٨٠.
 - 3- الصرن، رعد، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، ٢٠٠٠، ص ٣٢٢.
 - 4- صندوق النقد الدولي: دليل ميزان المدفوعات، واشنطن، الطبعة العربية، الفصلان السابع والثامن، بتصرف.

١ - ميزان الحساب الجاري:

وهو ذلك الميزان الذي يضم المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة كافة، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وهي ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة المدروسة ويقسم هذا الميزان إلى:

أ - الميزان التجاري: ويضم كل من ميزان التجارة المنظورة وغير المنظورة، حيث يضم ميزان التجارة المنظورة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة كافة، والتي تتخذ شكل تدفقات سلعية، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وهي ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة المدروسة، بينما يضم ميزان التجارة غير المنظورة العمليات كافة، والتي تتخذ شكل تدفقات خدمية أي غير مادية.

ب - ميزان التحويلات من جانب واحد: ويضم العمليات كافة الملزمة لجانب واحد.

وبالتالي يمكن أن نستنتج من ميزان الحساب الجاري الآتي:

أولاً - إن جميع العمليات التي تتم في أقسام ميزان الحساب الجاري ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة المدروسة.

ثانياً - إن جميع العمليات التي تتم في أقسام ميزان الحساب الجاري تتصف بالدورية والتكرار من عام لآخر.

ثالثاً - إن جميع العمليات التي تتم في أقسام ميزان الحساب الجاري تتم بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات فهي تهدف إلى تحقيق الربح كما في حالة ميزان التجارة المنظورة وغير المنظورة، أو قد تهدف إلى توضيح التفاوت في مستويات الدخل بين الدول كما هو الحال في ميزان التحويلات من جانب واحد.

٢ - ميزان رأس المال:

ويضم المعاملات الاقتصادية والمدينة كافة والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال الفترة الزمنية التي تسجل فيها تحركات رؤوس الأموال في ميزان المدفوعات وإن معاملات هذا الميزان لا ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة الزمنية المدروسة، ولكنها ترتبط بالإنتاج والدخل خلال فترة زمنية سابقة أو لاحقة ويقسم إلى:

أ - ميزان رأس المال قصير الأجل: ويضم واردات رؤوس الأموال وصاداتها والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة أقل من سنة.

ب - ميزان رأس المال طويل الأجل: ويضم واردات رؤوس الأموال وصادات والتي تتم بين المقيمين خلال فترة زمنية تكون أكثر من سنة.

ج - ميزان الذهب والصرف الأجنبي:

و يضم كلاً من: ١ - تحركات الذهب للأغراض النقدية.

٢ - التغيرات في الاحتياطي من العملات الأجنبية.

٣ - حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي الدائنة والمدينة.

و يمكن أن نستنتج من ميزان رأس المال ما يلي:

أولاً: إن جميع العمليات والمعاملات التي تتم في أقسام ميزان رأس المال لا ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة الزمنية المدروسة وإنما ترتبط بها في فترات زمنية سابقة أو لاحقة.

ثانياً: تتصف بنود ميزان رأس المال طويل الأجل بصفة الدورية والتكرار، أما بنود ميزان رأس المال قصير الأجل وميزان الذهب والصرف الأجنبي فلا تتصف بالدورية والتكرار من سنة لأخرى وذلك لأنها بنود تابعة تتحرك لتحقيق التكافؤ الحسابي لميزان المدفوعات، لذلك يطلق على الجانب الأكبر من المعاملات هذه الموازين أنها معاملات اقتصادية تابعة أو تعويضية.

ثالثاً: تتحرك بنود ميزان رأس المال نتيجة لوجود تفاوت في مستويات أسعار الفائدة العالمية أو بهدف تحقيق الربح أو التوازن في ميزان المدفوعات.

٣ - فقرة السهو والخطأ:

تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن) لأن تسجيل العمليات يكون تبعاً لطريقة القيد المزدوج، وتستخدم هذه الفقرة أيضاً في الحالات الآتية:

أ - الخطأ في تقسيم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.

ب - قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد لذلك تم إدراجها بفقرة السهو والخطأ.

ثالثاً: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات:

١ - سعر الصرف:

تعتبر تغيرات سعر الصرف عاملاً مهماً في إحداث الاختلالات في موازين مدفوعات الدول المختلفة، وهنا يجب التفرقة بين تغيرات أسعار الصرف المرنة أو الحرة من ناحية، والتغيرات الناشئة عن تقويم العملة بأعلى من قيمتها أو تقويم العملة بأقل من قيمتها من ناحية أخرى. أولاً: نأخذ التغيرات في سعر الصرف في إطار نظام التقويم المدار، فإنه يمكن القول إن تقلبات سعر الصرف ارتفاعاً أو انخفاضاً من شأنه أن يؤدي إلى اختلالات مناظرة في ميزان المدفوعات:

ففي حالة ارتفاع سعر الصرف فإن المنتجات الوطنية تصبح أرخص نسبياً في نظر المستهلك الأجنبي، ويجعل السلع الأجنبية في نظر المستهلك الوطني أغلى نسبياً نظراً لزيادة المطلوب من وحدات النقد المحلية للحصول على وحدة واحدة من النقد الأجنبي، ومحصلة كل ذلك هو ارتفاع قيمة الصادرات لزيادة الطلب العالمي عليها، وانخفاض قيمة الواردات لانخفاض الطلب الوطني عليها.

والعكس بالعكس في **حالة انخفاض سعر الصرف** حيث تصبح المنتجات الوطنية غالية الثمن في نظر المستهلك الأجنبي، وتصبح المنتجات الأجنبية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك الوطني، فتزداد قيمة الواردات وتنخفض قيمة الصادرات. أما إذا انتقلنا إلى التغيرات الرسمية فقد تعتمد السلطات النقدية إلى تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته أو تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته:

في الحالة الأولى: رفع قيمة العملة أي انخفاض سعر الصرف الأجنبي ويحدث ذلك حينما يزداد عرض الصرف الأجنبي المستقل عن الطلب على الصرف الأجنبي المستقل. وبالتالي يعتبر رفع قيمة العملة من الإجراءات الهادفة إلى تخفيض قيمة الفائض في ميزان المدفوعات من خلال تقليص حجم صادراتها وتنشيط حجم وارداتها.

في الحالة الثانية: تخفيض قيمة العملة أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي ويحدث ذلك حينما يزداد الطلب على الصرف الأجنبي المستقل عن عرض الصرف الأجنبي المستقل وبالتالي يعتبر تخفيض قيمة العملة من الإجراءات الهادفة إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات من خلال تقليص حجم وارداتها وتنشيط حجم صادراتها.

كما نلاحظ أن هناك تشابهاً بين كل من متغيرات أسعار الصرف المرنة والتغيرات الرسمية في أسعار الصرف على الميزان التجاري، ولكن مقدار استجابة الميزان التجاري للتغيرات الحاصلة في سعر الصرف تتوقف على متغيرين رئيسيين هما: قيمة الصادرات أو قيمة الواردات، غير أن مقدار التغير في هذين المتغيرين يتوقف بدوره على محصلة التغير الحادث في عنصرين هما:

أ - سعر كل من سلع التصدير و سلع الاستيراد.

ب - كمية كل من الصادرات والواردات.

وبالتالي عند دراسة آثار تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري نميز بين حالتين:

الحالة الأولى: إذا كانت قيم الصادرات والواردات مقومة بالعملة الوطنية.

عندها فإن التغير في سعر الصرف يمارس تأثيره في كل من مستويات الدخل القومي والتشغيل من خلال التأثير في بنود الميزان التجاري، فإذا كان الدافع من وراء تخفيض قيمة العملة على سبيل المثال هو محاولة رفع مستويات التشغيل والدخل، فإن رصيد الميزان التجاري لابد وأن يقاس بالعملة الوطنية، لأن رصيد هذا الميزان هو الذي يدخل في حسابات الدخل القومي.

الحالة الثانية: إذا كانت قيم كل من الصادرات والواردات مقومة على أساس العملة الأجنبية، عندها يكون الهدف من التحليل هو معرفة تأثير تخفيض قيمة العملة على مركز الدولة من الاحتياطات الأجنبية من الذهب والعملات الأجنبية، أي يكون الهدف هو معرفة أثر انخفاض قيمة العملة على حجم العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، تفادياً لمزيد من الخسائر وإيقاف خروج الموارد الأجنبية للدولة.

وما يهمننا الحالة الثانية أي معرفة أثر تغيرات سعر الصرف على حجم العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات من خلال تأثيراتها على حركة الصادرات والواردات ولكن تأثير سعر الصرف على الصادرات والواردات تتوقف على مرونة العرض والطلب للصادرات والواردات في كل دولة، أي **تتوقف على:**

- مرونة الطلب الخارجي على الصادرات.
- مرونة العرض المحلي للصادرات.
- مرونة الطلب المحلي للواردات.
- مرونة العرض الأجنبي للواردات.

٢- تغيرات الدخل:

من العوامل المؤدية إلى اختلال ميزان المدفوعات في دولة ما، التغيرات التي تحدث في الدخل، فزيادة مستويات الدخل تؤدي إلى زيادة في إنفاقها على الواردات، كما أن انخفاض مستويات الدخل يؤدي إلى انخفاض إنفاقها على الواردات، وبطريقة مشابهة يمكن القول إن زيادة مستويات دخول الدول الأخرى يؤدي إلى زيادة الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة كما إن انخفاض هذه الدول يؤدي إلى نتائج عكسية.

إن دراسة أثر تغير مستويات الدخل والإنتاج والتوظيف على ميزان المدفوعات تشابه تغيرات الدخل في الاقتصاديات المغلقة والمفتوحة. غير أن حجم الإنفاق القومي يتحدد بالإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والصادرات والواردات.

وبالتالي التغيرات التي تطرأ على حجم الصادرات والواردات من شأنها أن تؤثر في حجم الإنفاق القومي، ومن ثم تولد تغيرات في حجم الدخل القومي. فالصادرات تحدث آثاراً مماثلة لتلك التي تحدثها الزيادة في الاستثمار. فزيادة الصادرات للخارج تعني زيادة الطلب الخارجي على الناتج القومي، وبالتالي تدعيم لتيار الإنفاق القومي في توليد الدخل، والتي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وكذلك الواردات تحدث آثاراً مماثلة لتلك التي تحدثها الزيادة في الادخار، حيث إن الواردات بمثابة إنفاق ينصرف إلى السلع والخدمات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة تيار الإنفاق في الخارج، في الوقت الذي ينقص فيه تيار الإنفاق في الداخل فيحدث من الآثار ما يحدثه الادخار مما يؤدي إلى نقص الدخل القومي.

وبناءً على ذلك فإذا حدث اختلال في ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الصادرات فإن الدخل القومي يزيد زيادة مبدئية بمقدار الزيادة في الصادرات، هذه الزيادة تؤدي إلى زيادات متتالية في الإنفاق على الاستهلاك القومي ويترتب على ذلك زيادة في الإنتاج من السلع الاستهلاكية، وزيادة دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاج هذه السلع والخدمات، وهذه الزيادة الأخيرة يخصص جزء منها للإنفاق الاستهلاكي، فيزداد الإنتاج، وبالتالي يزداد الدخل بحيث تتكرر هذه السلسلة مرات عدة.

وهكذا تؤدي الزيادة الأولية في الدخل القومي إلى زيادات متتالية بحيث تصبح الزيادة الكلية في الدخل القومي أضعاف الزيادة المبدئية في الإنفاق القومي التي تترتب على الزيادة في الصادرات، ويطلق تعبير " مضاعف التجارة الخارجية " على النسبة بين الزيادة الكلية من الدخل والزيادة الأولية في قيمته التي تترتب على الزيادة في الصادرات.

ولحساب المضاعف لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار كلاً من الميل الحدي للإدخار والميل الحدي للاستيراد.

١	و بالتالي المضاعف =
الميل الحدي للإدخار + الميل الحدي للاستيراد	

إن المضاعف يقوم بدور إيجابي في حالة الفائض في ميزان المدفوعات، نظراً لأن الفائض يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وعلى العكس يقوم المضاعف بدور سلبي في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات نظراً لأن مثل ذلك العجز سيؤدي إلى انخفاضات متتالية في الدخل القومي.

٣ - تغير مستويات الأسعار:

إن تغيرات الأسعار المحلية والدولية تؤدي بطريقة تلقائية إلى اختلال ميزان المدفوعات عن طريق تغير الأسعار النسبية لقيم الصادرات والواردات. ويؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى تعرض ميزان مدفوعات الدولة إلى حالة من العجز أو الفائض بحسب اتجاه تحرك هذه الأسعار.

وبما يتعلق بأثر تغيرات الأسعار المحلية على ميزان المدفوعات فإن حالات التضخم والانكماش التي يتعرض لها الاقتصاد القومي لإحدى الدول من شأنه أن يحدث أثراً مناظرة على كل من الطلب العالمي على الصادرات الوطنية والطلب الوطني على الواردات الأجنبية. أي في حالة ارتفاع الأسعار داخلياً فإن المنتجات الوطنية تصبح أسعارها مرتفعة نسبياً من وجهة نظر المستهلك الأجنبي، الأمر الذي ينعكس في انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية.

وفي الوقت نفسه تصبح المنتجات الأجنبية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك الوطني، الأمر الذي ينعكس في زيادة الطلب الوطني على المنتجات، وبالتالي زيادة قيمة الواردات.

وعلى العكس من ذلك نجد أن الموجات الانكماشية تؤدي إلى انخفاض مستويات الأسعار المحلية وبالتالي تصبح المنتجات الوطنية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك الأجنبي، وغالية الثمن من وجهة نظر المستهلك الوطني، ويؤدي ذلك بالتالي إلى ارتفاع الطلب العالمي على المنتجات الوطنية، وانخفاض الطلب الوطني على المنتجات الأجنبية، أي أن الموجات التضخمية تؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات وزيادة قيمة الواردات وأن الموجات الانكماشية تساهم في زيادة قيمة الصادرات وانخفاض قيمة الواردات.

وفيما يتعلق بتغير مستويات الأسعار العالمية وانعكاساتها على اختلال موازين مدفوعات الدول المشتركة في التبادل الدولي يتعلق بظاهرة التضخم المستورد.

٤ - تغير سعر الفائدة:

إن تغير سعر الفائدة يؤدي إلى تغيرات في كمية النقود المتداولة، وبالتالي إن نقصان كمية النقود من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، ويترتب على ارتفاع أسعار الفائدة المحلية مقارنة بمستويات أسعار الفائدة العالمية قيام مالكي الأصول الأجنبية في الخارج بتحويل جانب منها إلى أصول محلية وبالتالي يؤدي هذا التدفق إلى إحداث فائض في ميزان التحويلات الرأسمالية.

وفي الحالة المعاكسة إن زيادة كمية النقود يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ويترتب على انخفاض أسعار الفائدة المحلية مقارنة بمستويات أسعار الفائدة بمستويات أسعار الفائدة العالمية قيام الأفراد الوطنيين على بيع بعض أصولهم المالية الوطنية وتحويلها إلى أصول مالية أجنبية.

وبالتالي حدوث تدفقات مالية من الداخل إلى الخارج تساعد في وجود عجز في ميزان التحويلات الرأسمالية.

وبالتالي بحسب متطلبات الوضع الاقتصادي السائد في الدول النامية تقوم السلطات النقدية، باستخدام معدل الفائدة باتجاهين رئيسيين، وذلك لإحداث آثار متعاكسة **حيث إنه لرفع أسعار الفائدة آثاراً عدة أهمها:** رفع تكاليف الاستثمار، وبالتالي تكاليف الإنتاج ومن ثم الأسعار، التي ستعيق بدورها قطاع التصدير عبر خفض الكفاءة التنافسية ويمكن أن يؤدي إلى عجز الميزان التجاري، كما أنه يسهم في إحداث الركود والبطالة وانخفاض الدخل وأخيراً انخفاض النمو.

بينما يؤدي خفض سعر الفائدة إلى تشجيع الاقتراض لغايات الاستثمار، وبالتالي زيادة الإنتاج والتشغيل والدخل، كما يمكن أن يساهم عبر انخفاض تكاليف الإنتاج في زيادة الطلب المحلي، وزيادة الصادرات، وبالتالي، يمكن أن يتحسن وضع الميزان التجاري ويرتفع معدل النمو. وبما أن ظروف الاقتصاد الوطني تختلف من بلد لآخر، والأهداف المرغوبة مختلفة أيضاً، فلذلك لا يوجد حد دقيق، لتوضع سعر الفائدة بحيث يضمن هذا الحد تحقيق الأهداف المرغوبة مثل: تشجيع الادخار والاستثمار، المحافظة على رؤوس الأموال المحلية وجذب رؤوس أموال خارجية، الحفاظ على ثبات سعر الصرف المحلي، التأثير على حجم الكتلة النقدية لتحقيق ثبات نسبي في الأسعار وضبط معدل التضخم.

المبحث الثاني

إدارة الاختلال (فائض + محجز) في ميزان المدفوعات

أولاً: مفهوم توازن ميزان المدفوعات:

يقسم التوازن في ميزان المدفوعات إلى قسمين:

١ - : التوازن الحسابي لميزان المدفوعات:

تتمثل حتمية التوازن الحسابي لميزان المدفوعات فيما يلي:

- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة عجز، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بدّ أن يكون في حالة فائض وبالقائمة نفسها.
- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة فائض، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بدّ وأن يكون في حالة عجز وبالقائمة نفسها.
- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة توازن، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بدّ وأن يكون في حالة توازن أيضاً.

وبالتالي يمكن صياغة شرط التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات على الشكل الآتي:

رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ = الصفر

و بالتالي نلاحظ أنّ التساوي الحسابي لميزان المدفوعات هو عبارة عن عملية محاسبية فقط لا تعبّر إطلاقاً عن الوضع الاقتصادي لأي بلد.

فقد يكون ميزان المدفوعات متوازناً من الناحية الحسابية، إلا أن الاقتصاد يعاني من اختلالات هيكلية وبنوية كبيرة تترتب عليها تحديات تنموية.

٢ - : التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:

إنّ التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنود الأصول والالتزامات كما هو الحال في التوازن الحسابي وإنما يتعلق ببنود معينة من هذه الأصول والالتزامات ذات الطبيعة الخاصة، ومن هذه الناحية فإنّ التوازن بالمعنى الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق.

ومن هنا فإنّ التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان

المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه.

و بناءً على ذلك فإن ميزان المدفوعات يقسم إلى قسمين رئيسيين:

الأول: هو القسم الأساسي ويضم الصادرات والواردات سواء كانت منظورة أم غير منظورة أي المعاملات الجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح، وأيضاً المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرص الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة.¹

أما القسم الثاني: هو القسم الموازن ويضم باقي العمليات والتي تسمى ببنود التسوية و الهدف منها تسوية الخلل في القسم الأساسي.

ثانياً: مفهوم اختلال ميزان المدفوعات ومقاييسه:

يعرّف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه:

حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية، والخلل يعني حدوث عجز أو فائض، فبالنسبة للعجز فإنه يظهر عندما تتفوق المعاملات التلقائية المدينة على المعاملات التلقائية الدائنة، وبالتالي تتم التسوية بالفارق بينهما، أما الفائض فيظهر في حالة العكس، وقد يكون الاختلال مؤقتاً كما يكون دائماً بحسب السبب المؤدي لهذا الاختلال.

1 - عابد، محمد سيد، التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٧.

أما تحديد حجم الاختلال في ميزان المدفوعات فهناك مقاييس عدة منها:¹

١ - تطور أرصدة الذهب والنقد الأجنبي على الصعيد المركزي:
أي أنّ الموقف النهائي للميزان لا بدّ أن ينعكس على أرصدة الدولة من الذهب والقطع الأجنبي فالفائض في الميزان سوف يؤدّي إلى فائض في تلك الأرصدة وعلى العكس في حالة العجز.

٢ - مقياس ميزان المدفوعات الأساسي:
حيث يتحدد حجم الاختلال هنا في التفاوت بين إيرادات الدولة ونفقاتها على صعيد كل الموازين المكونة لميزان المدفوعات الأساسي.

٣ - مقياس السيولة الخارجية:
حيث يحدد الخلل من خلال ملاحظة التغيرات الحاصلة في الاحتياطيات الرسمية لدى الدولة لميزان المعاملات الرسمية.

٤ - مقياس العمليات التلقائية:
و هو من المقاييس الملائمة في تحديد حجم الخلل في ميزان المدفوعات، ويشمل جميع العمليات العامة والخاصة التي تحدث بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات وإنما بدافع الربح والتجارة.

ثالثاً: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات:

أ - التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:

وهذا لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى تلك الدولة، فإذا كان سعر الصرف لعملة دولة أكبر من قيمتها الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الدولة ذاتها من وجهة نظر الدول الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات ويحدث العكس في حالة تقييم العملة بأقل من قيمتها.

1 - الحسني، عرفات، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤

ب - أسباب هيكلية:

وتتعلق هذه الأسباب بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، خاصة هيكل التجارة الخارجية وهيكل الناتج الوطني، وينطبق هذا على الدول النامية التي تعتمد في صادراتها على التركيز السلعي حيث تتأثر هذه الصادرات بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية.

ج - أسباب دورية:

يعود السبب الأساسي للفائض أو العجز في ميزان المدفوعات في هذه الحالة للتقلبات الاقتصادية الدورية التي تحدث، والتي تترك آثارها على التجارة الدولية، فالرواج يؤدي إلى زيادة الواردات التي تؤدي بدورها إلى زيادة الإنتاج والتوظيف في الدول المنتجة للسلع مما يؤثر بالتالي في ميزان المدفوعات، ويحدث العكس في فترة الكساد.

د - الظروف الطارئة:

مثل الكوارث الطبيعية والظروف السياسية كالإضراب مثلاً والتي تؤثر حتماً في الصادرات مما يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات.

رابعاً: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:

يمكن التمييز بين أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات بحسب الأسباب التي أوجدتها وذلك على النحو الآتي:

١ - الاختلال العارض (العشوائي):

يحدث هذا النوع من الاختلال نتيجة لظروف طارئة، كالظروف المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الآفات الزراعية أو الحروب وغيرها.
ويتصف هذا النوع من الاختلال بطبيعته الوقتية حيث يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو في سياساتها.

٢ - الاختلال الموسمي:

يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات، فكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجوده والعكس صحيح. ويظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة، ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر العام فقد يتلاشى هذا الفائض ويتحول إلى عجز. ومثل هذا الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة.

٣ - الاختلال الدوري:

ينشأ هذا النوع عن التقلبات الدورية التي تتعرض لها الدول الآخذة بنموذج اقتصاد السوق، وتقوم التجارة الدولية بنقل هذه التقلبات من دولة إلى أخرى. ففي حالة الرواج يزداد الطلب على الواردات مما يؤثر بدوره في مستوى الإنتاج والتوظيف، هذا إضافة إلى تفاوت درجة مرونة الصادرات والواردات. ومن هذه الناحية تتفاوت الآثار المترتبة على موازين مدفوعات الدول مما يؤدي إلى اختلالها.

٤ - الاختلال الاتجاهي:

وهو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال عمليات الانتقال من نظام وآليات اقتصاد إلى أخرى (مرحلة التحول)، وخلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة الانكماش إلى مرحلة النمو، ذلك أنه خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بالدرجة نفسها، أما السبب في زيادة الواردات فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيلة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي.

٥ - الاختلال النقدي:

يظهر الاختلال النقدي نتيجة انخفاض القيمة الداخلية لعملة ما بسبب ارتفاع الأسعار فيها، وبالتالي يزداد الطلب على الواردات في الدولة، ويقل الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، هذا ما يؤدي إلى اختلال وعجز في ميزان المدفوعات. ويمكن معالجة هذا الاختلال عن طريق قيام الدولة بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها أو إعادة الأسعار الداخلية إلى ما كانت عليه عن طريق اتباع سياسات انكماش مناسبة.

٦ - الاختلال الهيكلي:

يرتبط بهياكل الإنتاج والدخل والتوظيف، ويظل هذا الاختلال قائماً حتى يتم إحداث التغيير الهيكلي المطلوب في قطاعات الاقتصاد، وقد يسمى هذا النوع من الاختلال باسم الاختلال المزمّن الذي يظهر نتيجة مجموعة من التقلبات الهيكلية الطويلة الأجل.

ويعود السبب في ظهور هذا النوع من الاختلال إلى:

- أ - تغير هيكل الطلب الخارجي وتحوله إلى بعض السلع على حساب بعضها الآخر.
- ب - التغيرات التي تصيب هيكل النفقات النسبية المكتسبة التي تؤدي إلى اختلاف المزايا النسبية المكتسبة بين الدول.
- ج - ارتفاع مستويات الدخل لإحدى الدول مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الواردات، وبالتالي إحداث اختلال في الميزان.
- د - حدوث تغيير في الأصول التي تمتلكها إحدى الدول في العالم الخارجي، وبالتالي تغيير العائد التي تحصل عليه الدولة وحدث اختلال في ميزان المدفوعات.

وهذا النوع من الاختلال لا يصلح لعلاجه تغيير سعر الصرف أو سياسة الإنفاق..... وغيرها، وإنما يلزمه الارتفاع بالفرن الإنتاجي والتنظيمي حتى تنخفض تكاليف الإنتاج في الداخل، وإعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد القومي، وتجديد شامل للطاقت الإنتاجية تدعماً لقدرة الدولة التنافسية..... وغير ذلك، وهذا النوع من الاختلال ينطبق على سورية.

خامساً: طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات:

١ - التصحيح عن طريق آلية السوق:

ترتبط هذه الطريقة بمراحل مختلفة مرّ بها النظام النقدي الدولي وبالتالي فهي لا يعتمد عليها بالضرورة في الوقت الحاضر وهي على أربعة أشكال:

١ - ١ - التصحيح عن طريق آلية الأسعار (النظرية النقدية):

ويختص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب والتي تبنى على شروط أساسية هي:

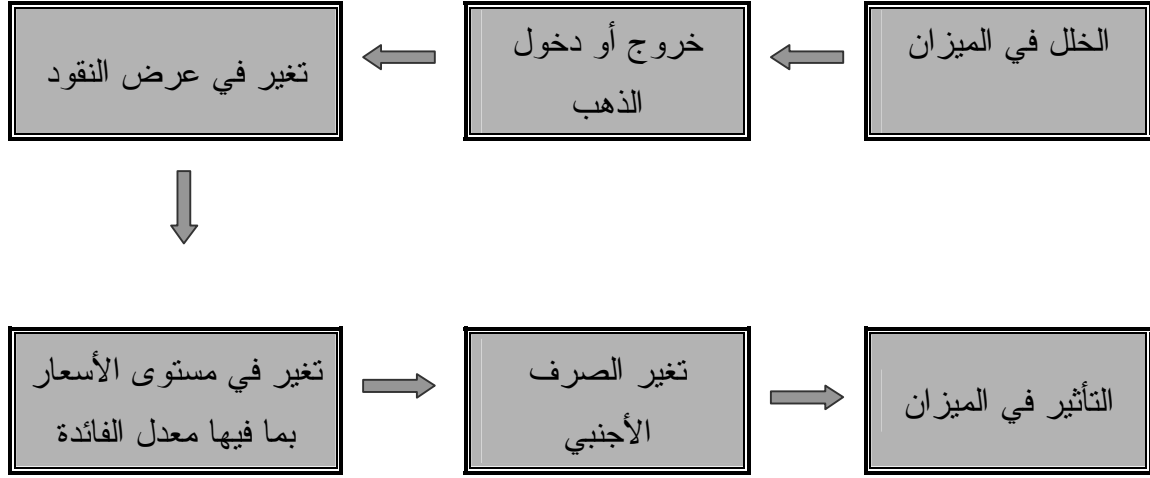
- ١ - ثبات أسعار الصرف
- ٢ - الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر.
- ٣ - مرونة الأسعار والأجور.

وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية التي سادت خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وتتخلص هذه الطريقة بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من وإلى الدولة مع حالة ميزان المدفوعات.

وفي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى الدولة يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب وكذلك ارتفاع في استيرادات الدولة من الخارج نظراً لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات ويحدث العكس في حالة العجز.

كما أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقاً للنظرية الكلاسيكية، وهذه بدورها ستؤثر في وضع ميزان المدفوعات، ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار في إعادة التوازن في الميزان، فمثلاً في حالة الفائض يستطيع المصرف المركزي خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظراً لارتفاع السيولة المحلية مما يؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج الدولة، وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ويحدث العكس في حالة العجز.

و مما تقدم فإن تصحيح ميزان المدفوعات بهذه الطريقة يكون كما يلي:



شكل رقم (١): تصحيح ميزان المدفوعات عن طريق آلية الأسعار

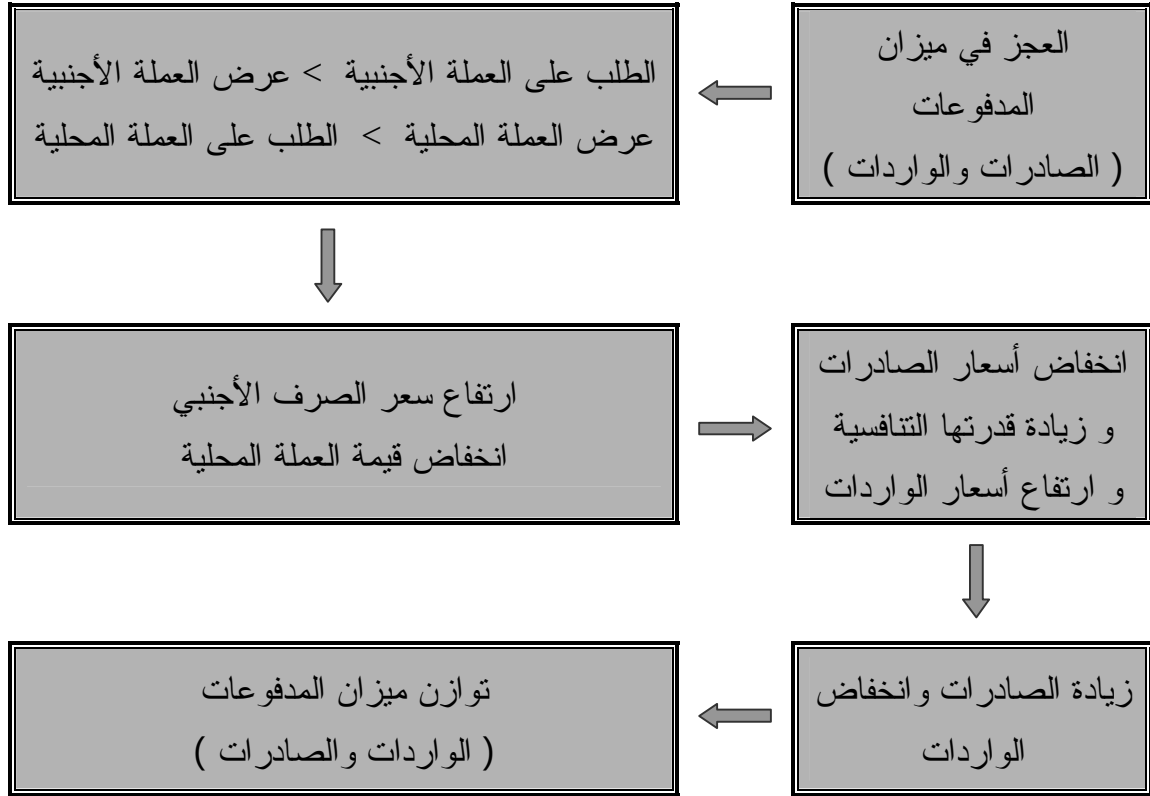
(المصدر: الحسني، عرفات، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠)

١ - ٢ - التصحيح عن طريق سعر الصرف:

ويتعلق هذا التصحيح بالمرحلة التي شهدت سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين، ومن أهم الشروط التي تقوم عليها هذه الطريقة هي حرية أسعار الصرف وعدم تقيدها من قبل السلطات النقدية، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية.

وفي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لدولة معينة عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يخاطر لعرض عملته في الأسواق الأجنبية، ويبدو أن زيادة عرض العملة المحلية ستؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بنظيراتها الأجنبية، وهذا ما ينتج عنه زيادة الطلب على منتجات الدولة، وبالتالي زيادة صادراتها مقابل انخفاض وارداتها وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض فيحدث العكس.

ونوضح هذه الطريقة في الشكل الآتي:



شكل رقم (٢) العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

المصدر: سيد عابد، محمد، التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٠

١ - ٣ - التصحيح عن طريق الدخول (النظرية الكينزية):

وتهتم هذه النظرية بالتغيرات الخاصة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي

وضع ميزان المدفوعات. وتقوم على شروط عدة:

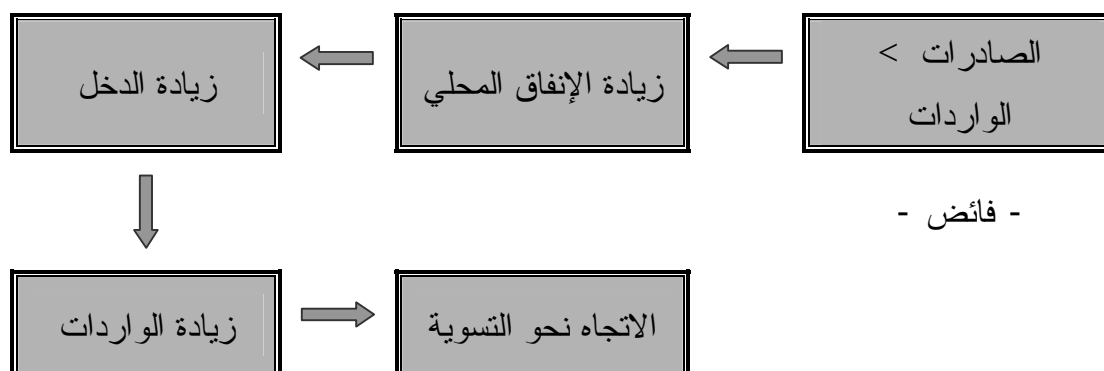
أ - ثبات سعر الصرف

ب - جمود الأسعار

ج - الاعتماد على السياسة المالية ولاسيما الإنفاق العام للتأثير على الدخل.

ومضمون هذه النظرية هو أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للدولة، وبالتالي في مستوى الدخل المحقق، وهو تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية.

وتصحیح میزان المدفوعات بحسب هذه النظرية وبفرض حدوث فائض في ميزان المدفوعات كما يلي:



شكل رقم (٣) آلية التصحيح عن طريق الدخل

(المصدر: راتول، محمد، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية، رسالة نيل درجة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية).

ويحدث العكس في حالة العجز.

علاوة على ذلك تستطيع السلطات المالية استخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، غير أن الكينزيين لا يعتمدوا على السياسة النقدية مقارنة بالسياسة المالية وأهم أدوات السياسة النقدية فهي سعر الفائدة حيث يتم خفض عرض النقد في التداول والذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة مما سيؤثر على حجم الإنفاق الكلي، نظراً لانخفاض الإنفاق الاستثماري في هذه الحالة، وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال وعندها سيتحسن ميزان المدفوعات باستخدام السياسة المالية أو النقدية للحيلولة من معالجة حالة عدم التوازن في الاقتصاد سواء عند حدوث تضخم (بسبب العجز في الميزان) أم كساد اقتصادي (بسبب الفائض في الميزان) ويطلق على هذه المعالجات سياسات اللااستقرار.

١ - ٤ - طريقة المرونات:

تعتمد النظرية الكينزية والكلاسيكية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات مع ثبات سعر الصرف الذي قلماً يوجد في الوقت الحاضر مع انتشار نظم الصرف القائمة على التعويم بعد انهيار نظام القيمة المعادلة سنة ١٩٧١ م.

ولهذا الغرض استخدمت طريقة المرونات والتي تعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة خصوصاً من خلال إجراءات تخفيض قيمة العملة والذي يؤثر على المركز التجاري للدولة المعنية من خلال زيادة الصادرات، وبالتالي التأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه، ومن ثم التأثير على وضع ميزان المدفوعات، لكن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية قد لا تؤدي هدفها للأسباب الآتية:

- نجاح عملية تخفيض قيمة العملة المحلية سيتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على صادرات الدولة ومستوردها.
- كذلك فإن آثار عملية التخفيض على قيمة العملة ستعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد المعني، ولا سيما مدى القدرة الاستيعابية له (درجة التوظيف) حيث إن لكل من هذه الأوضاع آثاره المختلفة على حالة ميزان المدفوعات.

أ - مشكلة المرونات:

بالرغم من العلاقات الديناميكية بين عملية تخفيض قيمة العملة ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، فإن هناك عوامل خارجية من شأنها التأثير على فعالية سياسة التخفيض متمثلة بطبيعة مرونات الطلب على صادرات واستيراد الدولة المعنية، حيث إن تخفيض قيمة العملة يترتب عليه انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، وارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية، وهكذا إذا كان رد فعل المشتريين للتغير في الأسعار كبيراً فإن الأجانب يشترون الكثير من سلع التصدير عندما تنخفض أسعارها بينما سيشتري المواطنون القليل من سلع الاستيراد عندما ترتفع أسعارها.

أما إذا كان رد فعل المشتريين للتغيير في الأسعار صغيراً، فإن الأجانب لن يزدوا كثيراً من مشترياتهم من سلع التصدير بالرغم من انخفاض أسعارها، بينما سيشتري المواطنون القليل من سلع الاستيراد عندما ترتفع أسعارها، أما إذا كان رد فعل المشتريين للتغيير في الأسعار صغيراً، فإن الأجانب لن يزدوا كثيراً من مشترياتهم من سلع التصدير بالرغم من انخفاض أسعارها، كما أن المواطنون لن يقللوا من مشترياتهم من سلع الاستيراد بالرغم من ارتفاع أسعارها، وهكذا فإن الكثير يتوقف على حالة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات، و الطلب على الواردات، كما أنه يتوقف على مرونة عرض كل من الصادرات والواردات.

و من هنا جاء شرط مارشال لينز حيث توصل إلى أن الإقتصاديات التي تقدم شرط ضروري لتحقيق النتيجة المطلوبة من جراء التخفيض من قيمة العملة وهي:

- تجانس كل من الصادرات على حدا والواردات على حدا
- التوظيف الكامل في الإقتصاد.
- أن يكون عرض كل من الصادرات والواردات لا نهائية.

وقد اعتمد شرط مارشال عل معادلة رئيسة تفيد بأن: مجموع الطلب على صادرات البلد والطلب على وارداته لا بدّ أن تكون أكبر من الواحد الصحيح.

$$\text{أي: } x - m > 1$$

حيث: x هو مرونة الطلب على الصادرات.
 m هو مرونة الطلب على الواردات.

ب - مشكلة الاستيعاب:

لقد عرف الاستيعاب:

بأنه مجموع عناصر الطلب (الإنفاق الحكومي G والاستهلاكي C والاستثماري I) من خلال معادلة الدخل القومي في التحليل الكينزي (الاقتصاد منفتح على العالم الخارجي).
 فأخذ الصورة الآتية: الدخل القومي = الاستيعاب + الصادرات - الواردات
 وطبقاً لهذه المعادلة فإن موقف ميزان المدفوعات $x - m$ سيعتمد على الدخل والطاقة الاستيعابية.

أي: الصادرات - الواردات = الدخل القومي - الاستيعاب
ومن الصورة الأخيرة للمعادلة يمكننا إرجاع العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن العجز في الحساب الجاري إلى زيادة الاستيعاب أو عناصر الإنفاق عن قيمة الناتج أو الدخل القومي مع أهمية علاقة كله بمستوى التوظيف.

ففي حالة التوظيف الكامل عند إجراء تخفيض في قيمة العملة سيؤدي إلى انخفاض في قيمة الصادرات من وجهة نظر الأجانب، وبالتالي سيتنامى الطلب على الصادرات ولكن لأن الاقتصاد في حالة توظيف كامل، فإنه من الصعوبة الضغط على قطاع التصدير بغية زيادة الإنتاج وبالتالي التصدير ما لم يتم تحفيز العاملين من بقية القطاعات وهو ما يعني زيادة الإنفاق لمواجهة الارتفاع في تكاليف الإنتاج، وبالتالي سترتفع معدلات التضخم المحلي، مما يؤدي إلى حدوث تغير في الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية لغرض المحافظة على المستوى نفسه من المعيشة، والنتيجة أن ارتفاع الأسعار نتيجة وجود حالة التوظيف الكامل لا يؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات بالقدر الذي يكفل تحسن موقف الميزان التجاري وإعادة التوازن إليه، وإن حدث فهو لفترة قصيرة جداً.

أما في حالة وجود البطالة فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على الصادرات المحلية مما يشجع ذلك على استغلال الطاقات العاطلة لغرض زيادة الإنتاج، وبالتالي تلبية الفائض في الطلب الخارجي للمنتجات المحلية وهكذا سيتحسن الوضع لميزان المدفوعات وإعادة التوازن إليه.

من كل ما سبق نستنتج أن لتخفيض قيمة العملة بغاية تصحيح العجز في ميزان المدفوعات لا بدّ من توافر شرطين في آن واحد:

$$m - x > 1 \quad - 1$$

2 - أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تخفيض الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، وبالإمكان ضمان ذلك من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تخفض الطلب الكلي أي تخفيض الإنفاق.

٢ - التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:

تلجأ السلطات العامة إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات منها:

٢ - ١ - اتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية الانكماشية:

إن اتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية الانكماشية يؤثر في حجم الإنفاق والدخل القومي، وبالتالي يؤثر في ميزان المدفوعات، فعلى سبيل المثال تكون السياسة الانكماشية ملائمة، إذا كانت الدولة تعاني من ضغط تضخمي في الداخل، ولديها عجز في ميزان مدفوعاتها، وبالتالي فإن اتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية الانكماشية يساعد في تخفيض الطلب المحلي الزائد على السلع والخدمات، وهذا بدوره يخفض الواردات ويشجع الصادرات ويمنع التضخم من ترك آثاره على ميزان المدفوعات.

ويتم تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات بهدف تصحيح الاختلال ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات من خلال:

١ - السياسة المالية: عن طريق: أ - تخفيض الإنفاق الحكومي

ب - زيادة الضرائب.

٢ - السياسة النقدية.

٣ - تخفيض عرض النقود

وبالطبع يمكن تحقيق نوع من المزج بين الأنواع الثلاثة من الإجراءات بطرائق مختلفة لتحقيق

هذه النتيجة، فالإجراءات النقدية قد تتحدد من خلال:

أ - الأسعار العليا للفائدة.

ب - المتطلبات العليا للاحتياطي.

ج - العمليات المفتوحة للسوق.

د - القيود النوعية على الائتمان الاستهلاكي واشتراط هوامش متغيرة للضمان.

أما الإجراءات المالية فقد تتحدد من خلال:

أ - خفض الإنفاق الحكومي.

ب - فرض ضرائب جديدة، أو زيادة الضرائب القديمة.

ج - تشجيع الادخار.

د - إدارة الدين العام بهدف تخفيض عرض النقود.

يتضح لنا مما سبق: إن الإجراءات السابقة تؤثر في الحساب الجاري لميزان المدفوعات من خلال:

- ١ - القدرة على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات.
- ٢ - تحديد ما يمكن أن ينتج عن تخفيض الطلب الكلي من نقص في الواردات وزيادة في الصادرات.

٢-٢ - القيود المباشرة على المعاملات الخارجية:

إن إحدى البدائل الأساسية لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات هي فرض القيود المباشرة على المعاملات الخارجية. **وتقوم هذه السياسة على ما يلي:**

- ١ - القيود النقدية المفروضة على المعاملات الخارجية، كالرقابة على الصرف بمختلف أشكالها ووسائلها.
- ٢ - القيود المالية المفروضة على المعاملات الخارجية كالضرائب والإعانات.
- ٣ - القيود التجارية المفروضة على المعاملات الخارجية كحصص الاستيراد والاحتكار.

إن جميع هذه القيود تستهدف التأثير في عناصر معينة في ميزان المدفوعات بطريقة مباشرة، على عكس السياسات النقدية والمالية الانكماشية التي تؤثر في ميزان المدفوعات.

٢ - ٣: الرقابة على الصرف:

تعتبر سياسة الرقابة على الصرف إحدى أهم الآليات المعتمدة من طرف الدول لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، والفكرة التي تقوم عليها هذه الآلية هي أن تحاول الدولة من خلال هذه القناة تنظيم المبادلات ومراقبتها التي تتم بالعملة الأجنبية، وتحاول التأثير عليها بما يتماشى وخططها التنموية وإلى جانب هذا، تعتبر الرقابة على الصرف وسيلة مهمة لوقاية الاقتصاد الوطني من المؤثرات الاقتصادية الضارة^١، وذلك بوضع ضوابط لحركة العرض والطلب على الصرف الأجنبي، (خصوصاً في الدول النامية التي لا تمتلك القدرة التنافسية لمواجهة تحديات التجارة الدولية) فإذا كانت مراقبة الصرف قد أنشئت في البدء من أجل مواجهة تسرب رؤوس الأموال من الداخل، فإنها طورت لاحقاً لكي تمنع دخول رؤوس الأموال المضاربة التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخمية^٢.

٢ - ٣ - ١: مفهوم الرقابة على الصرف:

الرقابة على الصرف هي أداة لتنظيم الصرف من طرف الدولة، بحيث تكون كل المشتريات والمبيعات من العملات الصعبة محتكرة من طرف المصرف المركزي، وتلجأ الحكومات إلى سياسة الرقابة على الصرف في الفترات التي يصعب عليها مواجهة العجز في ميزان مدفوعات وفي ظل غياب وسائل أخرى لتحقيق التوازن ولو بصفة نسبية.

تعمل السلطات النقدية على سن بعض القوانين والإجراءات التي تعمل على الحد من خروج العملة الصعبة، والعمل على تشجيع المداخل منها، للوصول إلى الحد اللازم لتحقيق التكافؤ بين العرض والطلب على العملات، ومنه الوصول إلى سعر صرف توازني معين (أو محدود)^٣ ونشير أيضاً إلى أن نظام الرقابة على الصرف يتضمن: الرقابة على المبادلات، منح العملة الصعبة للمستوردين، وجباية إيرادات الصادرات هي موضع الرقابة من طرف الدولة، كما يعتبر بعضهم أن الرقابة على الصرف تعدُّ السبيل الوحيد أمام السلطات النقدية للمحافظة على ثبات سعر الصرف عند مستوى ملائم.

1- الفاو، ابراهيم محمد، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٧٥

2- ملاك، وسام، التجارة الدولية، ص ١٠٠

3- شهاب، مجدي محمود وحشيش، عادل، أساسيات الاقتصاد الدولي، ٢٠٠٣م، ص ٢٦٢

وتختلف أشكال الرقابة على الصرف باختلاف الهدف المرجو تحقيقه من طرف السلطات النقدية، حيث يتم غالباً تركيز كل عمليات الصرف سواءً كانت عمليات بيع عملات أجنبية أم شرائها بين يدي سلطة حكومية، يطلق عليها اسم مراقبة النقد (مراقبة الصرف) وقد يشارك المصرف المركزي في توجيه هذه المراقبة وإتمام عملياتها غير أنها قد تحول هذه السلطة إلى المصارف التجارية¹.

سنحاول التطرق لسياسة الرقابة على الصرف من خلال نقطتين أساسيتين:

- مراقبة الصرف كوسيلة لمواجهة المضاربة الهادفة إلى خفض قيمة النقد الوطني.
- مراقبة الصرف كوسيلة لمواجهة المضاربة الهادفة إلى رفع قيمة النقد الوطني.

٢ - ٣ - ٢ - مراقبة الصرف كوسيلة لمواجهة المضاربة الهادفة إلى خفض قيمة النقد الوطني.

تتطلب مراقبة الصرف في هذا الإطار إما من خلال مراقبة العمليات الجارية أو من خلال مراقبة حركات رؤوس الأموال، هذه المراقبة قد يصل إلى تسهيلها عبر إلزامية حصول عمليات الصرف من خلال "مصارف متفق عليها" على أن تتحمل هذه الأخيرة مسؤولياتها كاملة في هذا الصدد.

وتزداد فعالية قواعد هذه المراقبة كلما طرأ تحسين على ميزان المدفوعات أو طرأت زيادة على احتياطات الصرف وتتجسد هذه المراقبة من خلال:

١ - مراقبة العمليات الجارية:

عند القيام بعمليات تصدير واستيراد، يمكن أن تحدث عملية تحويل لرؤوس الأموال، إذا لم تقم السلطات ببعض التدابير الاحترازية إذ إن السلطات تلجأ إلى وضع عوائق لعمليات التسديد وليس لحركة الاستيراد والتصدير.

1- شهاب، مجدي محمود وحشيش، عادل، أساسيات الاقتصاد الدولي، ٢٠٠٣م، ص ٢٦٢

مبدأ هذه الإجراءات يتمثل في جعل كل عملية تسديد دولية تمر حكماً عبر المصارف. وهو ما يسمح للنظام المصرفي بضبط عمليات الصرف ومراقبتها من خلال:

- منح تسديد المستوردات سلفاً.
- إلزام المصدر بإدخال عائدات الصادرات من العملات الصعبة.
- تحديد سقف المبلغ من العملات الصعبة المخصص للسائح.

لا تهدف مراقبة الصرف في تطبيقاتها الحديثة إلى منع العمليات التجارية على السلع (الصادرات والواردات) والخدمات، إن الغاية من مراقبة الصرف هي الإشراف على تسديد العمليات الجارية من خلال الإجراءات الأساسية الآتية:

أ - تحديد آجال التسديد غير التدبيرين الآتين:

- إلزامية إدخال العمليات الأجنبية الناتجة عن التصدير إلى الوطن: حيث تضع السلطات النقدية مدة زمنية محددة لإدخال العملات الأجنبية، على أن يبدأ احتسابها من تاريخ وصول الصادرات إلى مستورديها، وتختلف هذه الآجال من بلد لآخر.
- منح التغطية لأجل ثمن المستوردات: إضافة إلى ذلك لا يمكن للمتعاملين الاقتصاديين من الإقدام على الشراء لأجل، للعملات الأجنبية الضرورية لتسديد عملياتهم التجارية.

ب - تحديد مبلغ العملات الأجنبية المخصصة للأفراد: تحدد السلطات النقدية العملات التي يحصل عليها الأفراد على أساس سعر صرف محدد، لتغطية رحلاتهم السياحية الخارجية أو رحلات الأعمال، على أن يحدد عدد هذه الرحلات سنوياً.

٢ - مراقبة حركات رؤوس الأموال باتجاه الخارج:

تتبنى هذه المراقبة على أساس منع المقيمين من تكوين أصول مالية في الخارج، و يطبق هذا المبدأ من خلال مجموعة من التدابير الأساسية:

- أ - مراقبة الاستثمارات المباشرة.
- ب - مراقبة العمليات الواقعة على التوظيفات بالأوراق المالية الأجنبية بهدف تجنب خروج العملات الصعبة لحيازة الأوراق المالية الأجنبية.
- ج - منع استيراد الذهب.
- د - إجراءات لمراقبة الوضعية المصرفية.

فضلاً عما سبق ذكره، يمكن أن نذكر بعض الوسائل غير المباشرة للرقابة على الصرف والتمثلة في القيود على الواردات:¹

- إعانات التصدير.
- رفع أسعار الفائدة بهدف التأثير في تحركات رؤوس الأموال من وإلى الدولة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية، وبالتالي زيادة قيمتها، وبالطبع فإن هناك حدوداً معينة لتغيرات سعر الفائدة بما يتماشى مع سوق الاستثمار والادخار.
- الحد من الدخول المفرط لرؤوس الأموال: أي اعتماد السلطات النقدية مجموعة من التدابير أو الإجراءات التي تسمح لها الحد من تدفق كثيف لرؤوس الأموال المضاربة، الباحثة عن ارتفاع لاحق في سعر الصرف، والتي تغذي خلقاً مفرطاً للنقد، وتخفيض معدلات الفائدة، مما قد يبعث على إنعاش الضغوط التضخمية.
- ولمواجهة التدفق الكثيف لرؤوس الأموال بإمكان السلطات النقدية المختصة أن تضع حيز

التطبيق ثلاث مجموعات أساسية من الإجراءات:

- تأطير الودائع بالنقد الوطني العائدة لغير المقيمين.
- إنشاء سوق صرف مزدوج: و(هناك من يلجأ إلى سعر صرف متعدد)
- وضع حدود للقروض التي يتلقاها المقيمون في الخارج.

1- عبد الحميد، عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني، مجموعة الليل للنشر، ص^{٧٥}

٢ - ٣ - ٣ - مراقبة الصرف كوسيلة لمواجهة المضاربة الهادفة إلى رفع قيمة النقد

الوطني.

تطرح مسألة مراقبة الصرف من زاوية أخرى، فمواجهة خطر المضاربة قد تحدث في هذه الحالة ليس من أجل التصدي لخروج العملات الصعبة، بل لمجابهة الدخول الكثيف المحتمل للنقد الأجنبي وتحويله إلى نقد وطني، إن هذه العمليات الناتجة عن المضاربة على النقد الأجنبي قد تؤدي إلى رفع قيمة النقد الوطني الذي ينعكس سلباً على الصادرات ويزيد من تدفق الواردات لذلك فإن التدابير التي قد توضع حيز التطبيق يجب أن تتركز على الآتي:

١ - استخدام بعض الآليات التقليدية الشائعة: تتمثل أبرز هذه الآليات:

- أ - التأثير في آجال التسديد.
- ب - تجميد وضعية المصارف تجاه الخارج.
- ج - اعتماد الإجراءات التي تهدف إلى تقليد أو تحديد الاستثمارات الأجنبية في الداخل.
- د - تغطية أصول (ودائع) المقيمين الجدد بنسب مئوية مرتفعة من الاحتياطيات الإلزامية لدى المصرف المركزي.
- هـ - مراقبة الوضعية المصرفية.

٢ - إنشاء آليات سوق الصرف المزدوج: بمقتضى هذه الآلية تنقسم عمليات الصرف طبقاً لطبيعتها، فالعمليات التجارية تتجزأ في سوق الصرف الرسمي، لأن المصرف المركزي يتدخل في هذا السوق للحفاظ على سعر النقد الوطني داخل هوامش تقلب تحددها الاتفاقات الدولية، أما العمليات الأخرى فهي تتبع للسوق الحر الذي يتحدد فيه سعر العملة طبقاً لقانون العرض والطلب في السوق الرسمي، النقد الوطني المستخدم للأغراض التجارية هو ذو سعر صرف رسمي ثابت، أما السوق الحر فسعر الصرف الرسمي المصرح به لصندوق النقد الدولي لا يعود مدافعاً عنه من قبل المصرف المركزي فيما يتعلق بالصفقات غير التجارية كافة.

٢-٣-٤ - أهداف الرقابة على الصرف:

لقد حاولت العديد من الدول ومنها النامية اتباع سياسة الرقابة على الصرف، بهدف تعظيم العائد من التعامل الخارجي، ومنه تحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) كأحد الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية.

ومنه يمكن أن نجعل أهداف الرقابة في النقاط الآتية:

١ - تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: إذ إن مصادر الصرف الأجنبي واستخداماته تكون أساساً في ميزان المدفوعات.

٢ - المحافظة على القيمة الخارجية للعملة الوطنية كون أن التغير الذي يحدث فيها ينعكس على حركة الصادرات والواردات، وكذلك رؤوس الأموال، ولذلك تقوم السلطات بوضع إجراءات تنظيمية وقانونية تخص بيع العملات الأجنبية وشراءها.

٣ - حماية الصناعات المحلية الفتية من المنافسة الخارجية، وكذلك تشجيع استيراد السلع الضرورية (الوسيلة والاستهلاكية الأساسية وتشجيع الصادرات ذات الأهمية الكبرى) ضمن إطار واحد هو دعم خطط التنمية الاقتصادية للدولة¹.

٤ - حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية، فهي لا تعزل اقتصادها (أي الدولة) عزلاً تاماً، وإنما انعزال نسبي بغرض حمايته من المؤثرات الظرفية (كالأزمات النقدية الفجائية).

٥ - توفير العملات الأجنبية في السوق الوطني عن طريق توجيه رؤوس الأموال الأجنبية بواسطة الرقابة على الاستثمارات ذات الأولوية، فضلاً عن الحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج بواسطة إجراءات تنظيمية وقانونية تقييدية، وهو ما يؤدي إلى تنمية الاحتياطي من العملات الأجنبية، ويساعد في التخفيف من عبء الديون الخارجية.

تعتبر هذه الأهداف استراتيجية بالنسبة للسياسات الاقتصادية للدول النامية ذات القدرة التنافسية الضعيفة والهيكل الاقتصادي المختل، ولذلك اعتمدت العديد من الدول على سياسة الرقابة على الصرف ولو لفترة مرحلية.

1 - عجمية، محمد عبد العزيز، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩

٢ - ٣ - ٥ - آثار تطبيق الرقابة على الصرف:

إن مساهمة إجراءات ضبط الصرف في تمويل ميزان المدفوعات غير متوازن لا يمكن أن يكون لها سوى تأثير مؤقت، لأنه وعلى الرغم من هذه التدابير سوف يظهر في سوق الصرف عاجلاً أم آجلاً عدم التوازن الصافي في ميزان المدفوعات الجارية، مضافاً إليه عمليات المضاربة التي يقف خلفها غير المقيمين (والتي ليس لمراقبة الصرف تأثير مباشر عليها) أو المقيمون (عمليات الغش والعمليات التي لا تخضع للضبط والقانون): فإذا كانت هناك إيجابيات أكيدة للدفاع عن سعر تكافئ للصرف.

بالمقابل ليس من المستحسن الاستمرار لمدى طويل في ضبط حركة رؤوس الأموال مع الخارج، لأن هذا الضبط قد تترتب عليه كلفة مرتفعة نسبياً، يقع عبؤها على التنمية الاقتصادية في المجتمع ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

١ - تطبيق تنظيم الصرف يلزم تخصيص جهاز إداري ضاغط، ليس فقط في الإدارات العامة بل أيضاً في المصارف، التي تجبر على إنشاء أقسام ودوائر وتطويرها للضبط والمراقبة وهو ما يؤدي إلى إضفاء عبء إضافي يقع على عاتق الدولة.

٢ - ممارسة التأثير في نظام الصرف يعني بتعبير آخر، التأثير في النتائج بدلاً من التأثير في الأسباب، فبسبب الاختلالات الخارجية هو التوازنات الداخلية، ومعالجة ذلك يبدأ من التأثير في الوضع الاقتصادي الداخلي، وإذا لم يحصل ذلك فهناك انحرافات سوف تظهر على الصعيد الاقتصادي قد تؤدي إلى شلل في النمو الاقتصادي مستقبلاً^١.

1 - ملاك، وسام، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٨

كما أن الرقابة على الصرف قد تكون عائقاً أمام تطور التجارة الدولية ونموها نظراً للقيود التي تفرض على المبادلات التجارية، ومن جهة أخرى فإن منع المتعاملين الاقتصاديين من شراء العملة الصعبة لأجل تسديد معاملاتهم يتولد عنه عمليات وآثاراً غير قانونية ويمكن أن

تأخذ الآثار الآتية:

- ١ - المضاربة على رخص الاستيراد.
- ٢ - تسرب رؤوس الأموال بأشكال غير قانونية بحثاً عن سعر صرف مشجع.
- ٣ - تخفيض في مبلغ فاتورة التصدير المصرح به.
- ٤ - ظهور السوق السوداء أو ما يصطلح على تسميته سوق الصرف الموازي، إذ إن احتكار المصرف المركزي لعملية بيع العملات الأجنبية وشرائها، والقيود التي تنظم ذلك، يؤدي إلى ظهور طرق ملتوية، وإعادة بيع هذه المنتجات المطلوبة وغير المتوفرة في الداخل، يسمح بتحقيق أرباح مهمة تعادل الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي لقيمة العملة.

كما أدى ذلك إلى وجود مشاكل على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم، الادخار المحلي، الإنتاج، وحتى على موارد الدولة، وكل هذا يصب في قناة كبح النمو، ومنه الاختلال في ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث

أثر السياسة النقدية على ميزان
المدفوعات في سورية

المبحث الأول

تطور ميزان المدفوعات في سورية خلال ٢٠٠٠م-٢٠٠٦م

ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات: بأنه بيان إحصائي يوجز بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية موحدة (سنة).

ويضم ميزان المدفوعات مكونين أساسيين: العمليات الجارية التي تضبط تجارة السلع والخدمات، عوامل الدخل (بشكل أساسي الفوائد المدفوعة والمستلمة)، والتحويلات أحادية الجانب (معظمها تحويلات المقيمين في الخارج).

ويعكس هذا الحساب تطور الاقتصاد الوطني إما سلباً أو إيجاباً فعندما يكون رصيد هذا الحساب دائماً يشير إلى امتلاك البلد لموارد اقتصادية بما يكفل تسديد التزاماته الخارجية وتكوين احتياطيّات بالعملة الأجنبية، وعندما يكون الرصيد مديناً فهو يشير إلى حاجة البلد للاقتراض الخارجي وانخفاض موجوداته وزيادة التزاماته الأجنبية أو الاثنين معاً.

أما المكون الثاني: ويدعى (الحساب المالي والرأسمالي) يراقب عمليات شراء الأصول وبيعها، ويوازن الحساب الجاري، معظم هذه المشتريات تتمحور حول الأصول المالية على شكل أسهم وسندات (الأسهم المالية، صكوك التأمين) أو غيرها (القروض، الإيداعات،... وغيرها). وبالتالي يقوم الحساب المالي بمراقبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو استثمارات الحافظة، القروض والائتمانات (المتلقاة من أو الممنوحة لمؤسسات أجنبية)، الإيداعات والسحوبات من الإيداعات في المصارف الأجنبية، و تراكم أو تناقص الاحتياطيّات الرسمية. عموماً، يجب أن يكون رصيد ميزان المدفوعات صفراً: إذا كان البلد يستورد أكثر مما يصدر (رصيد سلبي للحساب الجاري)، فهذا يعني أن عليه إيجاد قروض (أو استثمارات أجنبية مباشرة أو سحوبات من الإيداعات في المصارف الأجنبية) لتمويل هذا الاختلال (العجز). و بذلك سيكون مجموع الحسابين المالي والجاري صفراً.

و يسمى مجموع رصيد الحساب الجاري والمالي بالحساب الكلي، إضافة إلى الحساب النقدي والذي يمثل صافي الموجودات الأجنبية.

سنقوم الآن بدراسة حسابات ميزان المدفوعات السوري كل على حدا خلال الفترة المدروسة من ٢٠٠٠م - ٢٠٠٦م على الشكل الآتي:

أولاً: تطور الحساب الجاري :

١- الميزان التجاري:

شهد الميزان التجاري خلال الفترة ٢٠٠٠م-٢٠٠٢م فائضاً واضحاً حيث ارتفع هذا الفائض من ٥٦٩٤١ مليون ل.س عام ٢٠٠٠م إلى ٧٤٥٣٧ مليون ل.س ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الصادرات النفطية زيادة كبيرة بسبب ارتفاع الأسعار العالمية إضافة إلى زيادة الصادرات غير النفطية التي شهدت تحسناً واضحاً من قبل القطاع العام والخاص على الرغم من زيادة المستوردات خلال هذه الفترة إلا أن نسبة زيادة الصادرات كانت أكبر من زيادة المستوردات.¹

شهد الميزان التجاري خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦ م تناقصاً واضحاً الذي تحول إلى عجز عام ٢٠٠٥م بمقدار -/٧٤٧٥ مليون ل.س ويعود السبب إلى تضاعف الواردات بين عامي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥م، في حين ارتفعت الصادرات حوالي ٣٧%/ خلال الفترة نفسها ويمكن تعليل زيادة الواردات إلى الإصلاحات والتحرير في قطاع التجارة الخارجية وقطاع المصارف الخاصة.²

1- النشرة الربعية، المصرف المركزي لأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ م

2- النشرة الربعية، المصرف المركزي لأعوام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ م

١- ٢ - الصادرات والمستوردات السلعية السورية: *

أ - نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ م حوالي ٢٨,٣% إلا أن هذه النسبة كانت ٢١% عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٢٩% عام ٢٠٠٦ م، بسبب ارتفاع أسعار النفط وتطبيق إصلاحات التحرير التجاري.¹

شهدت الصادرات السورية تحسناً واضحاً خلال الفترة المدروسة ارتفعت من ٢١٦١٩٠ مليون ل.س عام ٢٠٠٠ م لتصل إلى ٣٠١٥٥٣ مليون ل.س عام ٢٠٠٢ م، وذلك يعود إلى زيادة الكميات المصدرة من الأغنام السورية عام ٢٠٠٢ م وإلى زيادة صادرات القطاع الخاص إلى العراق ٢٠٠٢ م ثم انخفضت إلى ٢٦٥٠٣٩ مليون ل.س عام ٢٠٠٣ م نتيجة توقف الصادرات إلى العراق، لتعود إلى الارتفاع بعد ذلك لتصل إلى ٥٥٥٠١٢ مليون ل.س عام ٢٠٠٦ م ويعود هذا الارتفاع أساساً إلى ارتفاع أسعار النفط²

أما بالنسبة للمستوردات فقد ارتفعت ارتفاعاً تدريجياً من ١٨٧٥٣٥ مليون ل.س عام ٢٠٠٠ م لتصل إلى ٥٣١٣٢٤ مليون ل.س عام ٢٠٠٦ م أي ارتفعت ثلاثة أضعاف خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦ م، وذلك نتيجة تخفيف القيود على الاستيراد والرسوم الجمركية وتوفير مرونة أكبر في تمويل الواردات من قبل المصارف الخاصة..... وغيرها.

* تجدر الإشارة إلى وجود اختلاف في إحصائيات التجارة الخارجية المدرجة في ميزان المدفوعات وإحصائيات التجارة الخارجية المعدة والمنشورة من قبل المكتب المركزي للإحصاء، وذلك لأنه يتم تسجيل الواردات على أساس (Free on board) (التسليم على ظهر السفينة) (CFOP)، حيث تتم إضافة تكاليف النقل والتأمين إلى ميزان الخدمات، بينما تسجل قيم الواردات في إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء وفق (CIF) على أساس (Cost - Insurance - freight) أي (تكلفة - تأمين - سفينة)، حيث تضاف تكاليف الشحن والتأمين إلى قيمة السلع المستوردة.

إضافة إلى وجود بعض المواد والسلع المسجلة في ميزان المدفوعات لا يقوم المكتب المركزي للإحصاء بتسجيلها مثل المنح والهبات، وقود السفن والطائرات، الكهرباء، والمياه، المهربات والسلع المصدرة، الذهب غير النقدي، والتي ينص نظام المدفوعات وفق (IMF) على إدراجها ضمن إحصائيات التجارة الخارجية.

1- النشرة الربعية لعام ٢٠٠٧ م/ص٣٧

2- المجموعة الإحصائية للأعوام من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م

لقد ساهمت عوامل التحرير هذه إضافة إلى ارتفاع سعر صرف الليرة السورية، بزيادة هائلة في الواردات مما يفسر تزايد عجز الميزان التجاري عام ٢٠٠٥ م.¹ أما نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٢٤% عام ٢٠٠٠ م وارتفعت لتصل إلى ٣١% عام ٢٠٠٥ م، ثم عادت وانخفضت لتصل إلى ٢٦% عام ٢٠٠٦ م.²

ب - الصادرات والمستوردات السلعية السورية بحسب القطاعين العام والخاص:

تميزت الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ م بسيطرة واضحة للقطاع العام على صادرات سورية فقد بلغ نصيب هذا القطاع من الصادرات السورية الإجمالية كوسطي ٨٠,٧٧% مقابل ١٩,٢٣% للقطاع الخاص.

بينما شهدت الفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ م شبه توازن في صادرات القطاعين العام والخاص حيث شكلت صادرات القطاع الخاص ما نسبته ٥٠,٢٦% كوسطي مقابل ٤٩,٧٤% للقطاع العام.

أما بالنسبة للمستوردات فإننا نجد أن القطاع الخاص يقوم باستيراد ما نسبته ٧٢% من إجمالي المستوردات مقابل ٢٨% للقطاع العام كوسطي خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م، ويعود السبب في ذلك إلى إجراءات تحرير التجارة وارتفاع سعر صرف الليرة السورية.³

1- المجموعة الإحصائية، المكتب المركزي للإحصاء للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٦ م

2- النشرة الربعية، مصرف سورية المركزي للأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م .

3- المجموعة الإحصائية، مصرف سورية المركزي لعام ٢٠٠٧ م، النسب حسب الطالب

ج - الصادرات والمستوردات السلعية بحسب نوع الاستخدام:

تتركز معظم الصادرات السورية على السلع الوسيطة بينما لا تزال الصادرات من السلع الرأسمالية النهائية منخفضة جداً والتي لا تشكل أكثر من ٢% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦م التي يقوم القطاع الخاص بتصديرها، حيث شكلت صادرات القطاع العام من سلع الاستهلاك الوسيط ٨٠% خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦م، أما بالنسبة لسلع الاستهلاك النهائي فإن القطاع الخاص يقوم بتصدير القسم الأعظم منها والتي تشكل ما نسبته ١٩% من إجمالي الصادرات السورية.

أما بالنسبة للمستوردات بحسب نوع الاستخدام فإن السلع الوسيطة تأتي في المرتبة الأولى إذ تشكل ٥٩% من إجمالي المستوردات السورية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦م ثم تأتي السلع الرأسمالية ونسبة ٢٩% ثم سلع الاستهلاك النهائية ١٢%.

حيث يقوم القطاع الخاص باستيراد القسم الأعظم من سلع الاستهلاك الوسيط خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣م إلا أن القطاع العام بدأ يقوم بدور فعال في استيراد السلع الوسيطة خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦م حيث أصبح يساهم بنسبة ٤٣% من إجمالي الواردات من سلع الاستهلاك الوسيط.

وتشكل السلع الوسيطة ٥٩% من إجمالي الواردات أما بالنسبة للأصول الثابتة الرأسمالية فإن مستوردات القطاع الخاص شكلت كوسطي ٦٩% خلال الفترة المدروسة.

د - التركيب الإقليمي للتجارة الخارجية:

يصنف المكتب المركزي للإحصاء كل دول العالم إلى خمس مناطق رئيسية: الدول العربية، دول الاتحاد الأوروبي، دول أوروبية أخرى، أمريكا، آسيا. بالطبع هناك دول أخرى كدول أفريقية وأفغانوسية، ولكن حجم التبادل مع هذه الدول صغير جداً لدرجة أنه يتم تصنيفهم في فئة الدول الأخرى، سنرى لاحقاً أن هذه الفئة الصغيرة "الدول الأخرى" اكتسبت وزناً كبيراً في التجارة السورية بدءاً من عام ٢٠٠٣م ولا يعود ذلك إلى ازدياد حجم التجارة مع دول أفريقية وأفغانوسية، إنما يعود إلى تعديل إحصائيات التجارة (زيادة في أرقام الصادرات والواردات) منذ عام ٢٠٠٤م، حتى الآن لم يتم توزيع أثر هذه الزيادة بين الشركاء التجاريين.

١ - اتجاهات التجارة:

يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيس لسورية في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦م بمتوسط قدره ٣٩% من إجمالي تجارة سورية تلك الفترة، تأتي فئة الدول الأخرى في المركز الثاني بمتوسط قدره ٢٠%، والدول العربية في المركز الثالث بمتوسط قدره ١٧% والدول الآسيوية ١٢%.

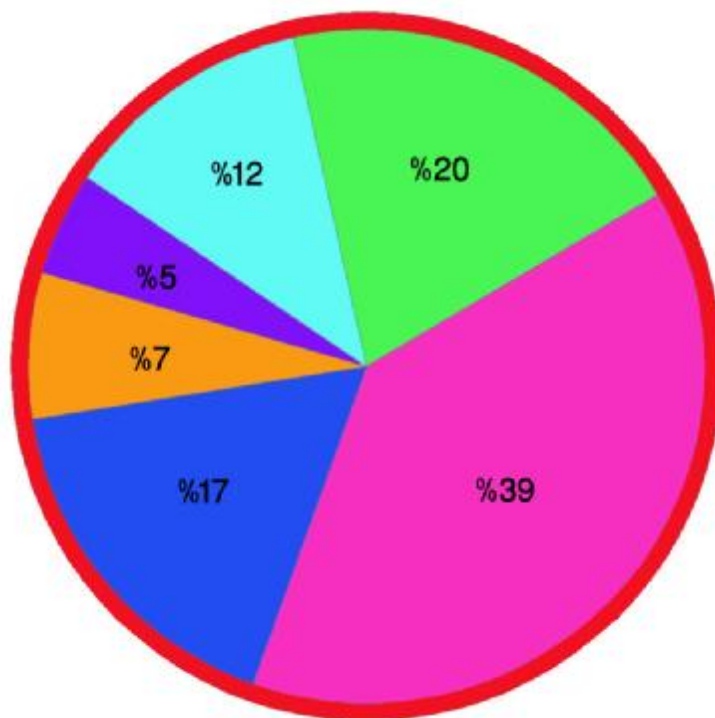
أما إذا نظرنا بدقة إلى تطور حصص التجارة المبنية في الجدول التالي (٣ - ١) الملحق الإحصائي، فإننا نلاحظ الازدياد الكبير في حصة "الدول الأخرى" من حوالي ١٣% عامي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤م إلى حوالي ٣٣% عامي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥م، يعود السبب الرئيس لذلك الازدياد المفاجئ في حصة الدول الأخرى عامي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥م إلى تعديل إحصائيات التجارة الخارجية (صادرات وواردات).

قام المكتب المركزي للإحصاء ببناء على توصيات لجنة خاصة، ضمت خبراء وممثلين عن رجال الأعمال، بمراجعة أرقام التجارة الخارجية في سورية، حيث وجدت هذه اللجنة أن أرقام التجارة لعامي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥م غير دقيقة ولا تعكس الواقع وأوصت بتعديلها، بالنتيجة، قام المكتب المركزي للإحصاء بإضافة الفوارق في أرقام التجارة (صادرات وواردات) إلى حصة "الدول الأخرى" وإلى حصة "السلع الأخرى" في تركيب التجارة بحسب السلع، إن مقارنة أرقام التجارة المنشورة قبل وبعد التعديلات تشير إلى أن جميع الإضافات في أرقام التجارة تمت إلى فئة "الدول الأخرى" لذلك سنستبعد هذه الفئة عند القيام بمتابعة تطور توزيع التجارة الخارجية السورية.

والشكل التالي يوضح التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية السورية خلال الفترة المدروسة:

الشكل رقم (٣ - ١)

التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية السورية



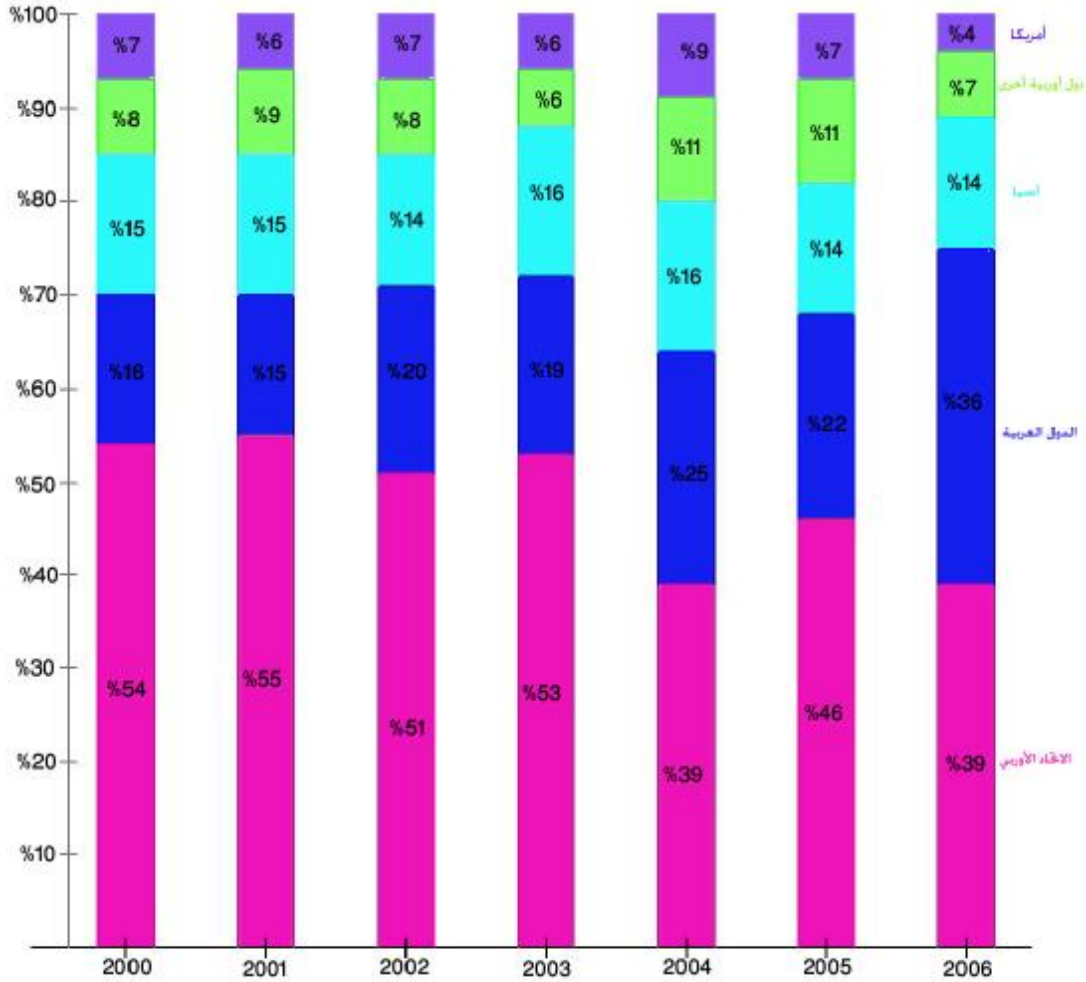
حساب الطالب اعتماداً على الإحصائيات التجارية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء

أما الشكل (٣ - ٢) يبين تطور حصص التجارة الخارجية بعد استبعاد فئة "الدول الأخرى" حيث يبدو لنا تراجع حصة دول الاتحاد الأوروبي من ٥٤% عام ٢٠٠٠م إلى ٣٦% عام ٢٠٠٦م، ونلاحظ تراجع حصة "الدول الأوروبية الأخرى" من ٨% عام ٢٠٠٠م إلى ٤% عام ٢٠٠٦م، وكذلك تراجعاً بسيطاً في حصة آسيا، في حين نلاحظ ارتفاع حصة الدول العربية من ١٦% عام ٢٠٠٠م إلى ٣٦% عام ٢٠٠٦م ويعود ذلك إلى الدخول في منطقة التجارة الحرة العربية منذ بداية عام ٢٠٠٥م، كان هناك استقرار في حجم التجارة مع دول أمريكا، ودون تغيرات مهمة.

الشكل رقم (٣ - ٢)

تطور حصص التجارة الخارجية بعد استبعاد فئة " الدول الأخرى "

خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م



كما يبين الجدول (٣-١) الملحق الإحصائي، أرقام التجارة، والميزان التجاري لسورية مع مختلف المناطق في العالم، يبدو أن الميزان التجاري لسورية مع الاتحاد الأوروبي بقي موجباً خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م، وكذلك فعل الميزان التجاري لسورية مع الدول العربية بالمقابل كان الميزان التجاري مع الدول الأوروبية الأخرى وأمريكا وآسيا سالباً وخصوصاً عام ٢٠٠٥ م بسبب ازدياد واردات القطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلى عجز الميزان التجاري مع هذه الدول.

٢ - اتجاهات الصادرات:

نلاحظ من الشكل (٣-٣) التالي، بعد استبعاد فئة " الدول الأخرى " من دراسة تتبع تطور الصادرات السورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦م بحسب المناطق وفقاً للشكل الآتي:

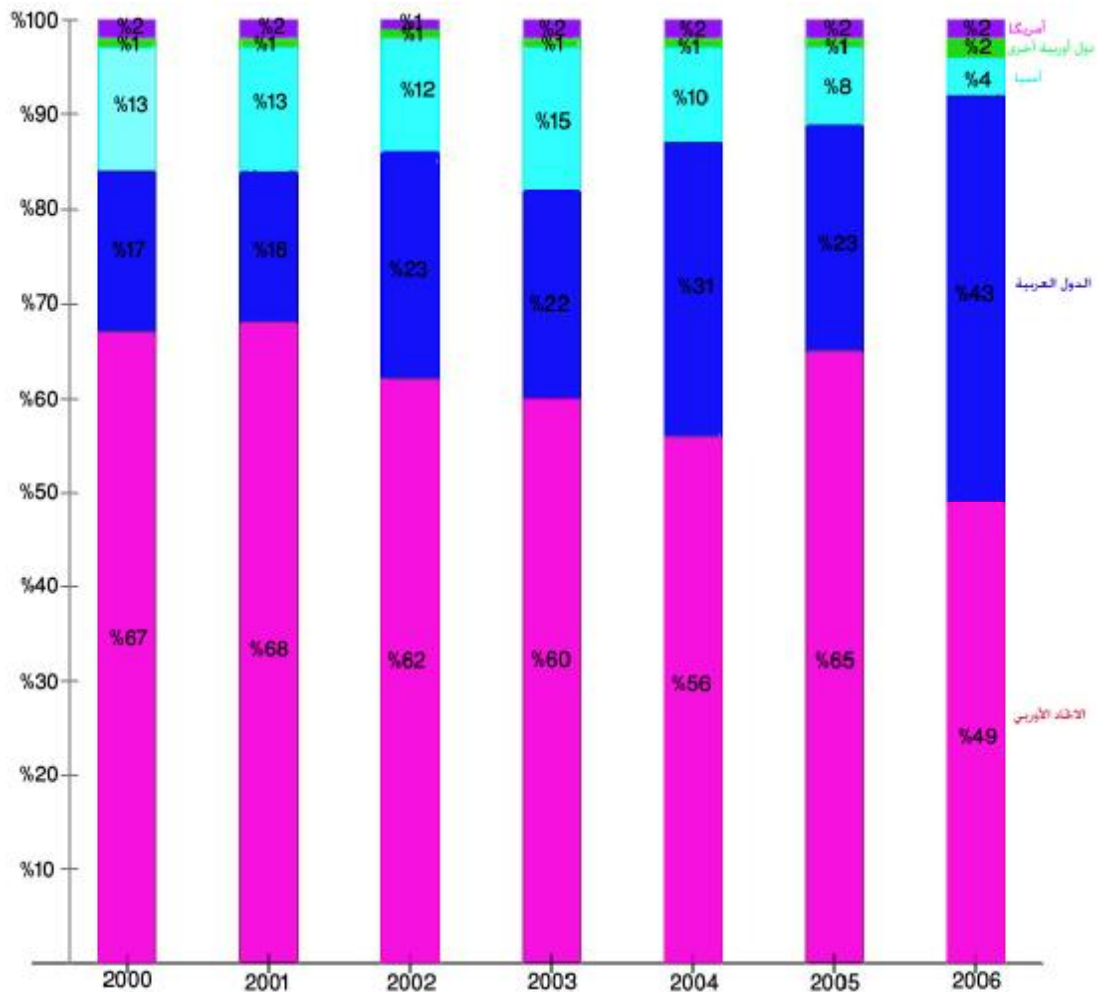
فقد شكل الاتحاد الأوروبي الوجهة الرئيسة للصادرات السورية بالرغم من أنه تراجع عام ٢٠٠٦م ليصل إلى ٤٩% بعد أن كان ٦٧% عام ٢٠٠٠م.

كما ازدادت حصة الدول العربية من الصادرات خصوصاً عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٦م حيث وصلت عام ٢٠٠٤م إلى ٣١% وفي عام ٢٠٠٦م إلى ٤٣% بعد أن كانت تشكل في بداية الفترة ١٧%.

كذلك نلاحظ انخفاض حصة آسية من الصادرات السورية لتتخفض من ١٣% بداية الفترة إلى ٤% عام ٢٠٠٦م.

الشكل رقم (٣ - ٣)

تطور الصادرات بعد استبعاد فئة " الدول الأخرى " خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦م



٣ - اتجاهات الواردات:

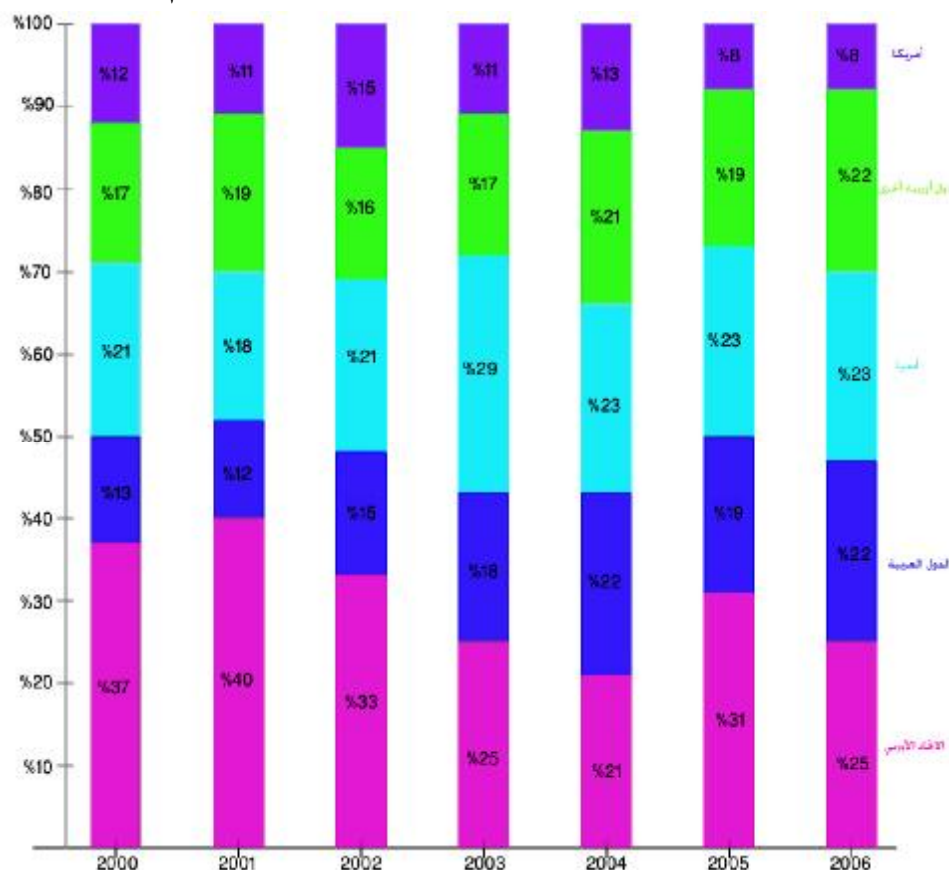
نلاحظ من الشكل (٣ - ٤) بعد استبعاد فئة " الدول الأخرى " يبدو أن الاتحاد الأوروبي له النصيب الأكبر من إجمالي الواردات السورية ،على الرغم من تناقص حجم هذا النصيب حيث كانت نسبته عام ٢٠٠٠م/٣٧٪ لتتراجع إلى ٢٥٪/عام ٢٠٠٦م، إن آسية هي الشريك التجاري الثاني في الأهمية حيث ارتفعت حصتها من ٢١٪/إلى ٢٣٪/خلال الفترة المدروسة(وصلت إلى ٢٩٪/عام ٢٠٠٣م)،أتت الدول العربية في المركز الثالث مع نمو حصتها من ١٣٪/عام ٢٠٠٠م إلى ٢٢٪/عام ٢٠٠٦م ،غالباً ما يعتقد أن التبادل التجاري مع الدول الأمريكية يتأثر بالعقوبات الاقتصادية على سورية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد انخفاض من ١٢٪/عام ٢٠٠٠م ليصل إلى ٨٪/عام ٢٠٠٦م في واردات سورية من أمريكا ،لكن حجم هذا الانخفاض أقل من الانخفاض في حجم الواردات من الاتحاد الأوروبي على الرغم من عدم وجود عقوبات اقتصادية على سورية من قبل الاتحاد الأوروبي ،حيث توجد أسباب أخرى تفسر الحجم الصغير نسبياً للتجارة مع الدول الأمريكية منها:البعد الجغرافي،المنافسة الآسيوية،وطبيعة المنتجات المستوردة إلى سورية.

كما نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي هو أهم شريك تجاري لسورية في الصادرات والواردات،ولا تزال الدول العربية في المركز الثاني،لكن مع وجود منافسة قوية من آسيا ،التي هي أقوى في مجال الواردات ،تشكل حصة الدول الأوروبية الأخرى ٢٢٪/من إجمالي الواردات،مما يجعل توزيع الواردات بحسب المناطق الجغرافية منوعاً أكثر من توزيع الصادرات.

الشكل رقم (٣ - ٤)

تطور المستوردات السورية بعد استبعاد فئة "الدول الأخرى"

خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م



هـ - التجارة بحسب الدول:

سندرس في هذا القسم اتجاهات التجارة الخارجية السورية مع بعض أهم شركائها من الدول، ومن ثم سندرس اتجاهات الصادرات والواردات السورية مع مجموعة مختارة من الدول.

١ - اتجاهات التجارة:

نلاحظ من حساباتنا لنسب مساهمة الشركاء التجاريين الأهم في التجارة الخارجية السورية كمتوسط للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م، مع استبعاد فئة "الدول الأخرى" إلى احتلال إيطاليا المرتبة الأولى / ٢٠٪، فرنسا ثانياً بمتوسط قدره ١٠,٧٪، تركيا ثالثاً بمتوسط قدره ٦,٥٪، السعودية رابعاً بمتوسط قدره ٦,١٪، (أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية) بمتوسط قدره ٤٪، (الصين، إسبانية) بمتوسط قدره ٣,٦٪، (كورية الجنوبية، لبنان) بمتوسط قدره ٢,٩٪.

نلاحظ الجدول (٣-٢) الملحق الإحصائي، الذي يبين توزيع نسب التجارة السورية مع أهم الشركاء التجاريين (بعد استبعاد فئة "الدول الأخرى")، فإننا نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة إيطالية في إجمالي التجارة السورية من ٢٢٪ عام ٢٠٠٠م إلى ١٤,٥٪ عام ٢٠٠٦م، على الرغم من كون الميزان التجاري مع سورية موجباً، الأمر نفسه ينطبق على كل من فرنسا وإسبانية، نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة تركية من ٨,٦٪ عام ٢٠٠٠م إلى ٤,٤٪ عام ٢٠٠٦م، ولكن ميزان سورية التجاري معها تحول من موجب إلى سالب عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦م.

وبالمقابل، هناك ازدياد في نسب دول أخرى والتي ميزان سورية التجاري معها سالب (أوكرانية، الصين، كورية الجنوبية)، وهناك ازدياد في نسب دول أخرى والميزان التجاري معها موجب (السعودية، لبنان).

تعود هذه الاختلافات بين الدول إلى حقيقة أن دول الاتحاد الأوروبي و(لبنان) غالباً ما تستورد النفط الخام من سورية، بينما تصدر آسية، أوكرانية، أمريكية إلى سورية البضائع المصنعة، سنقوم باختبار هذه الافتراضات مرتين في إحصائيات الصادرات وإحصائيات الواردات.

٢ - اتجاهات الصادرات:

بعد استبعاد فئة "الدول الأخرى" من التصنيف نجد أن إيطالية هي أهم وجهة للصادرات السورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦م بمتوسط قدره ٣٠,٨، والتي تنخفض من ٣٢٪ عام ٢٠٠٠م إلى ٢٣٪ عام ٢٠٠٦م، كما هو واضح من الجدول (٣-٣) الملحق الإحصائي، تأتي فرنسا بالمرتبة الثانية بمتوسط قدره ١٦,٤٪، وتركيا والسعودية ثالثاً بمتوسط ٧٪ ثم تأتي كل من إسبانية ب/٤,٥٪ ولبنان ٣,٨٪ والعراق ٣,٥٪ ثم أمريكا ٢,٧٪ ثم بريطانيا ٢,٦٪ وتحتل هولندا المركز الأخير بنسبة ٢٪ من إجمالي الصادرات.

ومن الجدول (٣-٣) الملحق الإحصائي نلاحظ أن ٤٧,٢٪ من الصادرات السورية ذهبت إلى دولتين (إيطالية، فرنسا) بالمتوسط خلال الفترة المدروسة ٢٠٠٠-٢٠٠٦م، هذا الأمر ليس بالشيء العابر، وإنما هو تجسيد لنظرية "معادلة الجاذبية"، المعروفة جداً في دراسات التجارة الدولية، والتي تنص على أن وجهة صادرات أي دولة إلى الدول الأخرى تتحدد بمعياري:

حجم سوق الدول الأخرى مقاساً بنتاجها المحلي الإجمالي ومقلوب المسافة الجغرافية بين الدول المصدرة والدول المتلقية(كلما صغرت المسافة قلت تكاليف الشحن وازدادت الصادرات).

بالطبع ،اتساع حجم السوق الأوروبية وقربها الجغرافي من سورية يجعلها الوجهة الأولى للصادرات السورية.

كما نلاحظ ازدياد نصيب الدول العربية من الصادرات حيث وصلت نسبة الصادرات إلى الدول العربية في عام ٢٠٠٦م إلى إجمالي الصادرات حوالي ٢٠٪/من إجمالي الصادرات حيث بلغت نسبة الصادرات إلى السعودية عام ٢٠٠٦م حوالي ١٠٪/ويعود ذلك إلى بدء تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية اعتباراً من عام ٢٠٠٥م.

٣ - اتجاهات الواردات:

في حين توجهت الصادرات السورية إلى عدد قليل من الدول ضمن الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦م يشير الجدول (٣-٤) الملحق الإحصائي، إلى تنوع أكبر في عدد الدول الموردة إلى سورية خلال تلك الفترة، فقد زودت أوكرانيا السوق السوري بما نسبته ٨,٥٪/من إجمالي السلع المستوردة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦م، وأتت إيطاليا ثانياً ٨,٣٪/. واحتلت الصين المركز الثالث بـ ٧,٥٪/، تركية رابعاً ٦,٤٪/. وتناقصت واردات كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسة، في حين ازدادت واردات مصر والسعودية ومن روسيا بمعدل أكبر حيث وصلت الواردات من روسيا إلى ١٣,٦٪/عام ٢٠٠٦م. بالمحصلة، فإن حصة أهم عشرة موردين لسورية بلغت ٥٦٪/من إجمالي الواردات في ٢٠٠٠م و ٦٦٪ في عام ٢٠٠٥م، هناك اختلاف ملحوظ في التركيب الجغرافي للصادرات والواردات السورية، مما يستدعي دراسة التركيب السلعي للتجارة السورية.

و - التركيب السلعي للتجارة الخارجية السورية:

سندرس هنا تطور التجارة الخارجية السورية بحسب التركيب السلعي (حسب المنتج) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦م، حيث سنعرض أولاً تطور السلع المصدرة والمستوردة بحسب النسخة (٣) والأخيرة من التصنيف الدولي القياسي للتجارة (SITC)، بعد ذلك، سنعرض تطور أهم الصادرات والواردات السورية.

١ - التجارة الخارجية السورية بحسب (SITC):

يبين الجدول (٣-٥) الملحق الإحصائي، تركز الصادرات السورية في عدد قليل من السلع، حيث تشكل " الوقود المعدنية والشحوم " حوالي ٦٨٪ من إجمالي الصادرات السورية (باستثناء أرقام فئة السلع الأخرى)، بالرغم من تناقص نسبة هذه الفئة من ٧٥٪ عام ٢٠٠٠م إلى ٤٣٪ عام ٢٠٠٦م، ولا يمكن أن يكون استنزاف احتياطي النفط وتناقص الإنتاج هما السبب وراء ذلك النقص، بسبب ارتفاع أسعار النفط الذي عوض انخفاض الإنتاج في سورية.

تأتي " الأغذية والحيوانات الحية " بالمرتبة الثانية من صادرات سورية بنسبة ١٢٪ بالمتوسط خلال الفترة مع الملاحظة ارتفاع هذه النسبة من ٩٪ عام ٢٠٠٠م إلى ١٦٪ عام ٢٠٠٦م. ثم جاءت " سلع مصنعة " بالمرتبة الثالثة بنسبة ٦٪ بالمتوسط خلال الفترة مع العلم أنها بلغت في عام ٢٠٠٦م نسبة ١٢٪، وتزايد نسبة كل من " الآلات ومعدات النقل " و " مواد مصنعة أخرى "، بالمحصلة: بالرغم من الاتجاه الواضح نحو تنوع الصادرات السورية إلا أن صادرات النفط الخام لا تزال تشكل نسبة كبيرة جداً من إجمالي الصادرات.

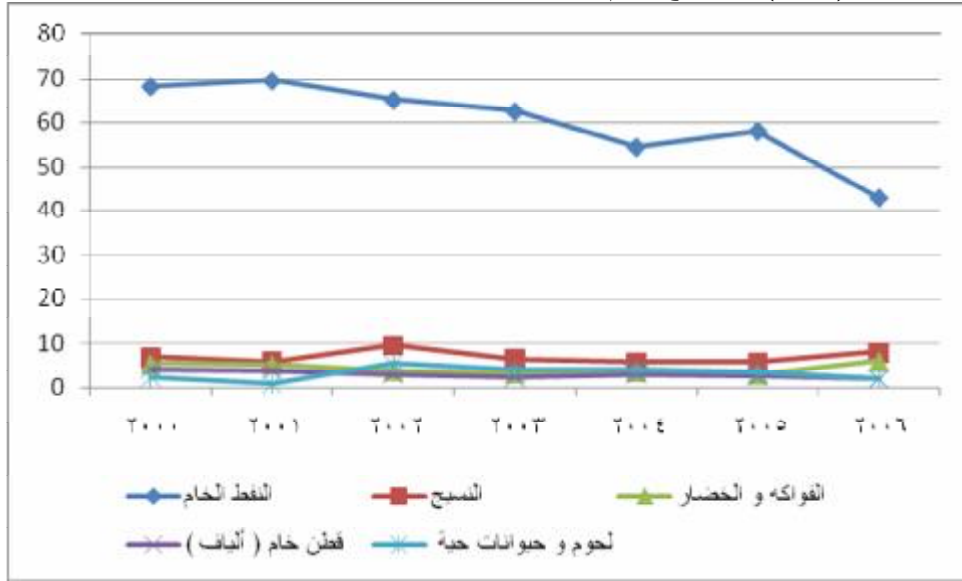
كما يتضح لنا من الجدول (٣-٦) الملحق الإحصائي، تنوع واردات سورية مقارنة بتركز صادراتها، حيث تشكل أربع فئات من السلع حوالي ٨٠٪ من الواردات السورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦م (السلع المصنعة، آلات ومعدات النقل، المواد الكيماوية، المواد الغذائية).

لكن مع ملاحظة التناقص الواضح في نسبة هذه الفئات خلال الفترة المدروسة، يعود السبب في ذلك إلى الازدياد في نسبة مساهمة فئة الوقود المعدنية، والتي ارتفعت من ٥٪ عام ٢٠٠٠م إلى نسبة كبيرة ٢٧,٥٪ عام ٢٠٠٦م، بدوره، يعزى الارتفاع في مساهمة فئة الوقود المعدنية إلى الارتفاع في قيمة مستوردات المشتقات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية في الأسواق العالمية، وبسبب الازدياد الواضح في استهلاك المشتقات النفطية، حيث ساهمت الأسعار المنخفضة لهذه المشتقات (خصوصاً وقود الديزل) في الأسواق المحلية والناجمة عن سياسات الدعم الحكومي في زيادة استهلاكها، والتي يعجز الإنتاج المحلي عن تغطيته.

٢ - أهم السلع المستوردة والمصدرة:

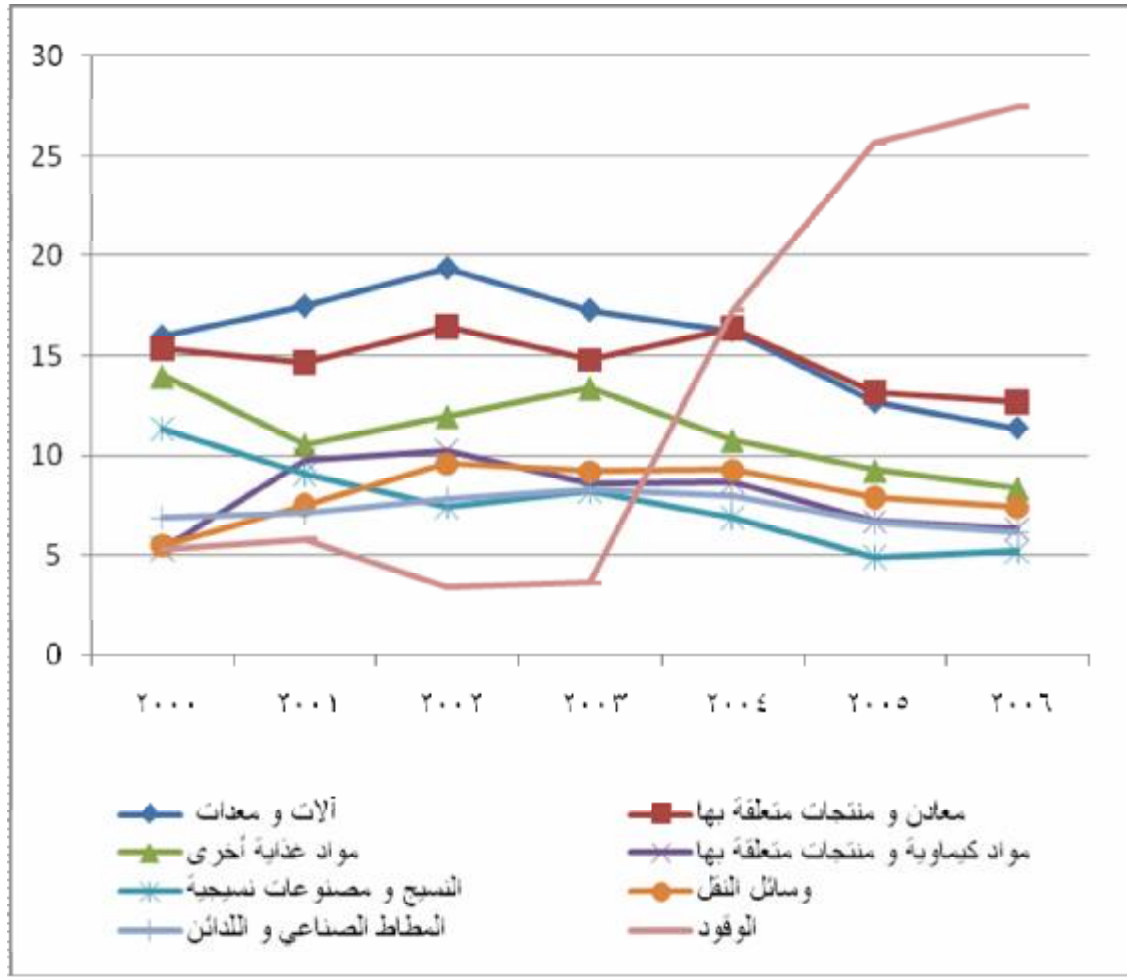
تؤكد نسب أهم صادرات السلع السورية المعروضة في الجدول (٣ - ٧) الملحق الإحصائي، تركيز الصادرات السورية، حيث تشكل صادرات النفط الخام أهم الصادرات السورية بمتوسط ٦٠٪/ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦م، على الرغم من انخفاض نسبتها من ٦٨٪/ عام ٢٠٠٠م إلى ٤٣٪/ عام ٢٠٠٦م، تشكل الصادرات النسيجية ثاني أهم الصادرات، نلاحظ تناقص نسبة صادرات (قطن خام، لحوم وحيوانات حية)، في حين نلاحظ صادرات الفواكه والخضار في تصاعد. ويجدر الذكر أنه يوجد بعض المنتجات الأخرى، والتي من المفترض أن نسبتها إلى إجمالي الصادرات السورية في تزايد مع مرور الزمن، ولكن معظم هذه المنتجات تعود إلى الصناعات الغذائية، الكيماوية، والآلات وغيرها، وهي مدرجة في الجدول التالي (٣ - ٧) الملحق الإحصائي، بسبب صغر حجم نسبتها. ولمزيد من التوضيح، انظر الشكل (٣-٥):

الشكل (٣-٥) يوضح أهم الصادرات السورية خلال الفترة المدروسة



كما نلاحظ من الجدول (٣ - ٨) الملحق الإحصائي، التنوع في الواردات السورية أكثر من الصادرات، حيث تم توزيع الواردات إلى أجهزة، معادن، منتجات غذائية، وسائل نقل، مواد كيميائية، ومواد نسيجية، ولكن من الواضح تناقص نسب كل هذه الواردات إلى إجمالي الواردات السورية بسبب التزايد الواضح في نسب واردات المشتقات النفطية والتي وصلت نسبتها إلى ٢٧,٥٪/ عام ٢٠٠٦م. ولمزيد من التوضيح، انظر الشكل (٣-٦):

الشكل (٣-٦) يوضح أهم الواردات السورية خلال الفترة المدروسة



٢ - ميزان الخدمات:

يشمل ميزان الخدمات بشكل أساسي تصدير خدمات الشحن والنقل واستيرادها وخدمات السياحة والسفر، والخدمات الحكومية وخدمات أخرى.

إن ميزان تجارة سورية الخارجية في نفقات الشحن والنقل كان سالباً خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٦م، حيث نلاحظ أن العجز ترافق مع تطور قيم المستوردات السلعية ولاسيما القطاع الخاص بصورة واضحة، حيث بلغ العجز/ -٢٢٢٣٦/ مليون ل.س عام ٢٠٠١م ثم بدأ بالارتفاع بشكل مستمر ليصل عام ٢٠٠٥م إلى/ -٦٢٤٩٨/ مليون ل.س ثم ليعود إلى / -٥٣٠٩٥/ مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٦م.

أما بالنسبة لخدمات السياحة والسفر فقد ارتفع من/٢٣١٠٣/مليون ل.س عام ٢٠٠١م ليصل إلى/٧٥٩٥٨/مليون ل.س عام ٢٠٠٦م.

أما بالنسبة لرصيد ميزان الخدمات نلاحظ عجزاً في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ م بلغ -/١٥٩٣٤/و-/١٢٨٩٣/على التوالي والسبب الرئيس يعود إلى زيادة المستوردات الخدمية من الشحن والنقل والسياحة مقابل ثبات الموارد الخدمية من الشحن والنقل وانخفاض في المتحصلات من السياحة الأمر الذي يترتب على سورية زيادة الاهتمام بموارد السياحة والسفر من جهة وتحسين خدمات النقل والشحن والترانزيت وتخفيض تكاليفها وبشكل يسمح بمزيد من الإيرادات.

بلغت نسبة رصيد الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي وسطياً ٠,٧٦% خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٦م.

٣ - ميزان الدخل:

يشمل تعويضات العاملين المدفوعة إلى غير المقيمين والمستلمة من غير المقيمين بشكل أجور عمل موسمي بشكل أساسي إضافة إلى دخل الاستثمار المدفوع إلى غير المقيمين أو المقبوض منهم.

يشير صافي ميزان الدخل إلى عجز دائم خلال الفترة المدروسة ٢٠٠٠-٢٠٠٦م حيث نلاحظ ارتفاع هذا العجز من/٣٥٨٥٤/مليون ل.س عام ٢٠٠٠م ليصل العجز إلى/٤٧٨٢٤/مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٦م.

هذا يعود إلى عوامل عدة:

- انخفاض تحويلات العمال السوريين في الخارج.
- انخفاض عوائد الاستثمار المقبوضة لقاء توظيف الموجودات الأجنبية.
- زيادة تحويلات العمال اللبنانيين في سورية ازدياداً واضحاً.
- ارتفاع فوائد خدمة الدين.

بلغت نسبة رصيد حساب الدخل إلى الناتج المحلي الإجمالي كوسطي خلال الفترة ٣,٦%

٤ - حساب التحويلات الجارية دون مقابل:

يلاحظ وجود زيادة طفيفة في التحويلات الخاصة والإرساليات المحولة من المغتربين السوريين المقيمين في الخارج للفترة المدروسة. وكذلك انخفاض حجم الإعانات لإغاثة تشغيل الفلسطينيين المقيمين في سورية والإعانات النقدية المقدمة للقطاع العام.

ثانياً: الحساب الرأسمالي والمالي :

الحساب الرأسمالي والمالي سجل تدفقاً للخارج خلال الفترة المدروسة ٢٠٠٠-٢٠٠٦م والسبب في ذلك يعود إلى أسباب عدة:

- ١ - انخفاض الاستثمار الفعلي المباشر ولاسيما الاستثمار الفعلي لشركات النفط عقود الخدمة. مع ملاحظة تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في عامي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥م.
- ٢ - انخفاض صافي حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل لانخفاض التسهيلات الائتمانية، بالرغم من تحولها إلى أرقام موجبة عامي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥م.
- ٣ - ازدياد في الاتجاه السلبي للقروض الطويلة الأجل، على الرغم من تحولها، وبشكل مؤقت وصغير إلى موجبة عام ٢٠٠٣م. قد يرجع ذلك إلى إعادة بعض الدين الخارجي الذي تم التعاقد عليه سابقاً.

ثالثاً: الحساب النقدي :

تزايد صافي الموجودات الأجنبية من ٨١٤/مليون دولار عام ٢٠٠٠م إلى ١٠٥٠/مليون دولار عام ٢٠٠٢م، ثم بدأ يتناقص بدءاً من عام ٢٠٠٣م حتى ٢٠٠٥م لكنه بقي موجباً ليصل إلى ١٨/مليون دولار عام ٢٠٠٥م، ولكن تحول سالباً عام ٢٠٠٦م برصيد -/٧١٨ مليون ليرة سورية.

رابعاً: الخطأ والسهو :

من المعروف أن الحسابات تميل من الناحية العملية إلى عدم التوازن. والسبب في ذلك يعود إلى اشتقاق البيانات من مصادر مختلفة أو أن بعض البنود تسجل بقيمة أقل من قيمتها أو أنها لا تسجل على الإطلاق. أما في سورية فإن الخطأ والسهو يعود إلى عامل التثقل والتأخر في تسجيل بعض البيانات.

خامساً: الاختلالات :

بالرغم من أن رصيد الميزان الكلي لميزان المدفوعات كان موجباً خلال الفترة من ٢٠٠٠ م إلى ٢٠٠٥ م، ولكنه يتناقص خلال تلك الفترة ليصل إلى عجز في عام ٢٠٠٦ م، وهذا يخفي عدداً من الاختلالات التي أدت إلى ذلك:

- ضعف إمكانيات القطاعات الإنتاجية والخدمية وعدم قدرتها على المنافسة في السوق المحلية والدولية نتيجة ضعف الإنتاجية والمحتوى التقني والإدارة الاقتصادية.
- تركيب الصادرات يدل على تراجع في المرحلة التنموية، فالاعتماد يتزايد على مواد أولية غير مستدامة مثل النفط والمواد الزراعية الأولية وهي فرص ضائعة من حيث إمكانية الحفاظ عليها وزيادة القيمة المضافة فيها.
- تضخم في حجم استيراد القطاع الخاص نتيجة الاعتماد على الصناعات ذات المحتوى الاستيرادي العالي، والتي لا تنتج قيمة مضافة عالية ولا تملك القدرة على المنافسة بدليل ضعف صادرات القطاع الخاص.
- مجموعة معقدة من الإجراءات والقرارات غير المستقرة والتي تؤثر في التوقعات العقلانية للمصدرين والمستوردين والمستثمرين بدليل ارتفاع الرسوم غير الجمركية وانخفاض الحصيلة الفعلية للرسوم الجمركية.
- ضعف في إيرادات السياحة بالرغم من الإجراءات العديدة في القطاع السياحي التي تم اتخاذها مؤخراً إلا أن القطاع غير مستغل بالشكل الأمثل وهو مصدر مستقبلي مهم جداً للصادرات الخدمية، مع ضرورة الحذر من الاعتماد عليه اعتماداً كبيراً بسبب الأوضاع غير المستقرة في المنطقة مما يؤثر في الاستثمار والسياحة والخدمات بشكل عام.
- استيراد عال لخدمات النقل والتأمين والمال.

- تدفق خارج كبير لدخل عوامل الإنتاج لغير المقيمين المتمثل بصورة رئيسة بشركات عقود الخدمة.
- ضعف في البيانات حول تحويلات العاملين السوريين في الخارج وتدفق رؤوس أموال غير مصرح بها.
- ضعف حجم الاستثمارات بصورة عامة والأجنبي المباشر بصورة خاصة.
- تركيز الصادرات في عدد محدود من المواد والسلع والشركاء التجاريين.

المبحث الثاني

أثر تطورات السياسة النقدية على حركة حسابات ميزان المدفوعات في سورية

تعتبر السياسة النقدية أكثر السياسات الاقتصادية تأثيراً في تحقيق التوازنات الاقتصادية الخارجية (توازن ميزان المدفوعات) وهذا ما انفك يتضح مؤخراً التركيز على استخدامها في غالبية الدول النامية وأكثر تحديداً الدول العربية، إذ تتابع الدول العربية جهودها في الإصلاح الاقتصادي وتطوير قطاعاتها المصرفية عبر تحديد أسعار الفائدة والصرف والابتعاد عن الائتمان الموجه والتوجه نحو عوامل السوق في تمويل الخزينة والموازنة العامة، واعتماد أسلوب الإدارة غير المباشرة في السياسة النقدية، وتحديث وعصرنة الأطر التشريعية والقانونية والرقابية وتبني المعايير الدولية (مكافحة تبييض الأموال، معايير بازل، معايير المحاسبة الدولية)¹.

إن الغوص في تأثيرات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات السوري يتطلب بدايةً دراسة أدوات السياسة كأسعار الصرف والفائدة والقطع الأجنبي والتسهيلات الائتمانية وأنظمة الضمان والتأمين من حيث تجسدها على أرض الواقع وآلية إدارتها وتطبيقاتها، طبعاً من زاوية تأثيرها على عناصر وبنود ميزان المدفوعات السوري فقط.

سنقوم أولاً باستعراض أهم بنود ميزان المدفوعات الكلي في سورية من عام ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠٠٦م.

1- شاكر، فؤاد، القطاع المصرفي العربي ومستقبل القطاع المصرفي السوري، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٠٠٤، ٢٧٨، ص ٢٩

الجدول رقم (٣ - ٩)

ميزان المدفوعات السوري خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	القيمة (بملايين الليرات السورية)
٤٧٠٠٨	١٥٧٧٠	٣٠٤٧٦	٣٧٠٠٧	٣٦٦٦٩	٣١٥٥٦	٣٩٦٥١	الحساب الجاري
٤٥٢٦٧	٧٤٧٥-	١٣٥٤٦	٦٥٥٤٨	٧٤٥٣٧	٤١٣٢٦	٥٦٩٤١	الميزان التجاري
٥٢٣٩٨٠	٤٥٤٥٦٩	٣٧٢٥٧٢	٢٨٣٥٤٨	٣٢٦٩٩٨	٢٧٣٦٩٧	٢٢٤٥١٩	الصادرات
٤٧٨٧١٣	٤٦٢٠٤٤	٣٥٩٠٢٦	٢١٨٠٠٠	٢٥٢٤٦١	٢٣٢٣٧١	١٦٧٥٧٨	الواردات
٢٠٦٦٤	٢٩١٦٧	١٩٥٠٦	١٢٨٩٣-	١٥٩٣٤-	٤١٨٨	١٥٣٠	ميزان الخدمات
٤٧٨٢٤-	٤٥٦١٩-	٣٧٦٣٨-	٤٢١٧٢-	٤٥٤٩١-	٣٧٦٨٦-	٤١٩٨٩-	ميزان الدخل
٢٨٩٠١	٣٩٦٩٨	٣٥٠٦٢	٢٦٥٢٤	٢٣٥٥٧	٢٣٧٢٨	٢٣١٦٩	التحويلات الجارية
٥٢٨٨٩-	٧٦٢٨-	٤٠٦٤-	٥٨٠٧-	١١٣١٢-	١٢٩٩-	٣٦٣٠-	الحساب الرأسمالي والمالي
٩٢١	٩٣٥	٩١٣	٩٨٤	٩٨٤	٨١٨	٣٠١٠	التحويلات الرأسمالية
٣٠٦٩٠	٢٦٤٣٠	١٤١٩٣	٧٨٧٤	٥٦٥٦	٥٢٩٤	١٢٨٩٨	الاستثمار المباشر
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	ائتمانات تجارية
٨٤٥٠٠-	٣٤٩٩٣-	١٩١٧٠-	١٤٦٦٥-	١٧٩٥٢-	٧٤١١-	١٩٥٣٨-	استثمارات أخرى
٥٨٨١-	٨١٦٩	٢٦٤١٣	٣١٢٠٠	٢٥٣٥٧	٣٠٢٥٧	٣٨٨٨٦	الميزان الكلي

المصدر: النشرات الربعية الصادرة عن المصرف المركزي للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٦م

كما نلاحظ من الجدول السابق فإن تطور ميزان المدفوعات السوري خلال الفترة المدروسة، يوضح أن رصيد الميزان الكلي كان موجباً ولكنه كان يتجه للتناقص يتناقص خلال تلك الفترة، ليصبح سالباً عام ٢٠٠٦م وبالتالي فإن هناك تراكم في الاحتياطي الرسمي، مع ملاحظة انخفاض معدل نموه.

قد لا نكون قادرين على تحديد كل العوامل المسببة لتلك التطورات في ميزان المدفوعات، وذلك لافتقار الدقة في بعض بنود الحساب الرأسمالي، وما يلفت النظر هو التدهور في الحساب الجاري الناجم عن التناقص في فائض الميزان التجاري (الذي تحول إلى عجز منذ عام ٢٠٠٥م، فقد تضاعفت الواردات تقريباً بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥م، في حين ارتفعت الصادرات حوالي ٣٠% خلال الفترة نفسها).

وقد تحول ميزان الخدمات من سالب عام ٢٠٠٣م إلى موجب بدءاً من عام ٢٠٠٤م وارتفعت تحويلات المقيمين في الخارج حوالي ٢٠% خلال الفترة.

أما على الصعيد المالي نلاحظ تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر ونلاحظ أن معلومات بنود الحساب الرأسمالي غير كافية وغير تفصيلية.

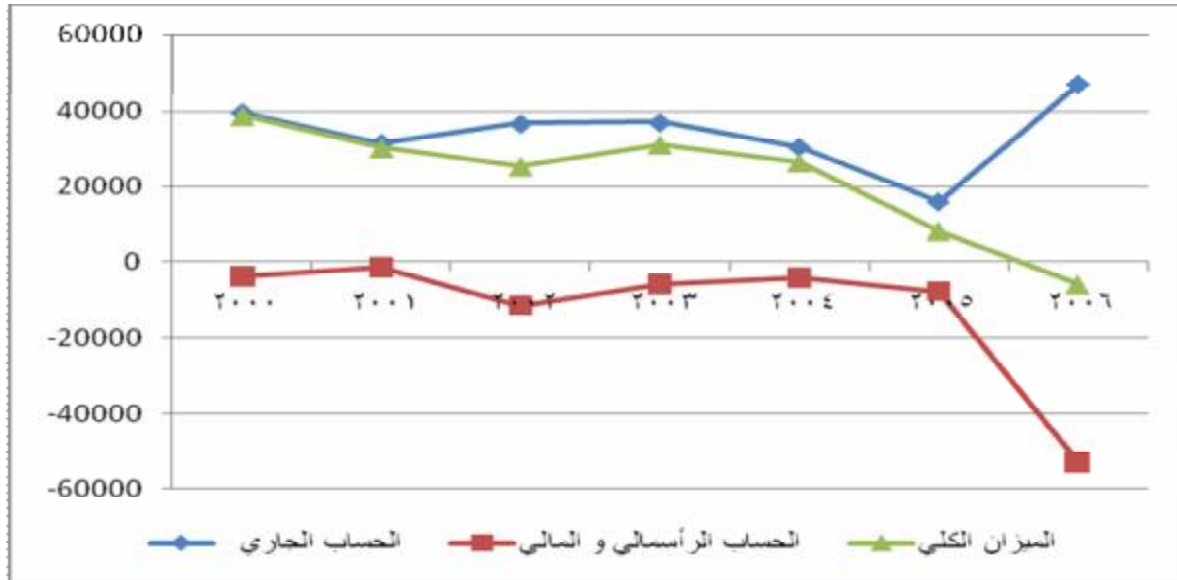
وكما درسنا في المبحث السابق أن تناقص صافي صادرات القطاع العام كان العامل الرئيس للاختلال في الميزان التجاري عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥م، فقد تراجعت صادرات القطاع العام في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤م في حين ازدادت وارداته منذ ٢٠٠٤م، بالمقابل، ازدادت كل من صادرات وواردات القطاع الخاص في ٢٠٠٤م، بعد الإصلاحات والتحرير في قطاع التجارة الخارجية وقطاع المصارف الخاصة، وبالتالي: فإن الانخفاض الواضح في صافي صادرات القطاع العام أدى إلى تراجع رصيد الميزان التجاري الموجب حتى انقلب سالباً عام ٢٠٠٥م.

قد يرجع التزايد الملحوظ في فائض ميزان التحويلات الجارية عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥م إلى ازدياد تدفق عوائد غير المقيمين في الخارج والتي فاقت تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة نفسها، مع العلم إن الإحصاءات المسجلة التحويلات المقيمين في الخارج قد تكون غير دقيقة وأقل من الواقع، وذلك لأن قسماً من هذه التحويلات يتم عبر قنوات غير نظامية كمكاتب التحويل الخاصة وأحياناً على شكل نقود محمولة بصحبة الأشخاص، حيث لا يمكن ضبط هذه التحويلات وتقديرها من قبل المصرف المركزي.

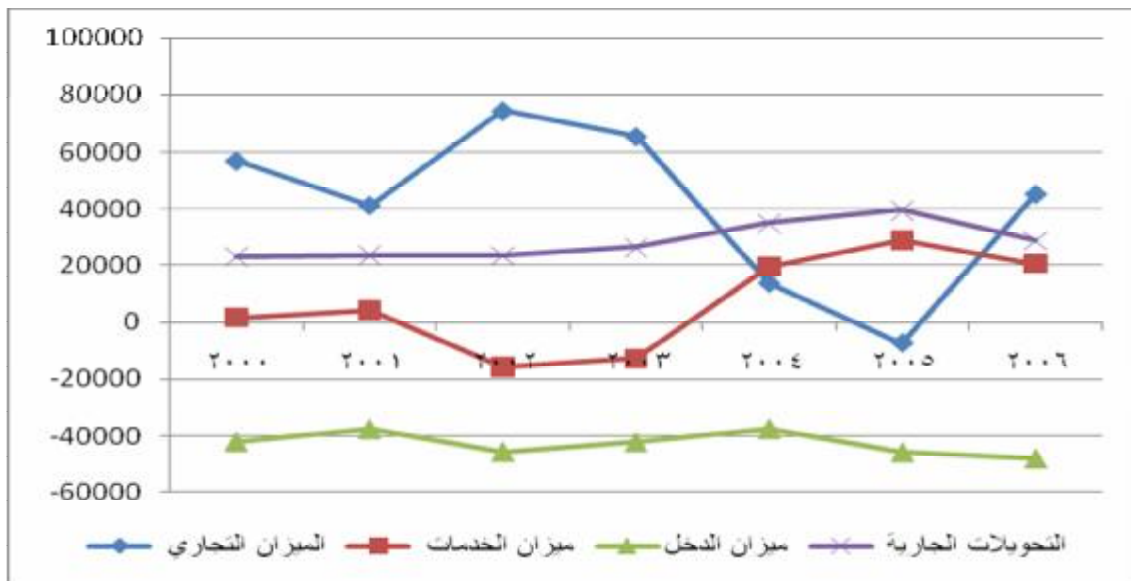
إن التحسن الملموس في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر منذ ٢٠٠٣م، جاء بعد تبسيط الإجراءات والأنظمة وانفتاح الاقتصاد السوري، كجزء من سياسات إصلاحية هدفت، ولا تزال، إلى تشجيع الاستثمار الخاص في سورية (المحلي والأجنبي).

ولمزيد من التوضيح، انظر الشكلين الآتيين:

الشكل (٣ - ٧) يوضح حركة حسابات ميزان المدفوعات
خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م



الشكل (٣ - ٨) يوضح حركة بنود الحساب الجاري
خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م



أولاً: أثر التغيرات في سعر الصرف على حسابات ميزان المدفوعات :

شهدت المرحلة المدروسة تطورات كبيرة في مجال توحيد سعر صرف الليرة السورية واستقرارها مقابل العملات الأجنبية، ولا سيما أن الليرة السورية قد مرت بصعوبات كبيرة في مراحل مختلفة من هذه الفترة متأثرة بالأوضاع السياسية التي اجتاحت المنطقة.

بدأت بعد ذلك تتعرض الليرة السورية إلى ضغوط شديدة أدت إلى هبوط سعرها أمام الدولار الأمريكي، ووصل هذا الهبوط نروته في الربع الأخير من العام ٢٠٠٥م، حيث وصل سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار في السوق السوداء إلى أكثر من ٦٠ ل.س (أي بلغت نسبة انخفاض الليرة أمام الدولار حوالي ٢٠% عن الحدود الطبيعية)، وهذا في الواقع كان مؤقتاً ومرتبباً بعوامل سياسية ونفسية وغير اقتصادية، وذلك بفعل الضغوط السياسية والنفسية التي مورست ضد سورية.

وبالتالي فإن انخفاض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار يعني إن أسعار الواردات ستخفض بالنسبة للمستهلك السوري وذلك بافتراض بقاء أسعار المنتجات الأجنبية عند مستويات معينة، ويمكن الوقوف على أثر ذلك من خلال رصد حركة الصادرات والواردات.

ففي عام ٢٠٠٥م هناك ارتفاع في قيم كل من أسعار المستهلك وسعر صرف الليرة السورية، في هذه الحالة فإن انخفاض قيمة الليرة السورية مقابل الدولار أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات وبالوقت نفسه فإن أسعار السلع المحلية ارتفعت بنفس المقدار، ما ساعد المصدرين السوريين من تسويق منتجاتهم وبيعها في الأسواق العالمية وذلك بسبب انخفاض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار، الأمر الذي مكنهم من الحفاظ على ثبات أسعار قيمة صادراتهم في السوق الأجنبية، والمحافظة على قدرتهم التنافسية.

على النقيض، منذ عام ٢٠٠٦م، بدأت القيمة الاسمية لليرة السورية مقابل الدولار بالارتفاع الكبير جداً، وبالوقت نفسه، استمر ارتفاع أسعار المنتجات المحلية، مما أثر سلباً على المصدرين الذين وجدوا أنفسهم في موقف صعب، حيث إن ارتفاع سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار أدى إلى ارتفاع أسعار صادراتهم في الأسواق العالمية، في حين انعكس ذلك الارتفاع إيجابياً على المستوردين بسبب انخفاض قيمة مستورداتهم قياساً إلى قيمة المنتجات السورية

المحلية، مقارنة سعر الصرف الاسمي مع الأسعار المحلية يفضي بنا إلى مفهوم "سعر الصرف الحقيقي".

وبالتالي نلاحظ أن الصادرات والواردات نمت خلال عام ٢٠٠٥م ولكن نتيجة زيادة معدل النمو في الواردات قياساً لمعدل نمو الصادرات فقد ازداد عجز الميزان التجاري في نهاية عام ٢٠٠٥م، ليعود إلى حالة الفائض عام ٢٠٠٦م .

كما يمكن ملاحظة الانخفاض الحقيقي في قيمة الليرة السورية من ٢٠٠٠-٢٠٠٣م، في حين بدءاً من ٢٠٠٣م حتى ٢٠٠٦م هناك ارتفاع القيمة الحقيقية لسعر صرف الليرة السورية. الأمر الذي انعكس إيجابياً على المستوردين وسلبياً على المصدرين، بالطبع يمكن استثناء صادرات النفط من هذه القاعدة نظراً للارتفاع المستمر في أسعارها في الأسواق العالمية.

ولكن بالمقابل، انخفضت القدرة التنافسية للمصنعين المحليين مما خفض من عوائد صادراتهم في حين أن أسعار المستوردات أصبحت أرخص، وقدرتها التنافسية في السوق المحلية أكبر، وبالطبع، هذا يفسر جزءاً من الوضع الحالي للتجارة الخارجية السورية والمتمثل في ارتفاع الواردات بشكل أكبر من الصادرات وزيادة عجز الميزان التجاري.

في حين أدى انخفاض قيمة العملة السورية مقابل الدولار خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣م إلى فائض في الميزان التجاري في حين أدى ارتفاع قيمة العملة السورية مقابل الدولار والذي بدأ عام ٢٠٠٤م إلى عجز الميزان التجاري.

وبحساب معامل الارتباط بين سعر الصرف والميزان التجاري خلال الفترة المدروسة
كالتالي*:

الميزان التجاري (Yi)	سعر الصرف (Xi)	العام
٣٣٣٠٧	٤٦,٣	٢٠٠٠
٤١٣٢٦	٤٦,٣	٢٠٠١
٧٤٥٣٧	٤٦,٣	٢٠٠٢
٦٥٥٤٨	٤٦,٣	٢٠٠٣
١٣٥٤٦	٥٢,٢	٢٠٠٤
٧٤٧٥-	٥٣,٤	٢٠٠٥
٤٥٢٦٧	٥٠,٩	٢٠٠٦
٢٦٦٠٥٦	٣٤١,٩	المجموع
٣٨٠٠٨	٤٨,٨	المتوسط

$$R_{yx} = \frac{\sum (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{n \cdot S_x \cdot S_y}$$

معامل الارتباط $R_{yx} = -0,79$

يتبين أن العلاقة عكسية بين المتغيرين والارتباط مقبول مما يؤكد وجود علاقة ارتباط فعلية
بين سعر الصرف والميزان التجاري.

وبحساب معامل التحديد بين المتغيرين $= 0,76$ وهذا يعني أن ٧٦% من التغيرات في حساب
الميزان التجاري يعود للتغير في سعر الصرف و ٢٤% يعود لأسباب أخرى (على فرض ثبات
العوامل الأخرى).

* كذلك تم احتساب معامل الارتباط من خلال تقنيات برنامج الإكسل (Excel) وهو يدعى correlation.
ويتم الحصول عليه من قائمة (tools – data analysis – correlation)

أما بالنسبة لتدفقات رؤوس الأموال، فإن انخفاض سعر الصرف لا يشكل دافعاً لدخول رؤوس الأموال الأجنبية كون قيمتها ستتخفض في بلد ينخفض فيه سعر صرف عملته المحلية، وتترجع على أثره الكثير من المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار والادخار والدخل حتى إن كلف الحصول على القروض الأجنبية للقطاعين العام والخاص أصبح أكثر ارتفاعاً خاصة في حال عجز القطاع المصرفي المحلي عن تأمين هذه القروض. و بحساب معامل الارتباط بين سعر الصرف وتدفقات رؤوس الأموال خلال الفترة المدروسة كالتالي:

تدفقات رؤوس الأموال (Yi)	سعر الصرف (Xi)	العام
٣٦٣٠-	٤٦,٣	٢٠٠٠
١٢٩٩-	٤٦,٣	٢٠٠١
١١٣١٢-	٤٦,٣	٢٠٠٢
٥٨٠٧-	٤٦,٣	٢٠٠٣
٤٠٦٤-	٥٢,٢	٢٠٠٤
٧٦٢٨-	٥٣,٤	٢٠٠٥
٥٢٨٨٩-	٥٠,٩	٢٠٠٦
٨٦٦٣٢-	٣٤١,٩	المجموع
١٢٣٧٦-	٤٨,٨	المتوسط

$$R_{yx} = \frac{\sum (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{n \cdot S_x \cdot S_y}$$

معامل الارتباط $R_{yx} = -٠,٢٩$

يتبين أن العلاقة عكسية بين المتغيرين والارتباط ضعيف جداً (-٠,٢٩) تقريباً، كذلك نلاحظ

عدم وجود علاقة ارتباط فعلية بين سعر الصرف وتدفقات رؤوس الأموال.

وبحساب معامل التحديد بين المتغيرين $= ٠,٣٩$ وهذا يعني أن ٣٩% من التغيرات في حساب

تدفقات رؤوس الأموال يعود للتغير في سعر الصرف بينما ٦١% يعود لأسباب أخرى (على

فرض ثبات العوامل الأخرى).

وعند حساب معامل الارتباط بين سعر الصرف وحركة التحويلات من جانب واحد خلال الفترة المدروسة كالتالي:

التحويلات من جانب واحد (Yi)	سعر الصرف (Xi)	العام
٢٣١٦٩	٤٦,٣	٢٠٠٠
٢٣٧٢٨	٤٦,٣	٢٠٠١
٢٣٥٥٧	٤٦,٣	٢٠٠٢
٢٦٥٢٤	٤٦,٣	٢٠٠٣
٣٥٠٦٢	٥٢,٢	٢٠٠٤
٣٩٦٩٨	٥٣,٤	٢٠٠٥
٢٨٩٠١	٥٠,٩	٢٠٠٦
٢٠٠٦٤١	٣٤١,٩	المجموع
٢٨٦٦٣	٤٨,٨	المتوسط

$$R_{yx} = \frac{\sum (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{n \cdot S_x \cdot S_y}$$

معامل الارتباط $R_{yx} = ٠,٩٤$

يتبين أن العلاقة طردية بين المتغيرين والارتباط متين جداً. أي وجود علاقة ارتباط فعلية بين المتغيرين خلال الفترة المدروسة.

وبحساب معامل التحديد بين المتغيرين $= ٠,٩٨$ وهذا يعني أن ٩٨% من التغيرات في حساب التحويلات من جانب واحد يعود للتغير في سعر الصرف بينما ٢% يعود لأسباب أخرى (على فرض ثبات العوامل الأخرى).

ثانياً: أثر التغيرات في سعر الفائدة على حسابات ميزان المدفوعات :

دار الكثير من الجدل مع بداية تحريك معدلات الفائدة ولاسيما مع حادثة استخدام هذه الأداة، إذ نص قانون مجلس النقد والتسليف الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢م بأنه يحق لمجلس النقد والتسليف "عند الضرورة" أن يتخذ قرارات معدلة صادرة بأكثرية ثلثي أعضاء المجلس يحدد بها المعدلات القصوى للفوائد.

شهدت التعديلات المتلاحقة لأسعار الفائدة عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤م عدم وجود رؤية واضحة، وكانت دليلاً على أن القرارات المتخذة لم تكن مدروسة بصورة جيدة، ولم تستند إلى مؤشرات واستقصاءات دقيقة، فشكل ذلك اهتزازاً لثقة المواطنين السوريين في قدرة مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي على رسم سياسة نقدية واضحة، ومستندة إلى المعايير العلمية والقوانين الاقتصادية الموضوعية في اختيار لهما.

وفي العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦م شهدت معدلات الفوائد توجهاً واضحاً نوعاً ما ومعلناً باتجاه إعادة هيكلة الودائع بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية، خاصة مع بدء نشاط المصارف الخاصة، حيث صدرت أربعة قرارات بتحريك أسعار الفائدة.

وكان الهدف من هذه القرارات تحفيز النشاط الاقتصادي وتصحيح هيكل الودائع وتهيئة المناخ الملائم لتطور السوق النقدية. ويلاحظ أنه تم اعتماد معدلات فائدة ولكن الهامش المتروك للمصارف من أجل التنافس فيما بينها هو هامش صغير ولا يرتقي إلى حد استخدامه كعنصر مهم في المنافسة، وإضافة إلى الإيجابيات التي تمت في إعادة هيكلة الودائع ساهم رفع الفوائد في انخفاض سعر الصرف نتيجة انخفاض الطلب على العملات الأجنبية.

في الواقع إن استراتيجية السياسة النقدية في إعادة هيكلة الودائع تأتي في سياق استراتيجية الدولة الهادفة إلى تهيئة الاقتصاد السوري للعمل وفق آليات اقتصاد السوق، وتشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي، وبالتالي فإن توفر الأموال القابلة للاستثمار في المصارف السورية يصب في هذا الاتجاه ولاسيما أنه سيترافق مع خطوات أخرى في تطوير القطاع المالي والنقدي وخلق أدوات مالية مشجعة للاستثمار، لا سيما قرب إصدار السندات وأذون الخزينة بالتعاون بين وزارة المالية ومصرف سورية المركزي.

وقرب افتتاح سوق الأوراق المالية السورية، وإصدار قوانين تشجيع الاستثمار مما يتطلب وجود سيولة كبيرة في المصارف السورية التي ستكون أحد المصادر المهمة لتمويل العمليات الاستثمارية المختلفة.

وقد شهد الاقتصاد السوري بدءاً من عام ٢٠٠٤م انتعاشاً اقتصادياً، رغم عدم استقرار البيئة الإقليمية والانخفاض الحاد في إنتاج النفط، وقد اكتسب الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ منذ عام ٢٠٠٤م زخماً حقيقياً، مستفيداً من ارتفاع أسعار النفط العالمية ومن السيولة الوفيرة في منطقة الخليج، الأمر الذي عزز حركة الرساميل الوافدة نحو سورية والناجمة عن تحويلات العاملين من الخارج وإنفاق السياح وحركة الاستثمار الأجنبي، الأمر الذي أعطى دفعاً قوياً لكل من الصادرات والطلب على فرص الاستثمار وازدهاراً في أسعار العقارات¹.

1- تقرير الخبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٦م في ج.ع.س، ص ١١

وبحساب معامل الارتباط بين معدل الفائدة وحساب الميزان التجاري في سورية خلال الفترة المدروسة كالتالي:

الميزان التجاري (Yi)	سعر الفائدة (Xi)	العام
٣٣٣.٧	٨	٢٠٠٠
٤١٣٢٦	٨	٢٠٠١
٧٤٥٣٧	٨	٢٠٠٢
٦٥٥٤٨	٨	٢٠٠٣
١٣٥٤٦	٦	٢٠٠٤
٧٤٧٥-	٦	٢٠٠٥
٤٥٢٦٧	٦	٢٠٠٦
٢٦٦.٥٦	٥.٠	المجموع
٣٨٠.٠٨	٧,١	المتوسط

$$R_{yx} = \frac{\sum (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{n \cdot S_x \cdot S_y}$$

معامل الارتباط $R_{yx} = ٠,٦٩$

نجد أن العلاقة طردية بين سعر الفائدة والميزان التجاري والارتباط ليس جيداً.
وبحساب معامل التحديد بين المتغيرين $= ٠,٧٥$ وهذا يعني أن ٧٥% من التغيرات في حساب
الميزان التجاري يعود للتغير في سعر الفائدة بينما ٢٥% يعود لأسباب أخرى على فرض
ثبات العوامل الأخرى).

وبحساب معامل الارتباط بين معدل الفائدة وحساب تدفقات رؤوس الأموال في سورية خلال الفترة المدروسة كالتالي:

العام	سعر الفائدة (Xi)	تدفقات رؤوس الأموال (Yi)
٢٠٠٠	٨	٣٦٣٠-
٢٠٠١	٨	١٢٩٩-
٢٠٠٢	٨	١١٣١٢-
٢٠٠٣	٨	٥٨٠٧-
٢٠٠٤	٦	٤٠٦٤-
٢٠٠٥	٦	٧٦٢٨-
٢٠٠٦	٦	٥٢٨٨٩-
المجموع	٥٠	٨٦٦٣٢-
المتوسط	٧,١	١٢٣٧٦-

$$R_{yx} = \frac{\sum (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{n \cdot S_x \cdot S_y}$$

معامل الارتباط $R_{yx} = ٠,٤٧$

نجد أن العلاقة طردية بين سعر الفائدة وتدفقات رؤوس الأموال والارتباط ليس جيداً (٠,٤٧) تقريباً.

وبحساب معامل التحديد بين المتغيرين = ٠,٣١ هذا يعني أن ٣١% من التغيرات في حساب تدفقات رؤوس الأموال يعود للتغير في سعر الفائدة بينما ٦٩% يعود لأسباب أخرى (على فرض ثبات العوامل الأخرى).

وبحساب معامل الارتباط بين معدل الفائدة وحساب التحويلات من جانب واحد في سورية خلال الفترة المدروسة كالتالي:

التحويلات من جانب واحد (Yi)	سعر الفائدة (Xi)	العام
٢٣١٦٩	٨	٢٠٠٠
٢٣٧٢٨	٨	٢٠٠١
٢٣٥٥٧	٨	٢٠٠٢
٢٦٥٢٤	٨	٢٠٠٣
٣٥٠٦٢	٦	٢٠٠٤
٣٩٦٩٨	٦	٢٠٠٥
٢٨٩٠١	٦	٢٠٠٦
٢٠٠٦٤١	٥٠	المجموع
٢٨٦٦٣	٧,١	المتوسط

$$R_{yx} = \frac{\sum (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{n \cdot S_x \cdot S_y}$$

معامل الارتباط $R_{yx} = -0,86$

نجد أن العلاقة بين سعر الفائدة والتحويلات من جانب واحد هي علاقة عكسية والارتباط متين.

وبحساب معامل التحديد بين المتغيرين $= 0,90$ وهذا يعني أن ٩٠% من التغيرات في حساب التحويلات من جانب واحد يعود للتغير في سعر الفائدة بينما ١٠% يعود لأسباب أخرى(على فرض ثبات العوامل الأخرى).

إن معدلات الفائدة مازالت كأداة وسيطة للسياسة النقدية غير فعالة ومؤثرة على ميزان المدفوعات حيث ما زالت تستخدم بطريقة غير صحيحة إذ إنه يجب أن يتدخل المصرف المركزي للتأثير في معدلات الفائدة من خلال التحكم بسعر الخصم، وليس بفرض حدود مباشرة لأسعار الفائدة التي تتعامل فيها المصارف مع الجمهور، ولكن الواقع المصرفي الذي بدأت فيه السلطات النقدية فعاليتها لم تكن هذه السلطات قادرة فعلياً على استخدام سعر الخصم في ظل تكديس الأموال في المصارف وضمن قنوات الاستثمار، وعدم وجود الأدوات المالية المناسبة وغير ذلك.

وعموماً فإن معدلات الفائدة تعتبر من الوسائل المهمة التي تستخدمها السلطات النقدية في سبيل التأثير في الكثير من المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار والادخار والتضخم وأسعار الصرف وغيرها، لكن المطلوب في البداية تحرير لمعدلات الفائدة بشكل تدريجي، وبدء اعتماد السلطة النقدية على استخدام أسعار الخصم من أجل التأثير في هذه المعدلات.

وقد أثبتت تجارب بعض الدول العربية في الإصلاح الاقتصادي إن الدول التي حققت نتائج إيجابية من عمليات الإصلاح كانت قد قامت بتحرير أسعار الفائدة على مراحل، وبصورة متوائمة مع سرعة خطوات إصلاح القطاع النقدي والمالي (كما في الأردن وتونس والمغرب واليمن). **وأهم خطوات تحرير أسعار الفائدة في هذه الدول كانت كما يلي:**

- رفع أسعار الفائدة الاسمية لتحقيق معدلات فائدة حقيقية.

- تحرير فوري لأسعار الفائدة على الودائع (عدا اليمن)

- تحرير تدريجي لمعدل الاقتراض.

- استخدام معدلات استرشادية لتحديد معدلات الاقتراض.

حيث استخدمت في تونس والأردن السوق النقدي، واستخدمت في المغرب سعر الفائدة التفضيلي تحدد كلفة الموارد للمصارف مع إضافة هامش للوساطة، أما اليمن فقد اعتمدت المعدل الممنوح للودائع الآجلة وتم التوصيل إلى التحرير الكامل لأسعار الفائدة في الأردن عام ١٩٩٠م وبقيّة الدول ١٩٩٦م.¹

1- رازي، محي الدين، واقع وآفاق الاستثمار المالي في سورية، رسالة ماجستير، بإشراف د. خالد الحريري جامعة دمشق ٢٠٠٥، ص ١٥١

وطبيعاً تختلف الظروف الاقتصادية بين دولة وأخرى، وليس المطلوب في سورية نسخ تجربة الدول الأخرى، حيث إن سياسة سعر الفائدة تتأثر بمجموعة من المحددات التي تجعلها تختلف من بلد لآخر بحيث إن سياسة موحدة لأسعار الفائدة كوصفة جاهزة قد لا تناسب جميع الدول خاصة عندما تكون المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ولعل أهم هذه المحددات:

١- درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد التي تنعكس على شكل مستوى مخاطرة معين، يمكن عندها أن يتأثر سعر الفائدة تبعاً لمستويات المخاطرة الموضوعة والمعروفة دولياً.

٢- قرارات المصارف المركزية الصادرة بشأن التأثير في أسعار الخصم والفائدة للوصول إلى أهداف معينة كمحاربة التضخم أو الانكماش أو تدفق الأموال الخارجية أو محاولة تحضير بعض القطاعات والنشاطات المستهدفة..... وغيرها.

٣- مراعاة أسعار الفائدة العالمية بشكل عام وفي الدول المجاورة بشكل خاص لما لها من تأثير كبير في تحركات رأس المال - خاصة قصير الأجل - وإمكانية اجتذابها والحد من نزوح الأموال المحلية للخارج، حتى إن أسعار الفائدة العالمية ذاتها تتحدد بعوامل متعددة كالاتفاقات الخاصة بين الشركات الكبرى والمصارف وبيوت المال، أو أسباب سياسية واقتصادية لمنح القروض للدول النامية أو معالجة الخلل في أسعار الصرف ومن ثم الميزانين الجاري والرأسمالي أو ظروف خاصة مثل حجم القرض ونوع المشروع والمركز المالي للدولة أو المؤسسة.

ثالثاً: أثر التغيرات في عرض النقود على حسابات ميزان المدفوعات :

لقد حافظ معدل نمو العرض النقدي (M_2) على مستوياته المرتفعة حتى نهاية عام ٢٠٠٥م، وقد أدى هذا الارتفاع الذي ترافق بأسعار مرنة وتقليص للإجراءات الروتينية وانفتاح اقتصادي أكبر إلى رفع معدل كل من النمو الاقتصادي والتضخم معاً.

منذ مطلع عام ٢٠٠٥م تبنى المصرف المركزي موقفاً صارماً فيما يتعلق بكمية عرض النقود في الاقتصاد السوري، ما أدى إلى انخفاض دراماتيكي في كمية العرض النقدي عام ٢٠٠٦م ولقد انعكس تأثير هذه السياسة النقدية الانكماشية على معدل التضخم، هذا بما يتعلق بالعرض النقدي بالمعنى الضيق حيث يتضح لنا أنه في حين أن السلطات النقدية في سورية قادرة على التحكم بعرض النقود بالليرات السورية فإن قدرتها على ضبط العرض النقدي بالقطع الأجنبي ضعيفة، والذي يشكل أحد طرق الدفع المتاحة في سورية.

كما نلاحظ في عام ٢٠٠٥م أن هناك فجوة بين معدل نمو (M_2) بالمعنى الواسع ومعدل نمو (M_2) بالمعنى الضيق حيث نجد نمو مؤشر العرض النقدي الشامل بمعدل سنوي قدره ١٢% في حين نما مؤشر العرض النقدي الضيق بمعدل ٩% فقط، وهذا يعكس النمو المرتفع في إيداعات القطع الأجنبي.

حتى عام ٢٠٠٣م بقيت مساهمة ودائع القطع الأجنبي (مع تأمينات الاستيراد) بين ١٢ - ١٧% من إجمالي الودائع، نلاحظ أن معدلات نمو ودائع القطع الأجنبي كانت عالية جداً في عام ٢٠٠١م (٨٦%) لكنها انخفضت عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣م، ومنذ عام ٢٠٠٤م تسارعت وتيرة ودائع القطع الأجنبي وارتفعت نسبتها إلى إجمالي الودائع من ١٤% عام ٢٠٠٣م إلى ٣٠% عام ٢٠٠٦م، ترافق ذلك مع انخفاض الودائع تحت الطلب، وترنح ودائع لأجل وودائع التوفير، لقد كان هناك عملية استبدال لودائع القطع المحلي بودائع القطع الأجنبي، الأمر الذي يفسر انخفاض قيمة المضاعف النقدي من ٢,٥ عام ٢٠٠٣ إلى ٢,٢ عام ٢٠٠٤¹

ومن أجل تحديد الآثار الحقيقية لهذه التطورات في المتغيرات النقدية على الاقتصاد السوري: نلاحظ إن نسبة الودائع لأجل وودائع التوفير في (M_3) انخفضت بين ٢٠٠٣-٢٠٠٥ م، عندما قام الأفراد بتبديل ليراتهم السورية بعملات أجنبية (الدولار بشكل رئيس) بعد الانخفاض المؤقت في قيمة سعر صرف الليرة السورية عام ٢٠٠٥ م.

وبشكل مشابه، ارتفعت نسبة تأمينات الاستيراد في (M_3) إلى ٧% عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ م، نتيجة الازدهار في أنشطة الاستيراد التي نجمت عن تحرير التجارة الخارجية، حيث سمحت أنظمة القطع للمصدرين الاحتفاظ بنسبة ٧٥% من عوائد التصدير بالقطع الأجنبي من أجل تمويل استيرادهم، في حين يتوجب عليهم إيداع الباقي (٢٥%) في المصرف التجاري السوري.

إن الارتفاع الملحوظ في الواردات في ٢٠٠٤-٢٠٠٥ م ترجع إلى تدفق هائل للقطع الأجنبي، ما أدى إلى زيادة في ودائع القطع الأجنبي وودائع تأمينات الاستيراد. إضافة إلى أن تزايد نشاط المصارف الخاصة قد شجع المصدرين والمستوردين على تحويل ودائع القطع الأجنبي من السوق الغير نظامية (السوداء) إلى المؤسسات المالية النظامية. ويمكن القول بأن السياسة النقدية للمصرف المركزي تعاني شكلاً من أشكال الضعف وعدم الفعالية، وذلك لأن هناك قسماً كبيراً ومتزايداً من العرض النقدي (M_2) الذي لا يمكن التحكم به، هذه هي الحالة بالنسبة إلى نقد القطع الأجنبي بالتحديد، والذي من المحتمل أنه يشكل جزءاً مهماً من عرض النقود ولكنه صعب القياس، على سبيل المثال، عام ٢٠٠٦ م، أثرت السياسة النقدية الانكماشية التي هدفت إلى تخفيض النقد المتداول للعملة السورية في معدل التضخم بشكل واضح ومباشر، لكن في عام ٢٠٠٤ م أدى التدفق الهائل لإيداعات القطع الأجنبي إلى تضخم مفرط وغير ممكن التحكم به.

مما تقدم: يمكننا القول بأنه كانت هناك عملية دلورية مستمرة تجري في الاقتصاد السوري خلال السنوات القليلة الماضية، حيث نلاحظ أن نسبة مساهمة إيداعات القطع الأجنبي وتأمينات الاستيراد إلى إجمالي الإيداعات المصرفية في الاقتصاد السوري ارتفعت من ١٥% عام ٢٠٠٥ م إلى ٣٠% عام ٢٠٠٦ م.

بالطبع إن التقدير الحقيقي لمستوى الدلورة في الاقتصاد السوري يجب أن يتم من خلال قياس كمية نقد القطع الأجنبي إلى كمية نقد الليرة السورية.

ولكن نظراً لندرة المعطيات الإحصائية في هذا السياق يمكننا وضع البندين الآتيين:

١- مساهمة النقد المتداول بالعملة السورية إلى إجمالي نقد العملة السورية (سيولة وإيداعات) تتزايد بشكل نسبي (وصلت إلى ٣٦% حتى نهاية ٢٠٠٦م)

٢- يقوم المصرف المركزي بنشر أرقام عن كمية النقد الموجودة في الصندوق لدى المصارف العاملة بالعملتين المحلية والأجنبية، حيث يستخدم هذا النقد في السحوبات الجارية ويعطي مؤشراً عن الأهمية النسبية لكل من نقد العملتين المحلية والأجنبية، وهنا من المهم أن نذكر الملاحظتين الآتيتين:

أ - النمو الواضح والسريع في كمية نقد القطع الأجنبي في الصندوق لدى المصارف العاملة على حساب تناقص كمية القطع المحلي.

ب- أصبحت كمية نقد القطع الأجنبي الموجود في الصندوق أكبر من كمية نقد القطع المحلي في الصندوق منذ كانون الأول ٢٠٠٥م، عندما بدأت أزمة القطع.

وهنا لا بد أن نشير إلى وجود قاعدة اقتصادية تدور حول العلاقة القوية بين عرض النقود وكمية الإنتاج، هذه العلاقة التي تسود معظم اقتصاديات العالم في كل الأوقات والتي فحواها:

طالما أن سرعة دوران النقود تبقى ثابتة، يجب أن يكون إجمالي العرض النقدي على شكل نسبة ثابتة إلى إجمالي قيمة الإنتاج، ما يعني أن معدل نمو العرض النقدي يجب أن يساوي تقريباً مجموع معدل نمو الأسعار ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك بافتراض حرية نسبية للأسعار (أي تحديد الأسعار وفق آليات العرض والطلب نسبياً)، كما هو حاصل في سورية بشكل أو بآخر منذ عام ٢٠٠٤م، حيث نجد في عام ٢٠٠٤م أن معدل نمو العرض النقدي بمعناه الواسع (متضمناً إيداعات القطع الأجنبي وتأمينات الاستيراد) بلغ حوالي ١٢% خلال ٢٠٠٤م، في حين أن معدل التضخم على أساس مؤشر أسعار المستهلك بلغ بالمتوسط ٤% مما يعني أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٨% في عام ٢٠٠٥م، نما العرض النقدي بمقدار ١٢% ولكن مؤشر أسعار المستهلك نما بمقدار ٧% مما أدى إلى معدل نمو ٥% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وفي عام ٢٠٠٦م، نما العرض النقدي وسيطاً بمقدار ١٠% في حين نمت الأسعار بمقدار ٩%، مما يعني إن قيمة معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي ستكون منخفضة جداً، إلا إذا افترضنا أن نسبة القطع الأجنبي أو أن سرعة تداول النقد قد ازدادت.

كما يلاحظ أن معدلات التضخم هي في اتجاه متزايد خلال الفترة المدروسة في حين أن معدلات نمو الكتلة النقدية (M_2) هي في تناقص، حيث انخفض نمو الكتلة النقدية من ٢٥% في العام ٢٠٠٠م إلى حدود ٣,٥% في العام ٢٠٠٦م، في حين أن معدلات التضخم ارتفعت من -١,٩% عام ٢٠٠٠م إلى حوالي ١٠,٣% في عام ٢٠٠٦م، وبحساب معامل الارتباط بين نمو الكتلة النقدية ومعدلات التضخم خلال هذه الفترة المدروسة كالتالي:

العام	نمو الكتلة النقدية (X_i)	معدل التضخم (Y_i)
٢٠٠٠	٢٥	-١,٩
٢٠٠١	٢٤,٦	٣
٢٠٠٢	١٨,٥	١
٢٠٠٣	٨,٢	٤,٨
٢٠٠٤	١٣,٢	٤,٦
٢٠٠٥	١١,٨	٧,٩
٢٠٠٦	٣,٥	١٠,٣
المجموع	١٠٤,٨	٢٩,٧
المتوسط	١٥	٤,٢

$$R_{yx} = \frac{\sum (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{n \cdot S_x \cdot S_y}$$

معامل الارتباط $R_{yx} = -٠,٨٦$

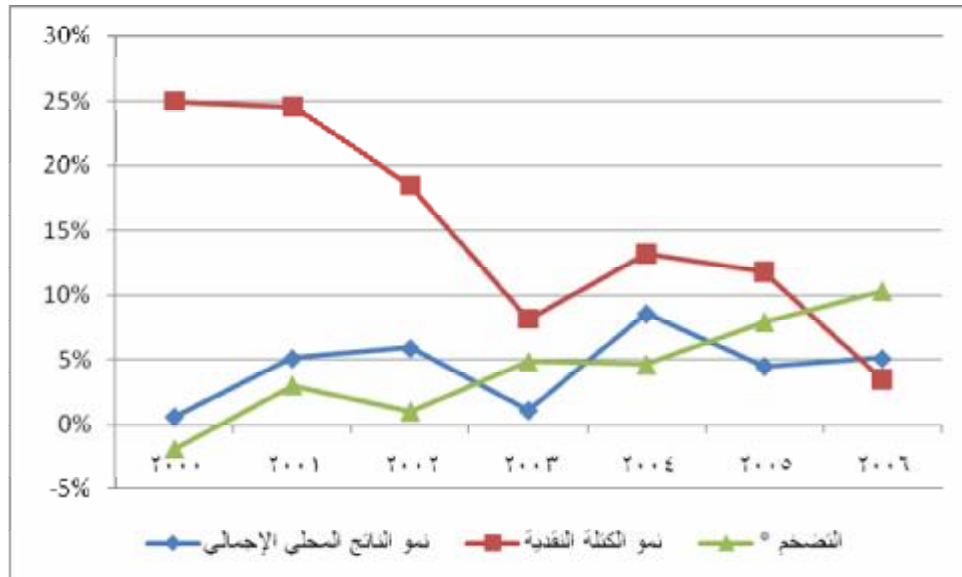
يتبين أن العلاقة عكسية بين هذين المتغيرين. ما يؤكد وجود علاقة ارتباط فعلية بين نمو الكتلة النقدية ومعدلات التضخم.

وبحساب معامل التحديد بين المتغيرين $= ٠,٣٥$ وهذا يعني أن ٣٥% من التغيرات في معدل تضخم يعود للتغير في حجم الكتلة النقدية بينما ٦٥% يعود لأسباب أخرى (على فرض ثبات العوامل الأخرى).

وتعود إلى الحالة الاقتصادية العامة التي مرت بها البلاد، ولا سيما ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية نظراً للزيادات المتتالية التي طرأت على الرواتب والأجور خلال هذه الفترة (وصلت إلى نسبة ٨٠%) إضافة إلى ارتفاع أعداد اللاجئين العراقيين في سورية بدءاً من العام ٢٠٠٤م، عدا عن ارتفاع الطلب الخارجي على المنتجات السورية، وخاصة من الدول المجاورة نتيجة تحرير التجارة مع الدول العربية، ويضاف إلى ذلك أنه مع بدء التحول لاقتصاد السوق بدأت تتكشف مكامن الضغوط التضخمية في الاقتصاد، وبدأ ارتفاع الأسعار بشكل مصطنع في الكثير من المنتجات للاستفادة من هذه المرحلة في ظل عدم تبلور كافة القوانين الناظمة لآليات السوق ولاسيما قوانين المنافسة ومنع الاحتكار وقانون التجارة والشركات.

كل ذلك يعتبر من الأسباب المهمة في ارتفاع معدلات التضخم في الفترة المدروسة.

و الشكل البياني (٣ - ٩) يوضح العلاقة بين التضخم والكتلة النقدية والنتائج المحلي الإجمالي



وبدراسة معامل الارتباط بين العرض النقدي وحساب الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة:

الميزان التجاري (Yi)	العرض النقدي (Xi)	العام
٣٣٣.٧	٦١٤٥٥٨	٢٠٠٠
٤١٣٢٦	٧٣٠.٤٩٥	٢٠٠١
٧٤٥٣٧	٨٦٥٥١٠	٢٠٠٢
٦٥٥٤٨	٩٣٥٨٩٣	٢٠٠٣
١٣٥٤٦	١٠٥٩٧٠.٩	٢٠٠٤
٧٤٧٥-	١١٨٥٤٤٤	٢٠٠٥
٤٥٢٦٧	١١٨٥٩٥٥	٢٠٠٦
٢٦٦.٥٦	٦٥٧٧٥٦٤	المجموع
٣٨٠.٠٨	٩٣٩٦٥٢	المتوسط

$$R_{yx} = \frac{\sum (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{n \cdot S_x \cdot S_y}$$

معامل الارتباط $R_{yx} = -0,38$

نجد أن الارتباط ضعيف بين العرض النقدي والميزان التجاري خلال الفترة المدروسة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٦ م.

وبحساب معامل التحديد بين المتغيرين $= 0,55$ وهذا يعني أن ٥٥% من التغيرات في العرض النقدي يعود للتغير في حساب الميزان التجاري بينما ٤٥% يعود لأسباب أخرى (على فرض ثبات العوامل الأخرى).

وبدراسة معامل الارتباط بين العرض النقدي وحساب التحويلات من جانب واحد خلال الفترة المدروسة:

التحويلات من جانب واحد (Yi)	العرض النقدي (Xi)	العام
٢٣١٦٩	٦١٤٥٥٨	٢٠٠٠
٢٣٧٢٨	٧٣٠٤٩٥	٢٠٠١
٢٣٥٥٧	٨٦٥٥١٠	٢٠٠٢
٢٦٥٢٤	٩٣٥٨٩٣	٢٠٠٣
٣٥٠٦٢	١٠٥٩٧٠٩	٢٠٠٤
٣٩٦٩٨	١١٨٥٤٤٤	٢٠٠٥
٢٨٩٠١	١١٨٥٩٥٥	٢٠٠٦
٢٠٠٦٤١	٦٥٧٧٥٦٤	المجموع
٢٨٦٦٣	٩٣٩٦٥٢	المتوسط

$$R_{yx} = \frac{\sum (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{n \cdot S_x \cdot S_y}$$

معامل الارتباط $R_{yx} = ٠,٧٩$

نجد أن الارتباط مقبول بين العرض النقدي والتحويلات من جانب واحد خلال الفترة المدروسة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٦ م.

وبحساب معامل التحديد بين المتغيرين $= ٠,٩٨$ وهذا يعني أن ٩٨% من التغيرات في العرض النقدي يعود للتغير في حساب التحويلات من جانب واحد بينما ٢% يعود لأسباب أخرى (على فرض ثبات العوامل الأخرى).

وبدراسة معامل الارتباط بين العرض النقدي وتدفقات رؤوس الأموال خلال الفترة المدروسة:

تدفقات رؤوس الأموال (Yi)	العرض النقدي (Xi)	العام
٣٦٣٠.-	٦١٤٥٥٨	٢٠٠٠
١٢٩٩-	٧٣٠٤٩٥	٢٠٠١
١١٣١٢-	٨٦٥٥١٠	٢٠٠٢
٥٨٠٧-	٩٣٥٨٩٣	٢٠٠٣
٤٠٦٤-	١٠٥٩٧٠٩	٢٠٠٤
٧٦٢٨-	١١٨٥٤٤٤	٢٠٠٥
٥٢٨٨٩-	١١٨٥٩٥٥	٢٠٠٦
٨٦٦٣٢-	٦٥٧٧٥٦٤	المجموع
١٢٣٧٦-	٩٣٩٦٥٢	المتوسط

$$R_{yx} = \frac{\sum (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{n \cdot S_x \cdot S_y}$$

معامل الارتباط $R_{yx} = -0,55$

نجد أن العلاقة عكسية والارتباط غير جيد بين العرض النقدي وحساب تدفقات رؤوس الأموال خلال الفترة المدروسة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٦ م.

وبحساب معامل التحديد بين المتغيرين $= 0,46$ وهذا يعني أن ٤٦% من التغيرات في العرض النقدي يعود للتغير في حساب تدفقات رؤوس الأموال بينما ٥٤% يعود لأسباب أخرى (على فرض ثبات العوامل الأخرى).

و نلاحظ من كل مما سبق أن السلطة النقدية في سورية خلال الفترة المدروسة حاولت اتباع سياسة الرقابة على الصرف بهدف تعظيم العائد من التعامل الخارجي، ومنه تحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) كأحد الأهداف الرئيسة للسياسة الاقتصادية من خلال المحافظة على القيمة الخارجية لليرة السورية كون أن التغير الذي يحدث فيها ينعكس على حركة الصادرات والواردات وكذلك رؤوس الأموال.

و كذلك حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية وتوفير العملات الأجنبية في السوق المحلي عن طريق توجيه رؤوس الأموال الأجنبية بواسطة الرقابة على الاستثمارات ذات الأولوية.

وإذا كانت هناك إيجابيات للدفاع عن سعر صرف مكافئ، فإن طبيعة نظام الصرف ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإدارة السياسة النقدية، ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت تقف السلطات النقدية لشراء أو بيع العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية بسعر ثابت محدد مسبقاً، فإذا ما حدث أن أصبح سعر الصرف في السوق يهدد بالانحراف عن السعر الثابت تقوم السلطات النقدية ببيع أو شراء العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، لتعمل على بقاء سعر الصرف عند المستوى الثابت المطلوب.

ولذلك فإن إتباع نظام سعر الصرف الثابت يكرس جهد السياسة النقدية لهدف التأكد من أن مستوى سعر الصرف الرسمي الثابت هو أيضاً مستوى التوازن (سعر الصرف التوازني الحقيقي)، ومعنى ذلك أن مجلس النقد والتسليف ملتزم بتعديل عرض النقود إلى المستوى المطلوب ولذلك لا تستطيع السلطات النقدية التحكم في عرض النقود وبهذا المعنى فإنها حين توافق على تثبيت سعر الصرف، فهي في الحقيقة تتخلى عن قدرتها على التحكم في عرض النقود.

وبالتالي يتم استخدام السياسة النقدية للحفاظ على التوازن الخارجي في حين يمكن استخدام السياسة المالية للحفاظ على التوازن الداخلي.

وتصل آثار جهود مجلس النقد والتسليف للتوسع في الائتمان إلى ما وراء الأسعار المحلية والنتائج المحلي، إذ إن الزيادة في الإنفاق الكلي تؤدي إلى زيادة في العجز في الحساب الجاري والضغط باتجاه تخفيض العملة.

وهو ما يلزم المصرف المركزي للتدخل، مما يؤدي إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية (رصيد ميزان المدفوعات)، وبالتالي تحبط محاولة المصرف المركزي عملية زيادة عرض النقود.

غير أن النظام المالي السليم هو الذي يؤدي إلى نتيجة عكسية أي إلى تحسين وضع صافي الأصول الأجنبية، والسبب في ذلك أن عرض النقود في ظل سعر صرف ثابت يصبح متغيراً داخلياً أي يتحدد بوساطة السلطات، بدلاً من أن يكون أداة للسياسة النقدية، والسبيل الوحيد لموازنة تغيرات عرض النقود في ظل نظام سعر الصرف الثابت هو تعديل سعر الفائدة الاسمية والحقيقية الناجمة عن إحكام السياسة النقدية يؤدي إلى تدفق نحو الداخل لرأس المال بشكل مستمر، وهذا لا يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات بشكل دائم.

فضلاً عن ذلك يمكن أن تؤدي زيادة معدل الفائدة إلى تدهور مستمر في ميزان الحساب الجاري لأنها ترفع مدفوعات الفائدة إلى العالم الخارجي، كما أن زيادة معدل الفائدة يلقي بالضغط على الأسعار وإذا لم تكن الأسعار والأجور مرنة بالشكل المناسب فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الناتج والعمالة.

المبحث الثالث

آفاق التحولات في السياسة النقدية السورية ومنعكساتها في المرحلة القادمة على ميزان المدفوعات

يمكن القول إن المرحلة الحالية منذ عام ٢٠٠٠م قد شهدت فاعلية ملحوظة للسياسة النقدية، وتأثيرها الواضح في المؤشرات الاقتصادية والنقدية وقد بدأت تتضح معالم السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد الأساسي في العام ٢٠٠٢م، وتفعيل دور مصرف سورية المركزي من خلال تفعيل مجلس النقد والتسليف بعد غياب لعقود عدة، إضافة إلى نقل جهة ارتباط المصرف المركزي إدارياً إلى رئاسة الوزراء بعد أن كان تابعاً لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لعقود عدة كإحدى مؤسساتها.

أولاً: التطورات النقدية خلال عامي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ م^١:

ارتفعت معدلات نمو العرض النقدي في عام ٢٠٠٧م، مسجلة نمواً قدره ١٢,١% للعرض النقدي بالمعنى الواسع، و ٧% للعرض النقدي بالمعنى الضيق، إلا أنه يمكن القول إن معدلات نمو كل من M_1 و M_2 قد تراجعت عن مستوياتها السابقة منذ عام ٢٠٠٠م، بالرغم من الارتفاع الحاصل في M_2 خلال عام ٢٠٠٨م، والمدفوع باستمرار التغير في بنية السيولة المحلية باتجاه بنية ودائع أكثر استقراراً، حيث انخفضت حصة العرض النقدي بالمفهوم الضيق إلى ٤٩% في عام ٢٠٠٧م من إجمالي العرض النقدي مقارنة بـ ٥٢% في عام ٢٠٠٦م و ٥٨% عام ٢٠٠٥م وهذا يمثل انزياحاً مهماً باتجاه مكونات نقدية أكثر استقراراً بجزئياتها كافة، إن هذه التطورات على صعيد مكونات العرض النقدي جاءت نتيجة للقرارات النقدية الأخيرة على مستوى سعر الفائدة ومختلف الإصلاحات النقدية والمالية الجديدة والتي أثرت بشكل فعال في زيادة كفاءة القطاع المالي والنقدي وفعاليته.

1- جميع الأرقام من النشرات الربعية للمصرف المركزي للعامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨م

هذا التقدم الملحوظ في إصلاح السياسة النقدية وممارساتها كان مدفوعاً بالاستقرار المحقق على صعيد سعر الصرف والمضي قدماً باتجاه توحيدِه بشكل كامل مع بداية عام ٢٠٠٧م، والتوجه نحو إصدار سندات خزينة خلال عام ٢٠٠٩م، والذي سيعمل على تفعيل استخدام الأدوات النقدية غير المباشرة وتطوير السوق النقدي والمالي ويساهم في زيادة قدرة السلطات النقدية على كبح الضغوط التضخمية المحتملة.

انخفض معدل نمو النقد المتداول خارج المصارف من ١٦% عام ٢٠٠٥م إلى ٥% خلال عام ٢٠٠٧م، بينما ارتفعت الودائع تحت الطلب بمعدل ١٠% خلال العام ٢٠٠٧م.

سجل المضاعف النقدي معدل نمو سالب خلال عام ٢٠٠٧م معبراً بذلك عن النمو الكبير الحاصل في القاعدة النقدية والمقدر بـ ١٨% خلال عام ٢٠٠٧م مقارنة بـ ٦,٤% خلال عام ٢٠٠٦م، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى نمو كبير في مكوناته وعلى وجه التحديد ودائع المصارف لدى المركزي، حيث سجلت نمواً قدره ٨٤% في الفترة ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٧م.

تظهر الودائع لدى المركزي ارتباطاً قوياً مع تطور الاحتياطي الفائض لدى المصرف المركزي والذي شهد نمواً استثنائياً خلال عام ٢٠٠٧م قدر بحوالي ١١٠% مدفوعاً **بعاملين اثنين**:

الأول: يتعلق بصور قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٥٢٠) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٣٠م، المتعلق بمنح فائدة ١% على الحسابات الجارية المفتوحة لدى المركزي.

والثاني: يعود إلى تطور النشاط المصرفي المرتبط بعمليات الإيداع في المصارف الخاصة مع بداية انطلاقها داخل السوق المصرفية السورية إضافة إلى السيولة غير الموظفة في القطاع المصرفي بشكل إجمالي، إضافة إلى بدء تطبيق مراكز القطع الأجنبي في المصارف العاملة داخل الاقتصاد السوري، وفي هذا السياق شهد الاحتياطي الإلزامي تطوراً ملحوظاً خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧م، حيث بدأ التطبيق الفعلي لمتطلبات الاحتياطي الإلزامي على العديد من المصارف العامة والمصارف الخاصة.

و ازدادت حصة الموجودات المحلية من ٢٥% عام ٢٠٠٣م إلى ٤٩% عام ٢٠٠٧م، كما انخفضت حصة الموجودات الأجنبية من ٧٥% عام ٢٠٠٣م إلى ٥١% عام ٢٠٠٧م.

ثانياً: التطورات المالية أو (في القطاع المالي) خلال عامي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨م:

صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٣٤٤) تاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٢م الذي ينص على إلغاء المصارف القائمة بالمنطقة الحرة وتحويلها إلى فروع للمصارف المرخص لها بموجب القانون رقم (٢٨) لعام ٢٠٠١م، ومنح هذه المصارف مهلة مدتها ستة أشهر لتوفيق أوضاعها وفق مضمون هذا القرار.

كما صدر المرسوم التشريعي رقم (٦٠) تاريخ ٢٠٠٧/١٠/١م الخاص بإصدار الأوراق المالية الحكومية والذي يهيئ بدوره الشروط اللازمة لتطوير سوق سندات الخزينة، كما يساهم أيضاً في تمكين المصرف المركزي من تطوير أدوات نقدية جديدة (أدوات نقدية غير مباشرة) يمكن أن يستخدمها المصرف المركزي في إدارة السيولة في السوق النقدي.

صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٢٩٨) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٨م الذي أعطى للمصارف العاملة هامش حركة $\pm 2\%$ حول معدلات الفوائد الدائنة بعد أن كان $0,5\%$ وفقاً لأحكام المادة الثانية من قرار الفوائد الأخير رقم (١٧٤) تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٣م، حيث تعدّ هذه خطوة مبدئية في إطار خطة تدريجية هدفها التحرير الكامل لأسعار الفائدة الدائنة.

وفي هذا الإطار صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٣٩٣) تاريخ ٢٠٠٨/٥/٥م، والذي **تضمن إجراءات رئيسين:**

الأول: يتعلق بأسعار الفائدة المدفوعة على الودائع طويلة الأجل حيث حددت بين ٧-٩% مع الحفاظ على هامش الحركة السابق.

الثاني: يتعلق بأسعار الفائدة على ودائع التوفير حيث تم رفع سعر الفائدة إلى ٦% أيضاً مع الحفاظ على هامش الحركة إضافة إلى دمج شريحتي ودائع التوفير، على أن لا يتجاوز مبلغ وديعة التوفير مليون ل.س. للمودع الواحد، كما فرض القرار أن يكون الفارق بين الحد الأدنى والحد الأعلى لمعدل الفائدة على الودائع لأجل ٣%.

و بهدف ضبط السيولة الفائضة لدى المصارف صدر(قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٣٨٩) تاريخ ٢٠٠٨/٥/٥م)القاضي بتعديل نسبة الاحتياطي الإلزامي لتصبح ١٠%.

قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٣٠٩) تاريخ ٢٠٠٧/٨/٢١م الخاص بإلغاء عمولة ١% على الحسابات الجارية للمصارف لدى المصرف المركزي.

• قرار رئيس مجلس الوزراء رقم(٢٩٤٠) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٩م الخاص بتشكيل مجلس المدفوعات الوطني.

• قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٣٠١) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥م الخاص بالسماح للمصرف العقاري بالتعامل بالقطع الأجنبي.

• قرار مجلس الوزراء رقم(٣٣٩٤) تاريخ ٢٠٠٧/٨/١٣م الخاص باعتماد معايير المحاسبة الإسلامية.

كما يبدو أن الحكومة السورية ملتزمة بإصلاح القطاعين المالي والنقدي، كجزء من سياستها الإصلاحية العامة من أجل تسريع وتيرة الانتقال إلى ما يسمى "اقتصاد السوق الاجتماعي"، لقد تضمنت التغييرات في السياسة النقدية إعادة تفعيل مجلس النقد والتسليف عام ٢٠٠٢م، الهدف الرئيس لهذا المجلس هو رسم السياسة النقدية، بما فيها ضمان استقرار سعر الصرف والتضخم، وتطوير أدوات سياسة نقدية تساهم في تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية

وتحقيق الأهداف العامة مثل:

- رفع معدلات العمالة.
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحقيق أعلى معدلات ممكنة من النمو الاقتصادي.

هذه الأهداف قد تتعارض مع بعضها البعض، بأي حال فقد صدرت العديد من القوانين والمراسيم التشريعية خلال السنوات الأخيرة، تمثل تلك الخطوات تقدماً ملموساً في مجال السياسة النقدية، وهي ستساعد في حل الكثير من القضايا الخاصة بموازين المدفوعات وصفقات التجارة الخارجية وإحصائياتها أيضاً، مع ذلك يبدو لنا أن مجلس النقد والتسليف والمصرف المركزي مازال يمارسان الدور التقليدي للسلطات النقدية من خلال استخدام أدوات سياسة نقدية مباشرة مثل نسبة الاحتياطي القانوني، تحديد أسعار صرف القطع الأجنبي، وتحديد أسعار الفائدة.

هذا يمكن تلمس خطوات حقيقية في تحرير أنظمة الرقابة على القطع الأجنبي وتخفيف القيود عليها خاصة المتعلقة في معاملات الحساب الجاري، ولكن هذه الخطوات تتميز ببطنها وانتقائياتها مع ملاحظة بقاء قيود شديدة في معاملات الحساب الرأسمالي والمالي قد تكون مبررة في الظروف الحالية، كما أنه من المنتظر اتخاذ خطوات أخرى لتحرير أنظمة القطع والصرف الأجنبي في ظل اعتبارات معينة تحكمها خصوصية وظروف الاقتصاد السوري.

كما اكتسبت مسألة الحفاظ على أسعار صرف للقطع مستقرة في سورية الأهمية القصوى في السياسة الاقتصادية حتى لو كان ذلك يتم على حساب بعض التغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، كمعدلات الاستثمار، والناتج المحلي الإجمالي لأهداف متعددة كبقاء حالة من الاستقرار في الأسعار الداخلية ومراعاة مستوى المعيشة لذوي الدخل المحدود.

وتتميز أسعار الصرف في سورية بشدة حساسيتها تجاه العوامل والمؤثرات الخارجية (السياسية على الأغلب) أكثر بكثير من العوامل والمؤثرات الاقتصادية التي يفرزها أداء الاقتصاد الوطني كان آخرها الضغوط السياسية الدولية.

وهناك محاولات جادة وحثيثة لتوحيد أسعار الصرف وجعلها قريبة من قيمتها الحقيقية إلى إن تم ذلك في بداية عام ٢٠٠٧م، بتوحيد أسعار الصرف في سعر واحد هو سعر صرف العملات الحر تحسب على أساسه أرقام الموازنة العامة وأرقام ميزان المدفوعات من أجل زيادة تحرير معاملات ميزان المدفوعات.

وحتى يتم التوصل إلى سعر صرف حقيقي لا بد من مراعاة النقاط الآتية:

- ١ - التسير الصارم والعقلاني لاحتياطات الصرف الأجنبي.
- ٢ - التدرج في قابلية تحرير الليرة السورية بما يتماشى مع تطور هيكل المبادلات التجارية.
- ٣ - تفعيل سوق الصرف المشتركة ما بين المصارف المحلية.
- ٤ - وضع نظام مخاطر الصرف بالنسبة للمتعاملين الاقتصادي، من خلال تفعيل سوق الصرف الآجل.
- ٥ - تنسيق سياسة سعر الصرف مع السياسة الاقتصادية الأخرى.

إن الوصول إلى سعر صرف حقيقي ومرن وموحد للعملة السورية يعدُّ من التدابير الضرورية التي تساعد على جعل المسار الاقتصادي أكثر فاعلية وواقعية كونه يبين التكلفة الحقيقية للنشاط الاقتصادي، ويساهم في القضاء على ظاهرة الاتجار غير المشروع بالسلع والمواد المستوردة والعملات ويشجع على التصدير وتحسين وضع ميزان المدفوعات بشكل عام.

كما ينصح بعدم اللجوء إلى سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية بقصد التأثير في الصادرات والواردات لخدمة الميزان التجاري، لأن هذه السياسة لن تتجح في الاقتصاد السوري، لكون الصادرات المحلية غير مرنة نسبياً لجهة الطلب الخارجي ومرتبطة بالأداء الاقتصادي وبالإنتاجية أكثر من ارتباطها بتخفيض قيمة الليرة.

و من جهة الواردات أيضاً الطلب المحلي غير مرن وسوف تزداد تكلفتها وقيمتها، وهذا ما حدث في عام ٢٠٠٥م إثر انخفاض قيمة الليرة السورية بما يقارب ٢٠% ولم تحسن الصادرات نتيجة هذا الانخفاض، بل على العكس زادت قيمة الواردات وحدث تضخم في الاقتصاد، حيث إن التضخم يبدي حساسية عالية للتغيرات التي تحدث في سعر صرف الليرة السورية وذلك لأن النمط الاستهلاكي المستورد يصبح أكثر تكلفة، ولكن إن ارتفاع سعر المواد الأولية والوسيلة المستوردة سوف يؤثر وبفارق زمني "تأخر زمني" في ارتفاع تكلفة السلع والخدمات المنتجة محلياً والتي بدورها ستغذي ارتفاع الرقم القياسي للأسعار من جديد، هذا لا يعني التضخم الذي شهده الاقتصاد السوري منذ عام ٢٠٠٣م سببه الوحيد سعر الصرف بل يمثل العامل الأهم إضافة إلى بعض العوامل الخاصة التي تتعلق بتأثير الأحوال المناخية على جانب العرض ولاسيما المنتجات الزراعية إضافة إلى التوترات السياسية في المنطقة

والإجراءات باتجاه تحرير الأسعار إضافة إلى أثر تدفق اللاجئين إلى الداخل السوري عامي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م، مع العلم أن تأثير صدمات العرض النقدي الحقيقي على معدل التضخم هو تأثير ثانوي ولا يحظى بأهمية بالغة، وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً.

وتتجه الجهات المعنية من أجل زيادة تحرير معاملات ميزان المدفوعات وزيادة تحرير أسعار الفائدة وجعلها أكثر مرونة واستجابة للمتغيرات الاقتصادية الفاعلة لكي تقوم بدورها الاقتصادية كسياسة نقدية مباشرة تستطيع التأثير في تدفق الاستثمارات والمصادر الائتمانية وتفعيل الاستثمار المحلي والأجنبي.

كما أن وضع خطوات تحرير الحساب الرأسمالي والمالي على المسار الصحيح يحتاج إلى أرضية ثابتة وصلبة أساسها توافر سياسات اقتصادية كلية ملائمة مستقرة أهمها السياسات النقدية (سعر الصرف والفائدة والاحتياطات) والسياسات المالية (الموازنة العامة والضرائب والرسوم) والسياسات الاستثمارية والتجارية (المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمار وتحرير التجارة الخارجية)، لذلك يجب إتباع أسلوب التحرير التدريجي والانتقائي لمعاملات الحساب الرأسمالي والمالي، لما لها من حساسية مفرطة تجاه التغيرات والتبدلات الاقتصادية الخارجية المفاجئة التي قد يتعرض لها الاقتصاد السوري كبلد نام وله خصوصية سياسية واقتصادية إقليمية معينة، فإتباع هذا الأسلوب يعطي مجالاً واسعاً لاكتشاف خطوات التحرير الملائمة وتصحيح الخطوات المتخذة غير المناسبة وإمكانية تجنب أو تخفيف حدة الصدمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد أثناء عملية التحرير.

وفي الحقيقة أن تحرير الحساب الرأسمالي سابق لأوانه في المدى القريب والمتوسط وبالتالي من المناسب أن تبقى القيود على معاملات هذا الحساب لفترة معقولة لتبدأ بعدها بتخفيف تلك القيود تخفيفاً بطيئاً ومتناسباً مع المستوى الذي وصل إليه برنامج الإصلاح الاقتصادي عامة وتحرير معاملات الحساب المالي خاصة، إضافة إلى البدء بعمليات التحرير في جانبه الدائن "دخول التحويلات الرأسمالية" أولاً ومن ثم يأتي تحرير الجانب المدين لاحقاً.

وللقطاع الحكومي أولاً ومن ثم بقية القطاعات الأخرى، أي السماح بالتحويلات الرأسمالية للخارج ومن قبل القطاع الخاص في آخر مراحل تحرير ذلك الحساب، لأن الاقتصاد السوري مازال بحاجة لبقاء الأموال لتمويل التنمية بدلاً من أن تنزح للخارج خشية أن يحدث تدفقها للخارج قبل الأوان أزمة في التمويل وحوادث تقلبات في أسعار الفائدة والصرف.

صحيح أن هناك تحويلات رأسمالية للخارج تتم بطرق غير مشروعة، ولكن هذا لا يمنع من بقاء بعض القيود على تحركاتها لأنها الحل المعقول المتوفر حالياً بيد الإدارة الاقتصادية، ومع ذلك لا بد من الوصول إلى حل أفضل على المدى الطويل وهو تحسين بيئة العمل الاقتصادي والاجتماعي وشروطهما وتأمين استقرار اقتصادي كلي مستمر كي يبقى الاقتصاد المحلي جاذباً لتلك التحويلات وليس منفراً منها.

ويعدُّ إصلاح القطاع المالي والمصرفي وتطويرهما حجر الزاوية بالنسبة للإصلاحات الاقتصادية بشكل عام "يكفي أن نذكر أن نجاح تحرير حساب رأس المال يتوقف كثيراً على مدى تطور القطاع المالي المصرفي وتقدمه في البلد المعني" وإذا أردنا النجاح في عملية الانفتاح مع الأسواق المالية فمن الضروري أن تكون القطاعات المالية والممارسات المصرفية مهيأة لهذا الوضع فبقدر ما تكون هذه القطاعات متطورة ومتقدمة بقدر ما يتيح ذلك عدم ضياع الفرص المتاحة على صعيد الاقتصاد العالمي وبقدر ما يعطي ذلك للاقتصاد المحلي الحصانة المطلوبة ضد حدوث أزمات مالية محتملة.

كما أن سياسة التعاقب والتدرج في سياسة الإصلاح مطلوبة، لكن يجب أن لا تكون مبرراً للتأخر في إدخال الإصلاحات الضرورية في أقرب فرصة ممكنة، والحاجة إلى مزيد من الشفافية والإفصاح وتجنب تضارب المصالح إضافة إلى ضرورة الارتقاء بالممارسات المحاسبية المتبعة وإجراءات التدقيق والرقابة الاحترازية ولاسيما أن إجراءات إدارة المخاطر كمعايير بازل (٢) غير مطبقة بشكل كامل في النظام المصرفي السوري، وهناك العديد من الخطوات والإجراءات اللازمة لتحسين أداء المصرف المركزي والمؤسسات المالية في سورية.

النتائج

انطلقت في هذا البحث من الفرضيات الآتية:

- ١ - إن السياسات النقدية والإجراءات التي تتبعها سورية منذ سنوات عدة كان لها منعكسات مباشرة وغير مباشرة على حسابات ميزان المدفوعات وسيترتب عليها منعكسات مستقبلية على وضع ميزان المدفوعات في سورية.
- ٢ - ميزان المدفوعات يوفر مجالاً حقيقياً ليتكيف عرض النقد المحلي مع الطلب عليه.

وانتهيتُ إلى:

أولاً: شهدت الفترة المدروسة تطورات كبيرة في مجال توحيد سعر صرف الليرة السورية واستقراره مقابل العملات الأجنبية، ولاسيما أن الليرة السورية مرت بصعوبات كبيرة في مراحل مختلفة من الفترة المدروسة متأثرة بالأوضاع السياسية التي اجتاحت المنطقة، وبالفعل استطاعت السياسة النقدية عبر المصرف المركزي أن تواجه هذا التحدي، بالحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة السورية إلى أن وصلت إلى توحيد أسعار الصرف المتعددة في بداية عام ٢٠٠٧م، حيث تم توحيد أسعار الصرف المطبقة على عمليات الدولة والقطاع العام، وعلى عمليات القطاع الخاص في نشرة أسعار صرف واحدة للعملات هي:

"نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية" ويصدرها المصرف المركزي يومياً، إضافة إلى ذلك تم تنظيم مراكز القطع لدى المصارف من أجل معرفة رصيد القطع الأجنبي بصورة مستمرة، والتزام المصرف المركزي بتزويد هذه المصارف بالقطع عند نقصه لديهم، وشرائه منهم عند الفائض. وبالتالي أصبح المصرف المركزي اليوم يتحكم وإلى حد كبير بتحديد سعر الصرف بعد أن كان يتأثر فقط بمؤثرات خارجة عن سياسة مصرف سورية المركزي وتحدده قوى مختلفة في السوق السوداء، وفي أسواق الدول المجاورة: لبنان والخليج والأردن، وفي سبيل استمرار

استقرار الليرة السورية، تم فك ارتباط الليرة السورية بالدولار وربطه بسلة عملات تعكس هذه السلة نسب مكونات ميزان المدفوعات في سورية بما يخفف من حدة تقلبات سعر الدولار على الليرة السورية.

ثانياً: شهدت الفترة المدروسة بداية تحريك معدلات الفائدة بشكل دار حوله الكثير من الجدل ولاسيما مع حداثة استخدام هذه الأداة، حيث شهدت التعديلات المتلاحقة لأسعار الفائدة عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ عدم وجود رؤية واضحة ودليلاً على أن القرارات المتخذة لم تكن مدروسة، فشكل ذلك اهتزازاً لثقة المواطنين السوريين في قدرة مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي على رسم سياسة نقدية واضحة ومستندة إلى المعايير العلمية والقوانين الاقتصادية الموضوعية في أول اختبار لها.

بينما شهدت التعديلات عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م توجهاً واضحاً نوعاً ما ومعلنأً باتجاه إعادة هيكلة الودائع بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية، خاصة مع بدء نشاط المصارف الخاصة، حيث صدرت أربعة قرارات بتحريك أسعار الفائدة، ولكن على الرغم من تحديد أسعار الفائدة بناءً على معايير سوقية، فإن سيطرة المصارف العامة على النظام المالي يعني أن إقرار أسعار الفائدة قد تحول من جزء من الحكومة (المصرف المركزي) إلى جزء آخر (المصارف العامة) وبالتالي، فإن انعدام المنافسة في القطاع المالي يقلل من قدرة سعر الفائدة على عكس التكلفة الحقيقية للاقتراض والعائد الحقيقي للإيداع.

و بالنتيجة، لا نتوصل إلى التوازن المنشود بين الادخار والاستثمار.

ثالثاً: شهدت الفترة المدروسة نمو الكتلة النقدية (M_2) بمعدل متناقص، حيث انخفض نمو الكتلة النقدية من ٢٥% في عام ٢٠٠٠م إلى ٣,٥% عام ٢٠٠٦م، في حين ارتفعت معدلات التضخم من -١,٩% عام ٢٠٠٠م إلى حوالي ١٠,٥% في عام ٢٠٠٦م،

وبحساب معامل الارتباط بين نمو الكتلة النقدية ومعدلات التضخم خلال هذه الفترة تبين أن العلاقة عكسية بين هذين المتغيرين (-٠,٨٦ تقريباً) مما يؤكد وجود علاقة ارتباط فعلية بين نمو الكتلة النقدية ومعدلات التضخم.

هذا يدل أن حركة التضخم في الفترة المدروسة بدأت من العوامل غير النظامية والمألوفة الحدوث ومن بينها الظروف المناخية وما تحدثه من صدمات على صعيد العرض، والتوترات السياسية التي شهدتها المنطقة، وهذه الصدمات قد تستمر أحياناً لبعض الوقت إلا أنها صدمات مؤقتة في طبيعتها وغير هيكلية، كما يبدي التضخم حساسية عالية لصدمات سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية (مساهمات سلبية)، إضافة إلى ضعف المنافسة والتوازن في الأسواق وأسعار الفائدة الحقيقية السلبية، وعدم تبني مؤشر اسمي في الاقتصاد لتثبيت توقعات التضخم.

رابعاً: يمكن القول إن السلطة النقدية لم تستخدم سوى معدلات الفائدة كأحدى الأدوات الوسيطة للسياسة النقدية وبطريقة غير صحيحة، إذ إنه يجب أن يتدخل المصرف المركزي للتأثير في معدلات الفائدة من خلال التحكم بسعر الخصم، وليس بفرض حدود مباشرة لأسعار الفائدة التي تتعامل بها المصارف مع الجمهور ولكن ضمن الواقع المصرفي الذي بدأت فيه السلطات النقدية فعاليتها لم تكن هذه السلطات قادرة فعلياً على استخدام سعر الخصم في ظل تكديس الأموال في المصارف وضعف قنوات الاستثمار، وعدم وجود الأدوات المالية المناسبة وغير ذلك، أما نسبة الاحتياطي الإلزامي فقد حددته السلطة النقدية بنسبة ٥% من الودائع ولكنه لا يشكل أداة نقدية فاعلة في ظل الارتفاع الكبير في الودائع في المصارف مقارنة مع القروض بالرغم من تعديل هذه النسبة إلى ١٠% عام ٢٠٠٨م بهدف ضبط السيولة الفائضة في المصارف.

وبخصوص عمليات السوق المفتوحة من المعروف أنه لا يمكن للسلطة النقدية استخدام هذه الأداة المهمة في ظل عدم وجود سوق للأوراق المالية أولاً، وعدم وجود أدوات خزينة وسندات حكومية كي يتم استخدامها (بيعاً أو شراءً) من أجل التأثير على حجم الائتمان المصرفي ثانياً.

خامساً: على الرغم من الإصلاحات التي تم تطبيقها في القطاع المالي منذ عام ٢٠٠٠م فإنه لا تزال مجموعة من المشكلات التي لم تتم معالجتها بعد:

١- لا تزال درجة انتشار شبكة المصارف العامة والخاصة ضعيفة وغير فعالة.

٢- عدم تنوع الأدوات المالية في القطاع المصرفي بسبب غياب أسواق نقدية ومالية فعالة.

٣- تقييد درجة استقلالية المصرف المركزي مما يجعل منه أداة لتنفيذ أهداف صانعي السياسات.

إن واقع القطاع المصرفي وما يعانيه من مشكلات متعددة يشكل تحدياً كبيراً للمصارف السورية، إلا أنه لا يعتبر التحدي الوحيد لتلك المصارف، فقد أفرزت المستجدات والتطورات في القطاع المالي والمصرفي الإقليمي والعالمي تحديات أخرى يتوقع أن يكون لها بالغ الأثر على المصارف السورية ويمكن إجمال هذه التحديات: التحرير المالي، والتغير في الثقافة الإدارية للمصارف، وانتشار الخدمات المصرفية عبر الإنترنت..... وغير ذلك.

سادساً: بالرغم من أن رصيد الميزان الكلي لميزان المدفوعات كان موجباً خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥م، ولكنه يتناقص خلال تلك الفترة ليصل إلى عجز في عام ٢٠٠٦م، وهذا يخفي عدداً من الاختلالات التي أدت إلى ذلك:

١- ضعف إمكانيات القطاعات الإنتاجية والخدمية وعدم قدرتها على المنافسة في السوق المحلية والدولية.

٢- تركيب الصادرات يعتمد على مواد أولية غير مستدامة مثل النفط والمواد الزراعية الأولية وهي فرص ضائعة من حيث إمكانية الحفاظ عليها وزيادة القيمة المضافة عليها.

- ٣- تضخم في حجم استيراد القطاع الخاص نتيجة الاعتماد على الصناعات ذات المحتوى الاستيرادي العالي، والتي لا تنتج قيمة مضافة عالية، ولا تملك القدرة على المنافسة بدليل ضعف صادرات القطاع الخاص.
- ٤- مجموعة معقدة من الإجراءات والقرارات غير المستقرة والتي تؤثر في التوقعات العقلانية للمصدرين والمستوردين والمستثمرين.
- ٥- ضعف في إيراد السياحة بالرغم من الإجراءات العديدة في القطاع السياحي التي تم اتخاذها مؤخراً.
- ٦- استيراد عال لخدمات النقل والتأمين والمال.
- ٧- تدفق خارج كبير لدخل عوامل الإنتاج لغير المقيمين المتمثل بصورة رئيسة بشركات عقود الخدمة.
- ٨- ضعف البيانات حول تحويلات العاملين السوريين في الخارج وتدفق رؤوس أموال غير مصرح بها.
- ٩- ضعف حجم الاستثمارات بصورة عامة، والأجنبي المباشر بصورة خاصة.

سابعاً: إن السلطة النقدية في سورية خلال الفترة المدروسة حاولت اتباع سياسة الرقابة على الصرف بهدف تعظيم العائد من التعامل الخارجي، ومنه تحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) كأحد الأهداف الرئيسة للسياسة الاقتصادية من خلال المحافظة على القيمة الخارجية لليرة السورية كون أن التغير الذي يحدث فيها ينعكس على حركة الصادرات والواردات وكذلك رؤوس الأموال، وكذلك حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية، وتوفير العملات الأجنبية في السوق المحلي عن طريق توجيه رؤوس الأموال الأجنبية بوساطة الرقابة على الاستثمارات ذات الأولوية، لكن في ظل سعر الصرف الثابت تقف السلطات النقدية لشراء أو بيع العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية بسعر ثابت محدد مسبقاً، فإذا ما حدث أن أصبح سعر الصرف في السوق يهدد بالانحراف عن السعر الثابت تقوم السلطات النقدية ببيع أو شراء العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، لتعمل على بقاء سعر الصرف عند المستوى الثابت المطلوب، هو أيضاً

مستوى التوازن (سعر الصرف التوازني الحقيقي)، ومعنى ذلك أن المصرف المركزي ملتزم بتعديل عرض النقود إلى المستوى المطلوب ولذلك لا تستطيع السلطات النقدية التحكم في عرض النقود، وبالتالي فإن السلطة النقدية تتخلى عن قدرتها على التحكم في عرض النقود، وبالتالي يتم استخدام السياسة النقدية للحفاظ على التوازن الخارجي، والسبيل الوحيد لموازنة تغيرات عرض النقود هو تعديل سعر الفائدة وهذا ما حدث بالضبط خلال الفترة المدروسة.

ثامناً: يمكن تلمس خطوات حقيقية في تحرير أنظمة الرقابة على الصرف الأجنبي وتخفيف القيود عليها خاصة المتعلقة في معاملات الحساب الجاري ولكن هذه الخطوات تتميز بانتقائيتها وببطنها نوعاً ما، كما تعمل السلطة النقدية إلى زيادة تحرير أسعار الفائدة وجعلها أكثر مرونة واستجابة للمتغيرات الاقتصادية الفاعلة بهدف تحرير معاملات ميزان المدفوعات، مع ملاحظة بقاء قيود شديدة في معاملات الحساب الرأسمالي وعدم الدقة في بنود الحساب الرأسمالي وبالتالي عدم القدرة على دراسة تفاصيله وتحليله بشكل علمي.

المقترحات

أولاً: يعدُّ سعر الصرف أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الفاعلة في الاقتصاد، وترتبط تغيرات سعر الصرف ارتباطاً وثيقاً مع السياسات الاقتصادية الأخرى للدولة والمتمثلة في السياسة النقدية والمالية والتجارية وذلك نظراً لتأثيره الكبير في سياسات رفع القدرة التنافسية وسياسات إدارة الطلب والكثير من القضايا المتعلقة بميزان المدفوعات وصفقات التجارة الخارجية، وإحصائياتها أيضاً.

من هنا لا بد من تدعيم إرساء سعر صرف حقيقي يسمح بامتصاص الصدمات الخارجية من خلال:

- ١ - التسيير الصارم والعقلاني لاحتياطيات الصرف الأجنبي.
- ٢ - التدرج في قابلية تحرير الليرة بما يتماشى مع تطور هيكل المبادلات التجارية.
- ٣ - تفعيل سوق الصرف المشتركة ما بين المصارف.
- ٤ - تنسيق سياسة سعر الصرف مع السياسات الاقتصادية الأخرى.
- ٥ - وضع نظام مخاطر الصرف بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين، من خلال تفعيل لسوق الصرف الآجل.

ولكن هذا لا يعني اتباع نظام تعويم سعر الصرف إنما اعتماد هامش بين نظام سعر الصرف الثابت والمعوم، لأن معظم البلدان التي تتبع نظام التعويم تتدخل حين ترى أن هناك خطراً يؤدي بسعر الصرف إلى الابتعاد عن مستوى التوازن ومن ناحية أخرى بين القدرة الكاملة لرأس المال على الحركة، وانتقاء هذه الحركة بالكامل. حيث إن الهدف ليس بالضرورة التحول فوراً من نظام إلى آخر بقدر ما هو دعوة إلى التفكير والمراجعة للمشاكل التي يسببها سعر الصرف القائم والعمل على معالجتها.

ثانياً: الاستمرار في سياسة تحرير أسعار الفائدة على مراحل من أجل زيادة تحرير معاملات ميزان المدفوعات واستجابة للمتغيرات الاقتصادية الفاعلة لكي تقوم بدورها الاقتصادي كسياسة نقدية مباشرة تستطيع التأثير في تدفق الاستثمارات والمصادر الائتمانية وتفعيل الاستثمار المحلي والأجنبي. وأهم خطوات تحرير أسعار الفائدة هي:

- ١- رفع أسعار الفائدة الاسمية لتحقيق معدلات فائدة حقيقية.
- ٢- تحرير فوري لأسعار الفائدة على الودائع.
- ٣ - تحرير تدريجي لمعدلات الاقتراض.
- ٤ - استخدام معدلات استرشادية لتحديد معدلات الاقتراض.

ثالثاً: بما يتعلق بالاختلال الهيكلي لميزان المدفوعات السوري لا بد من العمل:

- ١ - تطوير بنية الصادرات وتنويع هيكلها والاعتماد على تصدير المنتجات ذات الأسواق الصاعدة عبر البحث عن أسواق جديدة تفتح المجال أمام الصادرات السورية وتفعيل الاتفاقيات العربية والدولية والربط مع شركات التسويق والإنتاج العالمية.

- ٢ - تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السوري والسعي الجاد لتحويل صادراتنا التقليدية إلى المنتجات المصنعة الجاهزة وذات القيمة المضافة العالية وذلك من خلال العمل على رفع كفاءة الاستثمار وتحسين نوعيته.

- ٣ - دعم الاستثمار في دراسة الأسواق الأجنبية المستهدفة ونشر الوعي المتعلق بالنوعية إضافة إلى سياسات تمويلية داعمة للتصدير خاصة للقطاع الخاص وقد يكون تطوير مركز التجارة الخارجية للقيام بهذه المهمة كمرحلة أولية.

- ٤ - اتخاذ الإجراءات المناسبة والمحفزة لجذب استثمارات المغتربين والعرب والأجانب.

- ٥ - الاهتمام بالخدمات ولاسيما السياحة وكذلك الأمر بالنسبة للنقل والشحن والترانزيت وذلك من خلال:

- أ - تشجيع الاستثمار السياحي وتحسين مستوى الخدمات السياحية.
- ب - الترويج السياحي واستثمار مقومات السياحة المتوفرة في سورية.
- ج - العمل على تخفيف نفقات الشحن والنقل واتخاذ الإجراءات المناسبة لزيادة كفاءة المرافق الخدمية وتخفيف القيود والإجراءات المتعلقة بها.
- ٦ - إعادة النظر في السياسات الزراعية والصناعية المعمول بها حالياً وبمعنى أشمل إعادة هيكلية الاقتصاد الوطني بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية العالمية/الشراكة الأوروبية - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى - اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع تركيا - الاتفاقيات الثنائية/.
- ٧ - إجراء دراسة متعمقة للميزات النسبية السورية مقارنة مع شركائها التجاريين(أوروبا - العرب)وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات التصدير نظراً لتوفير هذه المقومات.
- إن تحسين أداء ميزان المدفوعات مرتبط بتفعيل دور كل القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع العام والخاص تحت مظلة اقتصاد السوق الاجتماعي القائم على معادلة التوافق بين(الأسواق وانطلاقها)و(الدولة وتوجهاتها)أي تحقيق البعدين الاقتصادي والاجتماعي ، وإقامة تنافسية حقيقية بين القطاع العام والخاص على أسس واضحة ومتساوية ومتكافئة.

رابعاً: متابعة نهج التحرير التدريجي والانتقائي وأسلوبهما لمعاملات الحساب الرأسمالي والمالي، لما لها من حساسية مفرطة تجاه التغيرات والتبدلات الاقتصادية الخارجية المفاجئة التي قد يتعرض لها الاقتصاد السوري كبلد نام وله خصوصية سياسية واقتصادية وإقليمية معينة، فإتباع هذا الأسلوب يعطي مجالاً واسعاً لاكتشاف خطوات التحرير الملائمة وتصحيح الخطوات المتخذة غير المناسبة وإمكانية تجنب أو تخفيف حدة الصدمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد أثناء عملية التحرير، خاصة في حال كان سعر الصرف ثابتاً، ووجود فروقات واسعة بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية. فقد دلت تجارب الاقتصادات الآسيوية على أنه من الضروري أن نمضي بحذر في فتح حساب رأس المال وأن نتوقع المخاطر

المتصلة بذلك ونقلها إلى أدنى حد، فالعبرة في نتائج الإصلاحات أكثر مما تتعلق بسرعتها.

خامساً: التأكيد على دور الدولة في الاقتصاد من خلال:

- ١- وضع استراتيجية تنمية جديدة تحقق التراكم الرأسمالي المتنامي (عبر دعم الصناعة الوطنية التحويلية بشقيها العام والخاص) وتضمن التوزيع الكفء لموارد الدخل القومي، وتهتم ببناء الرأسمال البشري.
- ٢- تحسين القدرة الاقتصادية في مواجهة الصدمات الخارجية عن طريق خفض التشوهات التي تحدث في الأسعار والأجور، والعمل على دعم مرونة سوق العمل ورأس المال، وهذا بهدف مواكبة القطاع الإنتاجي لمراحل أعلى من النمو الاقتصادي.
- ٣- تحسين كفاءة النظام المصرفي وديناميكيته من خلال مراقبة تطبيق المعايير الدولية في المصارف العاملة في سورية.
- ٤- مراجعة مفهوم الإصلاح الاقتصادي وأهدافه وأدواته باتجاه صياغة نظرية عامة للانتقال، تنطلق من خصوصيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي السوري.

المراجع:

أولاً: الكتب

أ - الكتب العربية:

- ١- جمعة، محمد صالح، السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠م، دار الرضا للنشر، ٢٠٠٥م.
- ٢- قريصة، صبحي إدريس، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، ١٩٨٤م.
- ٣- كنعان، علي، اقتصاديات المال والسياسات المالية والنقدية، دار الرضا للنشر، ١٩٩٧م.
- ٤- كنعان، علي، النظام النقدي والمصرفي السوري "مشكلاته واتجاهات إصلاحه"، دار الرضا للنشر، ٢٠٠٠م.
- ٥- عوض الله، زينب والغولي، سامي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٣م.
- ٦- شافعي، محمد زكي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، ١٩٧٧ م ،
- ٧- عوض، مروان، دراسات تطبيقية وعملية في التعامل بالعملة الأجنبية وعمليات الاستثمار، دار آرام ، عمان، ١٩٨٥م.
- ٨- حاج سعيد، محمود ونحاس، موفق عباس، سياسة وإدارة أسعار الصرف في الجمهورية العربية السورية، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦م.
- ٩- الحوراني، أكرم، النقود، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٧م.
- ١٠- السمد، محمد مروان والشامية، أحمد زهير، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨م.
- ١١- عبد الحميد، عبد المطلب، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.
- ١٢- الحسني، عرفات، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ٢٠٠٢م.
- ١٣- عابد، محمد سيد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ١٩٩٩م.
- ١٤- الصرن، رعد، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، ٢٠٠٠م.
- ١٥- محمد الفاو، ابراهيم، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢م.

- ١٦ - ملاك، وسام، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٠م.
- ١٧ - عبد الحميد، عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني، مجموعة النيل للنشر، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- ١٨ - عجمية، محمد عبد العزيز، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.
- ١٩ - عبد الله، عقيل الجاسم، النقود والمصارف، دار مجد لاوي للنشر، عمان، ١٩٩٩م.

ب - الكتب الأجنبية:

- 1- Sause, Gorge: Money, Banking, and Economic activity, . D. C. Health and company, New York, 1960
- 2- Kedyer, Nur: Money, Policy Application, M.E.T.V. Ankara, 1986
- 3- William, A. Alexander and Charles Enoch: The Adoption of Indirect Instruments of Monetary Policy. by a staff team, International Monetary Fund, Washington D.C, 1995
- 4- Paul A. Samuelson, William D. Nordhaus, Economics. Fourteenth Edition, 1992
- 5- Peter S. Rose: Money and capital Markets – 8th edition, Texas university, the MC Graw. Hill, 2003
- 6- Frederics. Mishken. The Economics of money, Banking and financial markets. 7th Edition, 2004
- 7- Robert F. Bruner, Mark R. Eaker, Redward free man, Robert E. Spekman, Elizabeth Olmsted Teisberg, S. Venkataraman: The portable MBA, Business & Economics. 2003
- 8- Peter Bofinger, Monetary Policy: Goals, Institutions, strategies, and Instruments Oxford university Press, 2001.

ثانياً: الدوريات:

- ١- السماق، محمد توفيق، تحريك أسعار الفائدة (تردد في القرار واهتزاز في المصادقية)، مجلة أبيض وأسود، ١٢/١/٢٠٠٤م.
- ٢- العباس، بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٠م.
- ٣- سليمان، حيان، التضخم النقدي، مجلة الاقتصاد والنقل، العدد ٨ أيلول، ٢٠٠٥م.
- ٤- شاكر، فؤاد، القطاع المصرفي العربي ومستقبل القطاع المصرفي السوري، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٧٨، ٢٠٠٤م.
- ٥- خضور، رسلان، منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات والواردات وإعادة توزيع الدخل، بحوث اقتصادية عربية، تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ٢٠٠١م.

ثالثاً: النشرات والتقارير الرسمية:

- ١- النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي، الأعداد من ٢٠٠٠م حتى ٢٠٠٨م.
- ٢- المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، الأعداد من ٢٠٠٠م حتى ٢٠٠٨م.
- ٣- التقرير والبيان الختامي المعلن في ١٤ أيار ٢٠٠٦م في إطار المشاورات التي يجريها صندوق النقد الدولي - التي تسمى مشاورات المادة الرابعة - بعثة صندوق النقد الدولي، دائرة الشرق الأوسط وآسية الوسطى.
- ٤- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، واشنطن، الطبعة العربية، الفصلان السابع والثامن.
- ٥- الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م، الفصل الخامس، السياسات الاقتصادية ومقومات برنامج الإصلاح الاقتصادي، هيئة تخطيط الدولة، ٢٦/٣/٢٠٠٦م.

رابعاً: الندوات والمؤتمرات:

- ١- كنعان، علي، تعقيب على محاضرة للدكتور عارف دليلة بعنوان عجز الميزانية في سورية وسبل معالجته (النتائج والأسباب)، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، ١٩٩٩م.
- ٢- ابراهيم، غسان، السياسات الاقتصادية والبعد الاجتماعي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٦م.
- ٣- دليلة، عارف، الكتلة النقدية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، ١٩٩٤م.
- ٤- ميالة، أديب، المؤتمر السوري للخدمات المالية والمصرفية، دمشق، ٢٣/١١/٢٠٠٦م.

خامساً: الرسائل العلمية:

- ١- رازي، محي الدين، واقع وآفاق الاستثمار المالي في سورية، رسالة ماجستير بإشراف د. خالد الحريري، جامعة دمشق، ٢٠٠٥ م.
- ٢- غدير، هيفاء، السياسة المالية والنقدية كأداة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية، رسالة ماجستير بإشراف د. محمد صقر، جامعة تشرين، ٢٠٠٥ م.
- ٣- حساني، عبد الرزاق، الوضع الراهن لاقتصادنا النقدي، رسالة ماجستير، بإشراف د. موفق السيد حسن، جامعة دمشق، ١٩٩٣م.

سادساً: المواقع الالكترونية:

- 1- WWW.Imf.org
- 2- WWW.amf.org
- 3- http://WWW.Champress.Net/?Page=show_det,id=33
- 4- http://WWW.Mafhoum.com/syr/articles_01/akhrass.htm
- 5- <http://WWW.bankofengland.co.uk/monetarypolicy/index.htm>

الملحق الإحصائي :

الجدول (١ - ١) القروض والودائع لجميع المصارف العاملة في سورية لعامى ٢٠٠٥ - ٢٠٠٠ م

الودائع				القروض				المصرف
النسبة إلى المجموع %	٢٠٠٥	النسبة إلى المجموع %	٢٠٠٠	النسبة إلى المجموع %	٢٠٠٥	النسبة إلى المجموع %	٢٠٠٠	
٦٣	٣٩٤٢١١	٧٣,٠٦	٢٣٦٤٠٦,٨	١,١	١٥٣٣٣٤	٧٩,٢٧	١٨٧٣٤٠,٢	المصرف التجاري
٣,٤	٢١٢٩٢	١,٦١	٥٢٢٥,٤	٠,١	١٣٤٦٨,٢	١,١٨	٢٧٧٩,٥	المصرف الصناعي
٣,٠١	١٨٨٢١	٣,٠٨	٩٩٦٣,٥	٠,٠٥	٦٩١٧,٩	٣,٧١	٨٧٥٨,٦	المصرف الزراعي
٨,٧٩	٥٥٠٥٠,٧	١١,١٣	٣٦٠٢٩,٧	٠,٣٦	٤٩٧٤٠,٥	٥,٤	١٢٧٨٠,٧	مصرف التسليف الشعبي
١٠,٠٥	٦٢٩٠٦	٨,٢٦	٢٦٧٢٠	٠,٤٦	٦٤٥٧٥,١	١٠,٤٤	٢٤٦٧٠,٥	المصرف العقاري
١,١٤	٧١٠٥	٢,٨٦	٩٢٤٣,٨	٩٧,٨٦	١٣٦٤٦٠٠٠	-	-	مصرف توفير البريد
١٠,٦٣	٦٦٥٥٧	-	-	٠,٠٧	٩٦٣٧,٣	-	-	المصارف الخاصة
١٠٠	٦٢٥٩٤٢,٧	١٠٠	٣٢٣٥٨٩,٢	١٠٠	١٣٩٤٣٦٧١	١٠٠	٢٣٦٣٢٩,٥	المجموع

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠٠٧ م

الجدول رقم (١ - ٢) العرض النقدي ومكوناته خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م
(بملايين الليرات السورية)

السنوات	النقد المتداول خارج المصارف	ودائع تحت الطلب	شبه النقد*	مجموع** العرض النقدي	معدل النمو %			
					النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	شبه النقد	العرض النقدي
٢٠٠٠	٢٠٣٨٨٣	١٦٤٨٠٧	٢٤٥٨٦٨	٦١٤٥٥٨				٢٥
٢٠٠١	٢٢٩٢٩٤	١٩٠٧٤٦	٣١٠٤٥٤	٧٣٠٤٩٥	١٢	٢٦	٢٤	٢٠
٢٠٠٢	٢٥٨٣٧٤	٢٣٦٥٤٣	٣٧٠٥٩٣	٨٦٥٥١٠	١٣	٢٤	١٩	١٨
٢٠٠٣	٢٨٤٩٩٩	٢٥٦٦١٠	٣٩٤٢٨٤	٩٣٥٨٩٣	١٠	٨	٦	٨
٢٠٠٤	٣٣٢٦٥٩	٢٦٩٤٢٢	٤٥٧٦٢٨	١٠٥٩٧٠٩	١٧	٥	١٦	١٣
٢٠٠٥	٣٨٤٧٢٩	٣٠٣٢٢٨	٤٩٧٠٨٨	١١٨٥٤٤٤	١٦	١٣	٩	١٢
٢٠٠٦	٣٦٧٨٠٣	٢٧١٦٧٧	٥٤٦٤٧٥	١١٨٥٩٥٥	٦	٣	١٥	٩

* يتضمن شبه النقد: الودائع لأجل + ودائع التوفير + الودائع بالقطع الأجنبي + تأمينات لقاء عمليات الاستيراد.

** العرض النقدي يشمل: النقد المتداول خارج المصارف + الودائع تحت الطلب + شبه النقد.
المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م

الجدول رقم (١-٣) التركيب الهيكلي لعرض النقود خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م
(نسب مئوية)

التركيب الهيكلي لعرض النقود							مكونات عرض النقود (M ₂)
٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٥٣,٩	٥٨,١	٥٦,٨	٥٧,٩	٥٧,٢	٥٧,٥	٦٢,٩	الكتلة النقدية (M ₁)
٣١,٠٠	٣٢,٥	٣١,٤	٣٠,٥	٢٩,٩	٣١,٤	٣٣,٤	النقد المتداول
٢٢,٩	٢٥,٦	٢٥,٤	٢٧,٤	٢٧,٣	٢٦,١	٢٩,٥	ودائع تحت الطلب
٤٦,١	٤١,٩	٤٣,٢	٤٢,١	٤٢,٨	٤٢,٥	٣٧,١	شبه النقد
٢٨,٣	٢٦,٧	٣٠,٤	٣٢,٩	٣١,١	٣٠,٧	٢٦,٧	ودائع لأجل وودائع التوفير
٩,٩	٧,٧	٥,٧	٤,٠٠	٦,٩	٧	٦,٥	ودائع بالقطع الأجنبي
٧,٩	٧,٥	٧,٠	٥,٣	٤,٩	٤,٨	٣,٩	تأمينات لقاء عمليات الاستيراد
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	عرض النقود (M ₂)

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م

الجدول رقم (٤-١) التركيب الهيكلي للأصول القابلة لعرض النقود (M₂)

التركيب الهيكلي لعرض النقود							الأصول المقابلة لعرض النقود (M ₂)
٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٦٤,٥	٦٤,٨	٧١,٣	٧٥,١	٧٨,٢	٨١,٠	٨٠,٨	صافي الموجودات الأجنبية
١٢,٩	١٣,١	١٣,٣	١٣,٣	١٢,٢	١٢,٨	١٣,٤	لدى المصرف المركزي
٥١,٧	٥١,٧	٥٨,٠	٦١,٨	٦٥,٩	٦٨,٢	٦٧,٤	لدى المصارف المحلية
٣٥,٥	٣٥,٢	٢٨,٧	٢٤,٩	٢١,٨	١٩,٠	١٩,٨	صافي الموجودات المحلية
١٠,٢	٩,٥	٥,٣	٤,٠	٤,٢	١,٤	٣,٢-	صافي الديون على الحكومة
١٨,٦	١٦,٨	١٧,٢	١٩,٠	١٨,٧	٢٦,٢	٢٩,٥	الديون إلى الشركة العامة
١٩,٣	١٨,٨	١٣,٩	١١,٧	٩,٧	١٠,٨	١٢,٥	الديون إلى القطاعات الأخرى
١٢,٦-	٩,٩-	٧,٨-	٩,٧-	١٠,٧-	١٩,٣-	١٩,٠-	صافي البنود الأخرى
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	عرض النقود (M ₂)

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م

الجدول رقم (٥-١) معدل النمو للأصول المقابلة للعرض النقدي خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م

معدل النمو							الأصول المقابلة لعرض النقود (M ₂)
٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
١-	٢	٨	٤	١٤	٤١	٢٥,٤	صافي الموجودات الأجنبية
٥	١٠	١٣	١٧	١٤	٤٥	١٧,٥	لدى المصرف المركزي
٢-	٠	٦	١	١٤	٤٠	٢٧,٣	لدى المصارف المحلية
٣٤	٣٧	٣٠	٢٤	٣٦	٢٦-		صافي الموجودات المحلية
٤٥	٩	٣	١٠	١٥-	٤	١,٧	الديون على القطاع العام غير المالي
٢٥	٥١	٣٥	٣٠	٧	٢	٢,١	الديون إلى القطاعات الأخرى
٩	١٢	١٣	٨	١٨	٢٠	٢٥	عرض النقود (M ₂)

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م

الجدول رقم (٦-١) مساهمة مكونات الأصول المقابلة لعرض النقد
خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦

مكونات في زيادة عرض النقود							الأصول المقابلة لعرض النقود (M ₂)
٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٠	١	٦	٣	١٢	٢٨	١٧	صافي الموجودات الأجنبية
١	١	٢	٢	٢	٥	١,٧	لدى المصرف المركزي
١-	٠	٤	١	١٠	٢٣	١٥,٣	لدى المصارف المحلية
٩	١١	٨	٥	٦	٨-	٨	صافي الموجودات المحلية
٢	٥	٢	٠	٤	٦-	٨,٣	صافي الديون على الحكومة
٦	٢	١	٢	٤-	٢	١-	الديون إلى الشركة العامة
٤	٧	٤	٣	١	٠	٠,٥	الديون إلى القطاعات الأخرى
٣-	٣-	١	٠	٧	٤-	١,٥-	صافي البنود الأخرى
٩	١٢	١٣	٨	١٨	٢٠	٢٥	عرض النقود (M ₂)

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م

الجدول رقم (٧-١) معدلات الفائدة في سورية منذ عام ١٩٨١ حتى ٢٠٠٣ م

البيان	القطاع العام	القطاعات الأخرى
الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب	٢	٤
ودائع لأجل لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنة	-	٧
ودائع لأجل لا تقل عن سنة + ودائع التوفير	-	٨
شهادات الاستثمار	-	٩

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠٠٠ م

الجدول رقم (٨-١) معدلات الفائدة الدائنة بعد القرار رقم ٤

البيان	المعدل
حساب جاري	٤
حساب التوفير	٧
شهادات الاستثمار	٨
ودائع لأجل أقل من سنة	٦
ودائع لأجل سنة وأكثر	٧

الجدول رقم (١ - ٩) معدلات الفائدة الدائنة بعد القرار رقم ٣٩

البيان	القطاع العام	القطاعات الأخرى
الحساب الجاري	١	٢
الودائع لأجل أقل من سنة		٥
الودائع لأجل تزيد عن سنة		٦
حساب التوفير		٤ (حد أقصى ٢ مليون ل.س للحساب)
ودائع توفير الأطفال		٦ (حد أقصى ٢٠٠٠٠٠ ل.س للحساب)
شهادات الاستثمار		٥,٦

الجدول رقم (١ - ١٠) أسعار الفائدة الدائنة المعدلة اعتباراً من ٢٠٠٤/١/٦ م

نوع الحساب أو الوديعة	قطاع عام	قطاعات أخرى
الحسابات الجارية	١,٠	٢,٠
الودائع لأجل مختلفة لا تتجاوز سنة واحدة		٥,٥
الودائع لأجل تزيد عن سنة		٦,٠
حساب توفير (دفاتر التوفير)		٥,٠
ودائع توفير الأطفال		٦,٠ (الحد الأقصى للحساب ٢٠٠٠٠٠ ل.س)
شهادات الاستثمار		٦,٥

الجدول (١ - ١١) تعديل أسعار الفائدة المدينة المقررة تطبيقها في المصارف العامة اعتباراً من ٢٠٠٤/١/٦ م مع السماح للمصارف بتخفيضها ضمن حد أقصى قدره ١ %

المصرف التجاري السوري	القطاع العام	القطاع الخاص
عمليات الحسم	٦,٥	٧,٥
عمليات القروض والسلف		
أ - عقود واعتمادات تصدير	٤,٠	٦,٠
ب - تخزين منتجات زراعية	٤,٠	٦,٠
ج - لقاء ضمانات عينية أخرى	٥,٥	٧,٥
د - على الكشوف/لقاء ضمانات شخصية/	٦,٥	٨,٥
فوائد تأخير	١٢,٠	١٢,٠

المصرف العقاري	حتى ١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات
مؤسسة الإسكان والبلديات والشركات العامة للبناء السكني	٦,٥	٧,٠
الجمعيات التعاونية السكنية	٦,٠	٦,٥
الأفراد لغايات سكنية	٧,٠	٧,٥
منشآت سياحية ومستشفيات ومدارس وجمعيات اصطياف	٨,٠	٩,٥
المستثمرون والأفراد للمساكن الاصطيفية	٩,٠	-
فوائد تأخير	١٢,٠	١٢,٠

التعاونيات الإنتاجية والحرفية	القطاع الخاص والمشترك	القطاع العام	المصرف الصناعي
			عمليات الحسم
٧,٠	٧,٥	٦,٥	أ - سندات صناعية
٧,٠	٧,٥	٦,٥	ب - سندات تجارية
			عمليات القروض والسلف
٧,٠	٧,٥	٦,٥	أ - قصيرة الأجل
٧,٥	٨,٠	٦,٥	ب - متوسطة وطويلة الأجل
٨,٥	٨,٥	٧,٥	ج - الحسابات الجارية المدينة
١٢,٠	١٢,٠	١٢,٠	د - فوائد التأخير

قروض متوسطة وطويلة الأجل	قروض قصيرة الأجل	مصرف التسليف الشعبي
٧,٥	٧,٠	اعتمادات مهنية وتجارية
٧,٥	٧,٠	قروض حرفية وصناعية وإنتاجية
٧,٥	٧,٠	قروض المشافي والمخابر ودور الأشعة
٧,٥	٧,٠	قروض المشاريع السياحية
٧,٥	٧,٠	قروض الجمعيات التعاونية الاستهلاكية
٦,٥	٦,٠	قروض ذوي الدخل المحدود
-	٨,٥	الحسابات الجارية المدينة
١٢,٠	١٢,٠	فوائد التأخير

قروض متوسطة وطويلة الأجل	مصرف التوفير
-	أ - قروض قصيرة الأجل
٨,٠	ب - قروض متوسطة الأجل
٨,٥	ج - قروض طويلة الأجل
١٢,٠	فوائد التأخير

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي لعام ٢٠٠٤

الجدول رقم (١ - ١٣) تعديل أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف

نوع الحساب أو الوديعة	قطاع عام	قطاعات أخرى
الحسابات الجارية	٠,٥	١,٥
الودائع لأجل مختلفة لا تتجاوز السنة الواحدة		٥,٥
الودائع لأجل يزيد عن السنة		٧,٠
ودائع توفير الأطفال		٧,٠ الحد الأقصى للحساب ٣٠٠٠٠٠
شهادات الاستثمار		٧,٥
حسابات توفير (دفاتر توفير) مبالغ الحساب حتى مليون ليرة		٥,٠
حسابات التوفير التي تزيد عن مليون ليرة سورية		٤,٠

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي لعام ٢٠٠٥

**الجدول (١ - ١٤) يوضح أسعار الصرف (الليرة السورية مقابل الدولار)
خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م)
(وسطى الفترة)**

أسعار الصرف (الليرة مقابل الدولار)	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
سعر الصرف الرسمي *	١١,٢	١١,٢	١١,٢	١١,٢	١١,٢	١١,٢	١١,٢
سعر صرف البلدان المجاورة	٤٦,٣	٤٦,٣	٤٦,٣	٤٦,٣			
سعر صرف الدولة والقطاع العام **					٤٨,٦	٤٩,٩	٤٩,٩
سعر صرف البلدان المجاورة للعمليات غير التجارية	٥٠,٢	٥١,٦	٥١,٦	٥٢,٢			
سعر الصرف الحر (المصرف المركزي) ***						٥٣,٤	٥٠,٩

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي لعام ٢٠٠٦ م

* سعر الصرف الاسمي: ويطبق على تصفية اتفاقات المدفوعات الثنائية وتسديد القروض والفوائد الناجمة عن هذه الاتفاقيات.

** سعر صرف عمليات الدولة والقطاع العام: يطبق على كل من العمليات الآتية:

عمليات مؤسسات القطاع العام بالقطع الأجنبي، وإيرادات ونفقات الموازنة العامة للدولة والإيرادات النفطية، وقد حل محل سعر صرف البلدان المجاورة اعتباراً من ٢٠٠٤/١/١ م.
*** سعر الصرف الحر للعملة الأجنبية: بدأ العمل به منذ ٢٠٠٥/٥/٨ م يطبق على عمليات القطع الأجنبي العائدة للقطاع الخاص وقد حل محل سعر صرف البلدان المجاورة للعمليات غير التجارية

**الجدول رقم (١ - ١٥) توزيع تسليف المصارف المتخصصة
حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م**

السنة	القطاع العام	النسبة إلى المجموع %	القطاع المشترك	النسبة إلى المجموع %	القطاع التعاوني	النسبة إلى المجموع %	القطاع الخاص	النسبة إلى المجموع %	المجموع
٢٠٠٠	١٨٧٢٦٤	٧٠,٢	٢١٩	٠,٠٨	١٤٣٢٩	٥,٣٧	٦٤٩٥٥	٢٤,٣٠	٢٦٦٧٦٧
٢٠٠١	١٩١٠٢٠	٧٠,٨١	١٨٥	٠,٠٦	١٢٤٥٠	٤,٦١	٦٦١٠٢	٢٤,٥	٢٦٩٧٥٧
٢٠٠٢	١٦١٦٣٩	٦٥,٨٢	٢٥٤	٠,١	١٢١٢٢	٤,٩٣	٧١٥٥٩	٢٩,١٣	٢٤٥٥٧٤
٢٠٠٣	١٧٧٥٦٦	٦١,٨٧	١٢٣	٠,٠٤	١١٨٨١	٤,١٤	٩٧٤٠٠	٣٣,٩٤	٢٨٦٩٧٠
٢٠٠٤	١٨٢٣٣١	٥٥,٢٣	١١٨	٠,٠٣	١٢٦٣٠	٣,٨٢	١٣٥٠٢١	٤٠,٩	٣٣٠١٠٠
٢٠٠٥	١٩٩١٩٥	٤٧,٢٣	١٠٨	٠,٠٢	١٢٤١١	٢,٩٤	٢١٠٠٠٩	٤٩,٧٩	٤٢١٧٢٣
٢٠٠٦	٢٢٠٥٥٨	٤٩,٠٦	١٠٩	٠,٠٢	١٧٠٣٣	٣,٧٨	٢١١٨٥٩	٤٧,١٢	٤٤٩٥٦٠

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ م

**الجدول رقم (١ - ١٦) توزيع تسليف المصارف المتخصصة
حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٦ م**

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
٧٤٥٤٤	٨٠٣٤٢	٨٥٣٩٦	٨٢٤٤٧	٦٠٩٢١	٤٧٥٠٢	الزراعة
١٦,٥٨	١٩,٠٥	٢٥,٨٦	٢٨,٧٣	٢٤,٨	١٧,٤	النسبة إلى المجموع
٢٥٠٧٠	٢٧٩٠٠	٢٦٠٥٢	١٩٨٤٠	٩٦٢٧	٨٣٣٣	الصناعة والتعدين والمرافق
٥,٥٧	٦,٦١	٧,٨٩	٦,٩	٣,٩٢	٣,٠٨	النسبة إلى المجموع
٦٦٠٥٢	٦٤١٧٤	٤٧٣٨٤	٣٥١٣٦	٢٩٥٢٩	٢٦١٨٧	الإنشاءات العقارية
١٤,٦٩	١٥,٢١	١٤,٣٥	١٢,٢٤	١٢,٠٢	٩,٧	النسبة إلى المجموع
١٤٣٢٩٥	١٥٦٧٧٠	١٣١٤٦٠	١٢٤٨٧٩	١٢٥٩٥٦	١٦٨٩٨٠	تجارة الجملة والمفرق
٣١,٨٧	٣٧,١٧	٣٩,٨٢	٤٣,٥	٥١,٢٩	٦٢,٦٤	النسبة إلى المجموع
١٤٠٥٩٩	٩٢٥٣٧	٣٩٨٠٨	٢٤٦٦٨	١٩٥٤١	١٨٧٥٥	خدمات أخرى
٣١,٢٧	٢١,٩٤	١٢,٠٥	٨,٥٩	٧,٩٥	٦,٩٥	النسبة إلى المجموع
٤٤٩٥٦٠	٤٢١٧٢٣	٣٣٠١٠٠	٢٨٦١٧٠	٢٤٥٥٧٤	٢٦٩٧٥٧	المجموع

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي لعام ٢٠٠٦ م، ص ٢٢

**الجدول رقم (١ - ١٧) توزيع ودائع المصارف المحلية
لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ م**

الودائع	٢٠٠١	النسبة إلى المجموع	٢٠٠٦	النسبة إلى المجموع	التغير
الودائع تحت الطلب	١٩٣٥٧٩	%٤١	٢٩٣٩٦٣	%٣٩	%٥٢
الودائع لأجل وودائع التوفير	٢٢٤١٩٠	%٤٨	٣٣٩١٤٠	%٤٥	%٥١
الودائع بالقطع الأجنبي	٥٢٢١٦	%١١	١٢١٤٠٧	%١٦	%١٣٣
المجموع	٤٦٩٩٨٤	%١٠٠	٧٥٤٥١٠	%١٠٠	%٦١

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي لعام ٢٠٠٦ م، ص ٢٠

**الجدول رقم (١ - ١٨) توزيع ودائع التوفير وودائع لأجل
حسب القطاعات الاقتصادية لعام ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ م**

القطاع	٢٠٠١	٢٠٠٦
القطاع العام الاقتصادي غير المالي	١٥٦	٤٠١٦
النسبة إلى المجموع %	٠,٠٦	١,١٨
القطاع المشترك	١٧	٢٤
النسبة إلى المجموع %	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧
القطاع التعاوني	٥٨٦	١٦٨٠
النسبة إلى المجموع %	٠,٢٦	٠,٤٩
القطاع الخاص	٢٢٣٤٣١	٣٢٩٩٢١
النسبة إلى المجموع %	٩٩,٦٦	٩٧,٢٨
المجموع	٢٢٤١٩٠	٣٣٩١٤٠

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي لعام ٢٠٠٦ م، ص ٢٠

**الجدول رقم (١ - ١٩) توزيع الودائع تحت الطلب
حسب القطاعات الاقتصادية لعام ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ م**

٢٠٠٦	٢٠٠١	القطاع
١٦٥٢٢٧	١٣٢٠١٩	القطاع العام الاقتصادي غير المالي
٥٦,٢٠	٦٨,١٩	النسبة إلى المجموع %
١٥٧	١٧٣	القطاع المشترك
٠,٠٥	٠,٠٨	النسبة إلى المجموع %
١٣٩٩٧	٥٦٨٧	القطاع التعاوني
٤,٧٦	٢,٩٣	النسبة إلى المجموع %
٨١٨٦٣	٣٩٠٦٨	القطاع الخاص
٢٧,٨٤	٢٠,١٨	النسبة إلى المجموع %
٢٩٣٩٦٣	١٩٣٥٧٩	المجموع

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي لعام ٢٠٠٦ م، ص ٢٠

**الجدول رقم (١ - ٢٠) توزيع ودائع القطع الأجنبي
حسب القطاعات الاقتصادية لعام ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ م**

٢٠٠٦	٢٠٠١	القطاع
٣٨٨٧٣	١٦١٨٢	القطاع العام الاقتصادي غير المالي
٣٢,٠١	٣٠,٩٩	النسبة إلى المجموع %
٢٢٦	١٤٠	القطاع المشترك
٠,١٧	٠,٢٦	النسبة إلى المجموع %
٠	٠	القطاع التعاوني
٠	٠	النسبة إلى المجموع %
٧٨٠٢٧	٣٤٨٩٢	القطاع الخاص
٦٤,٢٦	٦٦,٨٢	النسبة إلى المجموع %
١٢١٤٠٧	٥٢٢١٦	المجموع

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي لعام ٢٠٠٦ م، ص ٢٠

الجدول رقم (١ - ٢١) الميزانية المختصرة للمصرف المركزي السوري
(في نهاية العام)

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٥٥٩.٠٠٠	٥٠٩.٠٠٠	٤٧٣.٠٠٠	٣٧٨.٠٠٠	٣٤٣.٠٠٠	٢٩٥.٠٠٠	٢٥٣.٠٠٠	الأصول
١٧.٠٠٠	١٥٥.٠٠٠	١٤١.٠٠٠	١٢٤.٠٠٠	١٠٦.٠٠٠	٩٣.٠٠٠	٧٩.٠٠٠	صافي الأصول الأجنبية
٤٩.٠٠٠	٣٩.٠٠٠	١٥.٠٠٠	٨٦.٠٠٠	٧.٠٠٠	٧٢.٠٠٠	٨.٠٠٠	صافي إقراض الحكومة
١٤٢.٠٠٠	١٤٩.٠٠٠	١٤٦.٠٠٠	١٨٢.٠٠٠	١٦٤.٠٠٠	١٥.٠٠٠	١٦١.٠٠٠	إقراض المصارف التجارية
١٩٧.٠٠٠	١٦٦.٠٠٠	٢٠١.٠٠٠	١٥٨.٠٠٠	١٤٣.٠٠٠	١٢٤.٠٠٠	٩٣.٠٠٠	أصول أخرى
٥٥٩.٠٠٠	٥٠٩.٠٠٠	٤٧٣.٠٠٠	٣٧٨.٠٠٠	٣٤٣.٠٠٠	٢٩٥.٠٠٠	٢٥٣.٠٠٠	الخصوم " القاعدة النقدية "
٣٩٩.٠٠٠	٣٨٥.٠٠٠	٣٣٣.٠٠٠	٢٨٥.٠٠٠	٢٥٨.٠٠٠	٢٢٩.٠٠٠	٢٠٤.٠٠٠	العملة خارج المصارف
١٣٩.٠٠٠	١١.٠٠٠	١١٧.٠٠٠	٨٣.٠٠٠	٦.٠٠٠	٤٢.٠٠٠	٣١.٠٠٠	احتياطيات المصارف التجارية
٢١.٠٠٠	١٥.٠٠٠	٢٣.٠٠٠	٩.٠٠٠	٢٥.٠٠٠	٢٤.٠٠٠	١٨.٠٠٠	خصوم أخرى

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي لعام ٢٠٠٦م

الجدول رقم (١ - ٢٢) الميزانية المختصرة للمصارف التجارية (في نهاية العام)

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
١٣٤٨٠٠٠	١٢٩٢٠٠٠	١٢١٠٠٠٠	١١٤٢٠٠٠	١٠٤٥٠٠٠	٩٥٣٠٠٠	٧٨٨٠٠٠	الأصول
٥٨٤٠٠٠	٦١٣٠٠٠	٦١٤٠٠٠	٥٧٨٠٠٠	٥٧١٠٠٠	٤٩٨٠٠٠	٣٩٤٠٠٠	صافي الأصول الأجنبية
١٣٩٠٠٠	١١٠٠٠٠	١١٧٠٠٠	٨٣٠٠٠	٦٠٠٠٠	٤٢٠٠٠	٣١٠٠٠	الاحتياطيات لدى المصرف المركزي
٧١٠٠٠	٨١٠٠٠	٧٨٠٠٠	١٢٧٠٠٠	١٠٨٠٠٠	٨٤٠٠٠	٥٣٠٠٠	صافي الإقراض إلى الحكومة
٢٢٠٠٠٠	١٩٩٠٠٠	١٨٢٠٠٠	١٧٨٠٠٠	١٦٢٠٠٠	١٩١٠٠٠	١٨٧٠٠٠	الإقراض إلى القطاع العام
٢٥٤٠٠٠	٢٢٣٠٠٠	١٤٨٠٠٠	١٠٩٠٠٠	٨٤٠٠٠	٧٩٠٠٠	٧٧٠٠٠	الإقراض إلى القطاع الخاص
٨٠٠٠٠	٦٦٠٠٠	٧٠٠٠٠	٦٧٠٠٠	٦١٠٠٠	٥٨٠٠٠	٤٥٠٠٠	أصول محلية أخرى
١٣٤٨٠٠٠	١٢٩٢٠٠٠	١٢١٠٠٠٠	١١٤٢٠٠٠	١٠٤٥٠٠٠	٩٥٣٠٠٠	٧٨٨٠٠٠	الخصوم
١٤٢٠٠٠	١٤٩٠٠٠	١٤٦٠٠٠	١٨٢٠٠٠	١٦٤٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٦١٠٠٠	الاقتراض من المصرف المركزي
١٣٧٠٠٠	١٩٩٠٠٠	١٧٠٠٠٠	١٨٣٠٠٠	١٦٩٠٠٠	١٣٢٠٠٠	١١٤٠٠٠	ودائع تحت الطلب للقطاع العام
١٠٥٠٠٠	٨٨٠٠٠	٧٦٠٠٠	٦٠٠٠٠	٥٣٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٨٠٠٠	ودائع تحت الطلب للقطاع الخاص
٣٦٧٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	٣٢٥٠٠٠	٣٠٨٠٠٠	٢٦٩٠٠٠	٢٢٤٠٠٠	١٧٢٠٠٠	ودائع لأجل وودائع التوفير
٢٦٣٠٠٠	١٨٤٠٠٠	١٣٩٠٠٠	٨٩٠٠٠	١٠٤٠٠٠	٨٧٠٠٠	٤٧٠٠٠	ودائع القطع الأجنبي وتأمينات الاستيراد
٣٣٤٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٣٥٥٠٠٠	٣٢١٠٠٠	٢٨٦٠٠٠	٣١٤٠٠٠	٢٥٧٠٠٠	خصوم أخرى

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي لعام ٢٠٠٦م

**الجدول رقم (١ - ٢٣) تركيبة السوق: حصة المصارف من إجمالي الأصول
(نسب مئوية)**

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
٩١	٩٨	١٠٠	حصة المصارف العامة من إجمالي الأصول المحلية
٩	٢	٠	حصة المصارف الخاصة من إجمالي الأصول المحلية
٩٣	٩٧	١٠٠	حصة المصارف العامة من إجمالي الودائع
٧	٣	٠	حصة المصارف الخاصة من إجمالي الودائع
٩٦	٩٩	١٠٠	حصة المصارف العامة من إجمالي الإقراض
٤	١	٠	حصة المصارف الخاصة من إجمالي الإقراض

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي لعام ٢٠٠٦م

**الجدول رقم (١ - ٢٤) مؤشرات الوساطة المالية
(نسب مئوية)**

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٤٢	٤٣	٤٣	٤٤	٤٤	٤٦	أصول المصرف المركزي/إجمالي الأصول
٥٨	٥٧	٥٧	٥٦	٥٦	٥٤	أصول مصارف الودائع النقدية/إجمالي الأصول
٦٥	٧٧	٨٥	٨٤	٧٩	٧٨	أصول المصرف المركزي/الناتج المحلي الإجمالي
٩١	١٠٠	١١١	١٠٦	١٠٠	٨٩	أصول مصارف الودائع النقدية/الناتج المحلي الإجمالي
٧	٩	١٤	١٣	١٠	٨	إقراض الحكومة العامة/الناتج المحلي الإجمالي
١٣	١٥	١٧	١٦	٢٠	٢١	إقراض منشآت القطاع العام غير المالية/الناتج المحلي الإجمالي
١٥	١٢	١٠	٨	٨	٨	إقراض القطاع الخاص/الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي لعام ٢٠٠٦م

الجدول رقم (٣ - ١)
التجارة الكلية لسورية تبعاً للمناطق والميزان التجاري (ملايين الدولارات الأمريكية *)
خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠		
٥٨٠٩	٢٤٨٤,٣	٢٤٩٢,٣	١٧٧٠,٣	١٩٣١	١٢٠٧,٩	١١٥٤,٨	الدول العربية	قيمة التجارة
١٩٣٤	١٠٩,٢	٣٩٧,٦	٤٧٨,٣	٧٨٣	٣٤٥,٣	٣٠٩,٦		الميزان التجاري
٦٤٩١	٥٤٩١,٥	٣٦٣٠,٢	٣٩٨٧,٦	٤٩٠١,٨	٤٧٦٨,٧	٤١٠٣,٦	الاتحاد الأوروبي	قيمة التجارة
٢٠٨٤	١٦٧٣,٣	١٥٦٢,٣	٢١٦٠,٢	٢٥١٩,٣	١٧٣٥,٧	١٧٧٦,٧		الميزان التجاري
٤٦٥	١٢٢١,٥	١٠٥٧,٤	٦٧٩,٣	٧٠٧,٦	٨٣٦,٨	٦٣٤,٢	الدول الأوروبية الأخرى	قيمة التجارة
١٦٤٥-	١١٠٢,٤-	٩٧٧,٨-	٥٢٨,٥-	٤٤١,٣-	٥٨٧-	٤٤٤,٤-		الميزان التجاري
٧٣٥	٧٩١,٦	٧١٨,٩	٦٤٥,٨	٦٢٠,٩	٤٧٦,١	٤١٨,٦	أمريكا	قيمة التجارة
٢١٤-	٢١٣,٣-	٣٨٣,٩-	١٨٩,١-	٣٤٧,٣-	٣٢٦,٧-	٣٠١,١-		الميزان التجاري
٢٥٥٨	١٧٢١,١	١٥٤٧,٩	١٦٨١,٧	١٣٩٣,٦	١٢٥٧,٩	١٢٦١	آسيا	قيمة التجارة
١٤٦٧-	١١٢٧,٣-	٧٩٩,٤-	٤٣١,٥-	١٦٥,٣-	١٢٣,٨-	٧٩,٦-		الميزان التجاري
٤٢٤٩	٥٨٢٧,٣	٤٧٩٨,٣	١٤٣٢,٦	١٣٧٠,٤	١٠٩٢,٩	٧٨٩,٣	الدول الأخرى	قيمة التجارة
١٢١٧-	٨٢٣,١-	٦٣٢,١-	٩١٤,٩-	١٠١٠,٧-	٥٧٧,٩-	٦٦١,٢-		الميزان التجاري
٢١٩٦٩	١٧٥٣٠,٦	١٤٢٤٥,١	١٠١٩٧,٣	١٠٩٢٥,٣	٩٦٤٠,٣	٨٤٥١,٤	الإجمالي قيمة التجارة	

- حساب الطالب، اعتماداً على الإحصائيات التجارية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء

* المستوردات والصادرات بالدولار الأمريكي على أساس السعر الرسمي للعملة الأجنبية والسعر الرسمي للدولار بالنسبة للمستوردات/٤٦,٥/ وبالنسبة للصادرات/٤٦/ل.س من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٤ م، وفي عام ٢٠٠٤ م أصبح سعر الدولار للمستوردات والصادرات/٤٨,٦٥/ل.س، وفي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ م سعر الدولار ٥٠ ل.س للاستيراد والتصدير

الجدول رقم (٣ - ٢)
أهم الشركاء التجاريين لسورية (باستبعاد " الدول الأخرى ")
خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠		
١٤,٥	١٦,٦	١٤,٩	٢٢,٧	٢٣,٣	٢٦,٧	٢١,٩	إيطالية	حصة التجارة %
١٤٥٩,٩	١٤٢١,٩	٩١٦,٣	١٥٨٣,٢	١٦٠٧,٧	١٣٢٢,٥	١١٩٧,٨		الميزان التجاري
٧,٤	٩,٩	١١,٢	١٠,٢	٩,٩	١٠,٦	١٥,٦	فرنسة	حصة التجارة %
٥١٥,٥	٨٣١,٠	٧٩٩,٤	٦٤٩,١	٦٥٠,٦	٥٣٩,٥	٨٣٠,٦		الميزان التجاري
٤,٤	٤,٦	٦,٣	٧,٨	٦,٦	٧,١	٨,٦	تركية	حصة التجارة %
١٠١,٢-	٤٠,٧-	٦٠,٦	١٣٠,٤	٢٥٨,٠	٢٠٦,٤	٢٧٨,٦		الميزان التجاري
٨,٢	٥,٤	٦,٥	٥,٨	٧,١	٤,٥	٥,٥	السعودية	حصة التجارة %
٣٣٨,٩	٢٣,٠	٢٣,٦	١٢٧,٨	٣٤٣,٩	٧٨,٧	١٠٦,٣		الميزان التجاري
٣,٩	٦,٣	٥,٤	٣,٤	٢,٧	٤,٣	٣,١	أوكرانية	حصة التجارة %
٤٦٣,٣-	٦٩٩,٩-	٤٨٧,٤-	٢٦٣,٤-	٢١٧,٤-	٣١٧,٧-	٢٢١,٣-		الميزان التجاري
٢,٧	٤,٢	٤,٥	٥,٠	٤,٢	٣,٦	٣,٩	الولايات المتحدة الأمريكية	حصة التجارة %
٣٣,٤-	٤٤,٣-	١٠٦,١-	٤٠,٨-	١٧٩,١-	١٨٥,٨-	٢٠٣,٨-		الميزان التجاري
٤,٦	٤,٩	٥,٠	٣,٥	٢,٦	٢,١	٢,٦	الصين	حصة التجارة %
٦٢٥,٢-	٥٤٢,٦-	٤٢٤,٦-	٢٦٤,٢-	٢٤٨,٥-	١٨٥,٢-	١٩٨,٢-		الميزان التجاري
٢,٣	٢,٨	٢,٦	٣,١	٢,٩	٥,٦	٣,٣	إسبانية	حصة التجارة %
٢٥٩,٢	٢٠٠,٨	١٢٧,٤	١٥١,٠	٩١,٠	٢٦٩,٥	٩٢,٣		الميزان التجاري
٢,٥	٢,٧	٣,٠	٢,٦	٣,٠	٢,٩	٢,٥	كورية الجنوبية	حصة التجارة %
٣٢٦,٢-	٣١٤,٣-	٢٥٠,١-	١٩٦,٣-	٢٣٤,١-	٢٢٧,٨-	١٨٥,٢-		الميزان التجاري
٣,١	٢,٧	٣,٢	٣,٤	٢,٥	٢,٧	٢,٧	لبنان	حصة التجارة %
٢٣٥,٤	٩,٢	٦٣,٧	١٤٠,٩	٨١,٤	١٦٥,٦	١٥٦,٣		الميزان التجاري
١٥٥	١٥٥	١٥٥	١٥٥	١٥٥	١٥٥	١٥٥	العالم حصة التجارة	

- حساب الطالب، اعتماداً على الإحصائيات التجارية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء

الجدول رقم (٣ - ٣)
أهم شركاء التصدير لسورية كنسبة مئوية وبملايين الدولارات الأمريكية
خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م (باستبعاد " الدول الأخرى ")

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠		
٢٢,٨	٣٠,٥	٢٥,٢	٣٤,٨	٣٢,٢	٣٧,٧	٣٢,٤	%	إيطالية
١٩٧٩,٣	١٦٨٤,٣	١١٦٤,١	١٧٨٦,٠	١٩١٦,٤	١٨٠٥,٦	١٤٢٨,٨	مليون \$	
١٠,٢	١٧,٩	٢٠,٠	١٥,١	١٣,٥	١٥,١	٢٢,٨	%	فرنسة
٨٨٩,٥	٩٩١,٧	٩٢٥,١	٧٧٣,٨	٨٠٣,٠	٧٢٥,٢	١٠٠٥,٩	مليون \$	
٣,٧	٤,٦	٧,١	٧,٩	٧,٥	٨,٥	١٠,٥	%	تركيا
٣٢٨,٥	٢٥٣,٧	٣٣٠,٣	٤٠٤,٨	٤٤٨,١	٤٠٦,٧	٤٦٤,٦	مليون \$	
١٠,٢	٥,٩	٦,٩	٦,٢	٨,٦	٤,٩	٥,٩	%	السعودية
٨٨٣,٣	٣٢٣,٩	٣١٩,٦	٣١٨,٨	٥١٢,١	٢٣٣,٠	٢٦٢,٢	مليون \$	
٣,٨	٤,٨	٤	٤,١	٣,١	٧,٩	٣,٩	%	إسبانية
٣٢٨,٥	٢٦٧,٩	١٨٤,٠	٢١١,٠	١٨٤,٦	٣٧٦,٩	١٧٣,٤	مليون \$	
٤,٤	٣	٣,٩	٤,٢	٢,٧	٤,٢	٤,١	%	لبنان
٣٧٩,٩	١٦٦,١	١٧٨,٦	٢١٦,٩	١٥٩,٨	٢٠٠,٣	١٨١,٦	مليون \$	
٧,٤	٤,٥	١٠	١,٦	١,٢	٠	٠	%	العراق
٦٤٦,٣	٢٤٦,٨	٤٦٣,٩	٧٩,٥	٧٣,٧	٠	٠	مليون \$	
٢,٤	٤,٨	٣,٥	٣,٩	١,٩	١,٣	١,١	%	أمريكة
٢٠٩	٢٦٧,٩	١٦٢,٦	١٩٩,٥	١١٢,٥	٦١,١	٤٧,٣	مليون \$	
٥	٤,١	١,٩	٢,٢	٢,٤	١,٤	١,١	%	بريطانية
٤٣٨,٣	٢٢٧,٣	٨٥,٧	١١٢,٢	١٤٠,٥	٦٨,٤	٤٨,٦	مليون \$	
١,٢	٤,٥	٢,٥	٠,٥	٢,٣	١,٦	٠,٨	%	هولندية
١٠٥,١	٢٤٦,٩	١١٣,٧	٢٦,٨	١٣٧,٤	٧٦,٠	٣٤,٤	مليون \$	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	%	الصادرات الكلية
٨٦٩٥,٢	٥٥٢٤,٨	٤٦٢٤,٢	٥١٢٧,١	٥٩٥١,٧	٤٧٩٥,٥	٤٤١٦,٧	مليون \$	

- حساب الطالب، اعتماداً على الإحصائيات التجارية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء

**الجدول رقم (٣ - ٤) أهم شركاء الاستيراد لسورية كنسبة مئوية
خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م (باستبعاد " الدول الأخرى ")**

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠		
٧	١١,٧	١٠,٤	٧,٦	٦,٧	٩,١	٧,٣	%	أوكرانية
٢٦٠,١	٧١٩,٨	٤٩٩,٢	٢٧٨,٢	٢٤٠,٨	٣٤٣,١	٢٢٩,٦	مليون \$	
٦,٥	٤,٢	٥,١	٥,٦	٨,٦	١٢,٩	٧,٣	%	إيطالية
٥١٩,٤	٢٦٢,٤	٢٤٧,٨	٢٠٢,٨	٣٠٨,٧	٤٨٣,١	٢٣١,٠	مليون \$	
٨,٦	٩,٠	٩,٢	٧,٨	٦,٩	٤,٩	٦,٣	%	الصين
٦٩١,٣	٥٥٦,٥	٤٤٣,٩	٢٨٢,٧	٢٤٩,٩	١٨٥,٣	١٩٨,٢	مليون \$	
٥,٣	٤,٨	٥,٦	٧,٥	٥,٣	٥,٣	٥,٩	%	تركيا
٤٢٦,٥	٢٩٤,٥	٢٦٩,١	٢٧٤,٤	١٩٠,١	٢٠٠,٤	١٨٥,٩	مليون \$	
٣	٣,٦	٥,٦	٦,٦	٨,١	٦,٦	٨,٠	%	أمريكية
٢٤٢,٤	٢٢٣,٧	٢٦٨,٧	٢٤٠,٣	٢٩١,٦	٢٤٦,٩	٢٥١,٠	مليون \$	
١٣,٦	٤,٢	٦,٤	٣,٤	٣,٢	٣,٩	٤	%	روسية
١٠٨٧,٣	٢٦٠,٤	٣٠٧,٨	١٢٢,٤	١١٥,٢	١٤٨,٢	١٢٧,٥	مليون \$	
٦,٨	٤,٩	٦,١	٥,٢	٤,٧	٤,١	٤,٩	%	السعودية
٥٤٤,٤	٣٠٠,٩	٢٩٦,٩	١٩٠,٩	١٦٨,٣	١٥٤,٣	١٥٥,٩	مليون \$	
٤,٧	٢,٦	٢,٦	٣,٤	٤,٢	٤,٩	٥,٦	%	فرنسة
٣٧٤	١٦٠,٨	١٢٥,٧	١٢٤,٦	١٥٢,٤	١٧٥,٧	١٧٥,٣	مليون \$	
٤	٣,٥	٣,١	٤,٢	٤,٣	٤,١	٤,٥	%	اليابان
٣١٧,٤	٢١٨,٦	١٤٧,٥	١٥٣,٥	١٥٥,٥	١٥٣,٢	١٤١,٩	مليون \$	
٦,٩	٤	٣,٧	٢,٦	٢,٦	١,٨	٢,٢	%	مصر
٥٥٠,٥	٢٤٥,٢	١٧٩,٩	٩٤,١	٩٢,٤	٦٨,٦	٦٩,١	مليون \$	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٥٥	%	الواردات الكلية
٨٠٠٤,١	٦١٧٨,٥	٤٨٢٢,٥	٣٦٣٧,٦	٣٦٠٣,٢	٣٧٥٢,٠	٣١٥٥,٥	مليون \$	

- حساب الطالب، اعتماداً على الإحصائيات التجارية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء

الجدول رقم (٣ - ٥)
صادرات السلع السورية بحسب المنتج (نسبة مئوية باستبعاد "السلع الأخرى")
خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
١٦,١	١٠,٣	١٣,١	١٢,٧	١٤,٣	٨,٧	٩,١	الأغذية والحيوانات الحية
٠,٧	١,٠	١,١	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,٠	المشروبات والتبغ
٣,٢	٤,٤	٤,٧	٣,٩	١,٣	٥,٢	٥,٤	مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود
٤٣,٤	٦٨,٨	٦٧,٦	٧١,٣	٧٤,٣	٧٦,٦	٧٥,٤	وقود معدنية وشحوم
١,٩	١,٧	٠,٧	١,٠	٠,٣	٠,٠	٠,٣	زيوت حيوانية ونباتية
٥,٣	٣,٠	١,٧	١,٠	١,٢	٠,٩	٠,٩	كيماويات ومنتجات متعلقة بها
١٢	٥,٩	٦,٧	٥,٦	٤,٦	٤,١	٤,٩	سلع مصنعة
٥,١	١,٥	١,١	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٢	آلات ومعدات النقل
١٢,٣	٣,٦	٣,٥	٣,٦	٤,٧	٣,٤	٣,٧	مواد مصنعة أخرى
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الصادرات الكلية (باستثناء الأخرى)
٦,٩	٣٧,٩	٣٩,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	سلع ومواد ليس لها تصنيف آخر

- حساب الطالب، اعتماداً على الإحصائيات التجارية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء

الجدول رقم (٣ - ٦)
واردات السلع السورية بحسب المنتج (نسبة مئوية باستبعاد "السلع الأخرى")
خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
١٠,٩	١١,٤	١٤	١٥,٦	١٥,٢	١٤,٧	١٦,٣	الأغذية والحيوانات الحية
٠,٩	٠,٥	١	٠,٨	٠,٧	٠,١	٠,٣	المشروبات والتبغ
٤,١	٤,٦	٥,٨	٦,٢	٥,٢	٤,٧	٥,٤	مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود
٢٧,٥	٢٥,٧	٧,٤	٣,٦	٣,٢	٥,٨	٥,٣	وقود معدنية وشحوم
٠,٧	٠,٨	١,١	١,٣	٠,٩	٠,٨	٢,٥	زيوت حيوانية ونباتية
١١,٤	١٢,٣	١٥	١٤,٩	١٥,٢	١٤,٧	١٤,٨	كيماويات ومنتجات متعلقة بها
٢١,٣	٢٢,٢	٢٧,٥	٢٨,٦	٢٩	٣١,٣	٣١,٥	سلع مصنعة
٢١,٤	٢٠,٦	٢٥,٥	٢٦,٣	٢٧,٩	٢٥,٤	٢١,٦	آلات ومعدات النقل
١,٨	٢	٢,٩	٢,٦	٢,٦	٢,٥	٢,٣	مواد مصنعة أخرى
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الواردات الكلية (باستثناء الأخرى)
١,٤	٤,٣	١٩	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٥	سلع ومواد ليس لها تصنيف آخر

- حساب الطالب، اعتماداً على الإحصائيات التجارية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء

الجدول رقم (٣ - ٧)
يبين أهم الصادرات السورية (نسبة مئوية باستبعاد " السلع الأخرى ")
خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٤٣	٥٨,١	٥٤,٥	٦٢,٥	٦٥,١	٦٩,٥	٦٨,٢	النفط الخام
٨	٥,٨	٥,٨	٦,٥	٩,٥	٥,٩	٦,٨	النسيج
٦	٣	٣,٦	٣,٣	٣,٨	٥,٣	٥,٤	الفواكه والخضار
٢	٢,٦	٣,١	٢,٤	٣,١	٣,٩	٤,٢	قطن خام(ألياف)
٢	٣,٤	٤	٣,٩	٥,٤	٠,٨	٢,٢	لحوم وحيوانات حية

- حساب الطالب،اعتماداً على الإحصائيات التجارية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء

الجدول رقم (٣ - ٨)
أهم الواردات السورية(حصة مئوية باستبعاد " السلع الأخرى ")
خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	أهم الواردات
١١,٤	١٢,٧	١٦,٣	١٧,٣	١٩,٤	١٧,٥	١٦,٠	آلات ومعدات
١٢,٧	١٣,٢	١٦,٤	١٤,٨	١٦,٥	١٤,٧	١٥,٤	معادن ومنتجات متعلقة بها
٨,٤	٩,٣	١٠,٨	١٣,٤	١٢	١٠,٦	١٤	مواد غذائية أخرى
٦,٣	٦,٧	٨,٧	٨,٦	١٠,٣	٩,٨	٥,٣	مواد كيميائية ومنتجات متعلقة بها
٥,٢	٤,٩	٦,٩	٨,٢	٧,٤	٩,١	١١,٤	النسيج ومصنوعات نسيجية
٧,٤	٧,٩	٩,٣	٩,٢	٩,٦	٧,٥	٥,٥	وسائل النقل
٦,٢	٦,٧	٨	٨,٣	٧,٨	٧,١	٦,٩	المطاط الصناعي واللدائن
٢٧,٥	٢٥,٧	١٧,٣	٣,٦	٣,٤	٥,٨	٥,٣	الوقود

- حساب الطالب،اعتماداً على الإحصائيات التجارية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء

الجدول رقم (٣ - ٩)
ميزان المدفوعات السوري خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	القيمة (بملايين الليرات السورية)
٤٧٠٠٨	١٥٧٧٠	٣٠٤٧٦	٣٧٠٠٧	٣٦٦٦٩	٣١٥٥٦	٣٩٦٥١	الحساب الجاري
٤٥٢٦٧	٧٤٧٥٠	١٣٥٤٦	٦٥٥٤٨	٧٤٥٣٧	٤١٣٢٦	٥٦٩٤١	الميزان التجاري
٥٢٣٩٨٠	٤٥٤٥٦٩	٣٧٢٥٧٢	٢٨٣٥٤٨	٣٢٦٩٩٨	٢٧٣٦٩٧	٢٢٤٥١٩	الصادرات
٤٧٨٧١٣	٤٦٢٠٤٤	٣٥٩٠٢٦	٢١٨٠٠٠	٢٥٢٤٦١	٢٣٢٣٧١	١٦٧٥٧٨	الواردات
٢٠٦٦٤	٢٩١٦٧	١٩٥٠٦	١٢٨٩٣	١٥٩٣٤	٤١٨٨	١٥٣٠	ميزان الخدمات
٤٧٨٢٤	٤٥٦١٩	٣٧٦٣٨	٤٢١٧٢	٤٥٤٩١	٣٧٦٨٦	٤١٩٨٩	ميزان الدخل
٢٨٩٠١	٣٩٦٩٨	٣٥٠٦٢	٢٦٥٢٤	٢٣٥٥٧	٢٣٧٢٨	٢٣١٦٩	التحويلات الجارية
٥٢٨٨٩	٧٦٢٨	٤٠٦٤	٥٨٠٧	١١٣١٢	١٢٩٩	٣٦٣٠	الحساب الرأسمالي والمالي
٩٢١	٩٣٥	٩١٣	٩٨٤	٩٨٤	٨١٨	٣٠١٠	التحويلات الرأسمالية
٣٠٦٩٠	٢٦٤٣٠	١٤١٩٣	٧٨٧٤	٥٦٥٦	٥٢٩٤	١٢٨٩٨	الاستثمار المباشر
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	ائتمانات تجارية
٨٤٥٠٠	٣٤٩٩٣	١٩١٧٠	١٤٦٦٥	١٧٩٥٢	٧٤١١	١٩٥٣٨	استثمارات أخرى
٥٨٨١	٨١٦٩	٢٦٤١٣	٣١٢٠٠	٢٥٣٥٧	٣٠٢٥٧	٣٨٨٨٦	الميزان الكلي

المصدر: النشرات الربعية الصادرة عن المصرف المركزي للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٦م

الجدول رقم (٣ - ١٠)
نمو الناتج ونمو الكتلة النقدية والتضخم خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م

القيمة (بملايين الليرات السورية)	نمو الناتج المحلي الإجمالي	نمو الكتلة النقدية (M ₂)	التضخم *
٢٠٠٠	٠,٦%	٢٥%	-١,٩%
٢٠٠١	٥,١%	٢٤,٦%	٣%
٢٠٠٢	٥,٩%	١٨,٥%	١%
٢٠٠٣	١,١%	٨,٢%	٤,٨%
٢٠٠٤	٨,٦%	١٣,٢%	٤,٦%
٢٠٠٥	٤,٥%	١١,٨%	٧,٩%
٢٠٠٦	٥,١%	٣,٥%	١٠,٣%

- المصدر: النشرات الربعية الصادرة عن المصرف المركزي للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٦م
*التضخم بناءً على الرقم القياسي لأسعار التجزئة .